التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 131 السنة السادسة عشر - اكتوبر 2018

البعد المالي للأزمة في صناديق التقاعد 08

النسوية.. لاتقترب إنه فخ! 12

مهرجان الصواري المسرحي الدولي 26

موقفنا

السوق للأقوى .. ماذا عن الضعفاء؟

انشغل الرأي العام في البحرين بتصريحات وزير الصناعة والتجارة التي نفى فيها عن الجيل الحديد من البحرينيين صفة الإبداع والمبادرة، وهو القول الذي شكّل صدمة للبحرينيين جميعاً ومن مختلف الأعمار، لا الشباب وحدهم، فالصورة المأخوذة عن شعبنا، بما في ذلك الأجيال الجديدة منه، هي صورة الشعب المثابر، المكافح، الدؤوب، العصامي الذي يسعى ابناؤه وبناته بكل ما أوتوا من عزم وإرادة إلى التفوق وتحصيل العلم ونيل أعلى الشهادات، والكل في منطقة الخليج العربي، وخارجها، يشهد للبحرينيين بالكفاءة والتفوق في مجالات العمل المختلفة.

وكان المتوقع من وزير في الحكومة يدير واحدة من أهم الوزارات المعنية بالشأنين الاقتصادي والتنموي أن يشهد لأبناء وبنات وطنه بما هم عليهم من صفات ايجابية معروفة، لا أن يحبط من عزائم الشباب، ويرميهم باكثر الصفات سلبية.

الحق أن الوزير نفسه عاد في تصريحات لاحقة، وتحت تأثير موجة الاستياء الشعبي، ليداري ما قاله أول مرة بعبارات عمومية، ولكنه لم يقف عند الجزء المهم الآخر من تصريحاته الذي قال فيه إن السوق للأقوياء، وهو الجزء الذي لم يجر التوقف عنده، رغم أنه لا يقل خطورة عن اتهامه للجيل الجديد من البحرينيين بالكسل وعدم المبادرة، مع أن هذا الجزء الثاني هو الأخطر، وهو ما أراد التمهيد له من قوله الأول، فطالما أن السوق للأقوياء القادرين على المنافسة في السوق، فعلى هذه السوق أن تكون فارغة لهم وحدهم، أما فقراء ومتوسطو الحال ممن لا يملكون الأذرع المالية القوية التي يجري التباهي بها، فعليهم الانسحاب والتواري.

هذا المنطق هو عودة إلى الراسمالية العارية، المجردة من كل قيم، التي تجاهر بطابعها الاستغلالي، ولا تتورع عن التباهي به، كما فعل الوزير، كأن كون السوق للأقوياء فقط هو مديح لأسلوب في إدارة الاقتصاد وبرامج التنمية، لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من الناس غير القادرين على منافسة ضواري السوق وهواميرها.

ما يرغب البحرينيون في سماعه من الحكومة ووزرائها هو إلى أي مدى يؤخذ في عين الاعتبار شروط حياتهم الكريمة، والتعهد بعدم التفريط بالمكتسبات الاجتماعية التي نالوها خلال العقود الماضية، لا تحميلهم عبء سياسات مدمرة تمليها المؤسسات المالية المانحة، وإيجاد ذريعة ذلك بوصفهم بأنهم غير أذكياء وغير مبادرين.

إن نهجاً مثل هذا لا ينذر إلا بالأسوأ، اقتصادياً واجتماعياً.

التقدمي

ملتقى «التقدمي» الأسبوعي يناقش

قضايا الشهادات المزورة

نظم المنبر التقدمي بتاريخ 2 سبتمبر 2018، ندوة بعنوان: «الشهادات المزورة: الحقيقة...الأبعاد والشفافية والمسؤوليات الغائبة»، تحدث فيها كل من الدكتورة منى فضل والأستاذ شرف الموسوي رئيس جمعية الشفافية البحرينية.

بدأت الدكتورة منى فضل حديثها بالإشارة إلى الإعلانات المنشورة في صحافة بعض البلدان العربية حيث هناك جامعات تبيع شهادات وعددت أرقام الشهادات المزورة في تلك البلدان وكذلك الأسعارالتي تدفع لقاء هذه الشهادات، وعرضت للاجراءات التي اتخذتها بعض البلدان الخليجية، قبل سنوات، ضد أصحاب الشهادات المزورة من بعد اكتشاف تلك الشهادات.

وقالت المحاضرة إن الشهادات المزورة ظاهرة عالمية حول العديد من البلدان في العالم، تقف ورائها جهات عدة منها، على شكل مافيات وجماعات متنفذة ومستفيد، حيث تعتبرالولايات المتحدة الأمريكية ملاذاً للعديد من الجامعات الوهمية التي تبيع الشهادات الجامعية.

ونقلت عن صحيفة مصرية قولها إن هناك جامعة وهمية ضحاياها طلبة من البحرين والسعودية خسروا أموالهم التي دفعوها، وعرف فيما بعد بأن لديها مكتب في البحرين وتواصلوا مع الجهات المعنية في البلاد دون جدوى.

وأشارت د. فضل إلى أن ما حدث من فتح هذا الملف في الكويت فتح الطريق لنا في البحرين لنتحدث عن الشهادات المزورة، متوقفة أمام التفاعل الكبير مع هذا الملف في الكويت من قبل مختلف الجهات، بما فيها مجلس النواب، وبالمقارنة مع جرى هناك فإن القضية في البحرين دخلت دائرة التمييع، وأخرجت عن سياقها الصحيح.

الأستاذ شرف الموسوي تساءل في مداخلته عما إذا كان تناول هذا الموضوع قد تمّ بشكل شفاف، او أنه بعيداً عن ذلك؟ وهل تعاملت وزارة التربية والتعليم بشفافية مع هذا الملف، وتعاملت بما يجب مع حاملي الشهادات المزورة وبالأخص مع الذين تم توظفوهم لديها؟

كما تساءل عن دوافع وزارة التربية والتعليم بنشر إعلانات في الخارج عن توظيف مدرسين في الوقت الذي يوجد لدينا خريجون بحرينيون عاطلون عن العمل.

ثم أعطى المحاضر بيانات تفصيلية عن معادلة الشهادات والضوابط التي تحكم ذلك، مقدماً بعض الملاحظات حول الموضوع، قبل أن يتطرق إلى اللجنة التي شكلت بقرار من رئيس الوزراء، متمنياً أن تكون هناك شفافية في عمل هذه اللجنة المشكلة من قبل وزارة التربية والتعليم، لأن المجتمع في انتظار معرفة النتائج التي سيصل إليها التحقيق، ويجب أن يبعد هذا الملف عن التسيس، كما تحدث عن أهمية نشر البيانات الضرورية حول مؤهلات المسؤولين في الوزارات والشركات، لأن ذلك يندرج ضمن مبادىء الشفافية وحرية تداول المعلومات حين تتصل بالشأن العام، ولإزالة أي لبس أو غموض يحيط بهذا الأمر.

في اليوم العالمي للديمقراطية

«القومي» و«التقدمي» يدعوان لتمثّل قيمه في إحداث انفراج سياسي

يُحيي العالم في الخامس عشر من سبتمبر من كل عام اليوم العالمي للديمقراطية، بقرار من الأمم المتحدة، هدفه التأكيد على ضرورة الديمقراطية، وانجـاز مهام بنائها، من أجـل أن تكون حقاً متاحاً لكافة شعوب الأرض، كما يوفر هذا اليوم فرصة لاستعراض حالة الديمقراطية في العالم، ومتابعة ما تقوم به الحكومات والمجتمعات من تدابير من أجل تحقيقها وصونها.

وحسب المعايير الدولية فإن القيم المتعلقة بالحرية واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تنظيم انتخابات دوريـة نزيهة بالاقتراع العام هي عناصر ضرورية للديمقراطية، وهي قيم ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الـدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لضمان توزيع الثروة على نحو عادل وتوخي المساواة والإنصاف.

وقد اختارت الأمم المتحدة أن يمثل اليوم العالمي للديمقراطية لهذا العام فرصة للبحث عن سبل لتنشيط الديمقراطية والسعي للحصول على حلول للتحديات النظامية التي تواجهها. ويشمل ذلـك معالجة التفاوت الاقتصادي والسياسي، وجعل الديمقراطيات أكثر شمولية من خلال إشراك الشباب والمهمشين في النظام السياسي، وجعل الديمقراطيات أكثر ابتكارا واستجابة للتحديات الناشئة. ومع الاحتفال بمرور سبعين عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن اليوم الدولي للديمقراطية يمثل كذلك فرصة لتسليط الضوء على قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان بوصفها عناصر أساسية للديمقراطية. وينص البند 3 من المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًـا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرّية التصويت — مصدر إلهام في كثير من عمليات وضع دساتير في العالم، كما أنه أسهم في القبول العالمي للقيم والمبادئ الديمقراطية.

وفي هذه المناسبة فإن جمعيتي المنبر التقدمي والتجمع القومي تدعوان إلى استلهام القيم التي يمثلها اليوم العالمي للديمقراطية، بإحداث إنفراج في الحياة السياسية في البلاد، بما يهيئ الأجـواء السياسية للاستحقاقات البرلمانية القادمة ويفتح الطريق مجـددا لتفعيل آليات حوار فعالة بين الدولة وكافة القوى السياسية مبنية على روح ميثاق العمل الوطني، الذي فتح التصويت عليه من قبل الشعب صفحة جديدة في تاريخ وطننا العزيز، انطلقت فيها طاقات القوى السياسية والمجتمع المدني البحريني والقوى الفعالة في المجتمع، وأمكن تحقيق خطوات مهمة على صعيد تكريس شرعية العمل الحزبي والنقابي والحريات العامة.

وترى الجمعيتان أن التمسك بتلك المكتسبات ووقف كافة أوجه التراجع عنها وإطلاق الحريات العامة، بما فيها حرية التعبير والتنظيم ورفع القيود على الحريات الصحفية والإعلامية، وإعادة الزخم لعمل الجمعيات السياسية ووقف التدابير التي تستهدف بعضها، تشكل منطلقات ضرورية لإخراج البلد من الوضع الذي تراوح فيه منذ عـام 2011، واستخلاص الدروس الضرورية من ذلك، بغية التأسيس لمستقبل قائم على الشراكة السياسية الفعالة بين الدولة والمجتمع، ومن أجل تضافر الجهود في سبيل البناء الديمقراطي، والنهوض بالمستوى المعيشي للشعب والحفاظ على المكتسبات والضمانات الاجتماعية المتحققة، خاصة مع تفاقم الصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الوضع الاقتصادي في البلاد، جراء تراجع أسعار النفط وتداعيات ذلك، إن على صعيد تفاقم الديْن العام أو على صعيد المستوى المعيشي للشعب.

وتدعو جمعيتا المنبر التقدمي والتجمع الـقـومـي الـدولـة وكـافـة الـقـوى السياسية البحرينية إلى الالتقاء على أجندة وطنية تخرجنا من المأزق الراهن وتنأى بنا عن الاحتقان وردع كل دعوات الطرح الطائفي والمذهبي وخطابات الكراهية والتدخلات الخارجية المرفوضة. وفي هذا الإطار تحي الجمعيتان كل المساعي الوطنية المخلصة الساعية لحلحلة الأوضاع السياسية وإطـلاق حوار وطني. كما تدعوان إلى تضافر جهود الجميع، في الدولة والمجتمع، من أجل فتح الطريق أمام غد مستقر وآمن تكون مقوماته الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية والحريات العامة والعدالة في توزيع الـثروات ومكافحة الفساد ووقف العبث بالمال العام.

فضفضة

مستخدمو التربية

عيسى الدرازي

مأساة حقيقية تعيشها عدد من الأسر البحرينية التي يعمل عائلوها أو أحد منهم في وظيفة مراسل أو منظف ضمن الشركات الخاصة المتعاقدة مع وزارة التربية والتعليم، بعد إبلاغ الأخيرة لتلك الشركات، بقرار، رغبتها في تخفيض عدد العاملين والمنظفين، وكانت ردة فعل تلك الشركات على رغبة الوزارة إرسال رسائل الاستغناء عن هؤلاء المواطنين الذين أصبحوا فجأة من غير وظائف، عزل في مواجهة الحياة.

تبرير وزارة التربية والتعليم بأنها تتعاقد مع شركات خاصة لتوفير المراسلين والمنظفين وهم ليسوا تحت مظلتها حتى تستغني عنهم أو تستبقيهم، وأنها قامت بكل وداعة وحرصاً منها على تنفيذ توصيات التقشف بمخاطبة الشركات الخاصة لتخفيض عدد المستخدمين حتى تقل المبالغ المستحقة للشركات بالتالي تستطيع الـوزارة التوفير في موازنتها، والتباهي لاحقاً في آخر العام بأنها قامت بالتقيد بسياسة التقشف حرصاً منها على حماية المال العام.

عدد المستخدمين الذين تمَّ الاستغناء عن خدمتهم ليس بالعدد الكبير، ولكن خلف هؤلاء أسراً والتزامات مالية من غير المنطق بأي حال من الأحـوال ان يتم اقتطاعهم فجأة هكذا، كما تشطب الأوراق دون أدنى رحمة أو تقديرلظروفهم وهـم الأدنـى رواتـباً في الوزارة.

أما مسألة رمي الكرة في ملعب الشركات الخاصة في أنها هي المسؤولة عنهم فهو قول مـردود عليه بالطبع، فالقطاع الخاص لن ينظر للشخص على أنه انسان له ظروف وأبناء والتزامات، وإنما هو عبارة عن باب للربح فإن أغلقته الوزارة لن تتعاطف معه الشركات الخاصة. رواتب هؤلاء المستخدمون، مراسلين كانوا أم منظفين، بالكاد تكفيهم وأقول بالكاد تجاوزاً، فالحقيقة بأنهم يعدون الأيام عداً وعدداً من نهاية الشهر لنهاية الشهر الذي يليه.

وزارة التربية والتعليم عليها ألا تنظر إلى هؤلاء المواطنين نظرة الجماد، لتوفر من خلال تسريحهم من أعمالهم بعض الدنانير، فإن أرادت الـوزارة توفير المال العام وتحقيق التقشف فلتبحث عن ذلك في بنود موازنتها بعيداً عن مصائر هؤلاء المنكودين الذين يعيشون بعفاف على أطراف الحياة.

أين نحن من الحماية الاجتماعية؟!

الحماية الاجتماعية يجب أن تمهد لوضع سياسات ذات صلة مباشرة بحماية الناس من خلال الدعم لتطوير البرامج المتعلقة بمسألة الخطوات التنفيذية حتى يتمكن الإداريون من تحقيق الحماية الاجتماعية ضمن ايطار حماية كرامة الانسان في كل موقع، إن كان هذا على مستوى الفرد أو الجماعة.

جواد المرخي

وتؤكد الاتفاقات الدولية على أن الحماية الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المرتبط بتحقيق الرفاه الاجتماعي لجميع الناس بدون تمييز، بتوفير الحياة والعيش الكريم المدعوم بالعدل الاجتماعي والمساواة في الحقوق، من خلال وضع الأسس لضمان نجاح البرامج المرتبطة بالحماية الاجتماعية، والتي لا بد وأن تعتمد على ضمان المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار بين كافة الأطراف الشركاء المعنيين في إدارة الحماية بعيداً عن عقلية الإقصاء أو التجاهل لطرف معين أساس ذات الصلة بالحماية الاجتماعية.

ومثل هذه العملية لن تكون مكتملة إلا من خلال اتباع آلية التواصل بين الأطراف مع افساح المجال للحوار المتواصل بين كل الأطراف المعنية بتنفيذ ومراقبة القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وعليه لا بد أن يتطلب ذلك الإقراربأحقية المنظمات النقابية العمالية والمهنية في المشاركة الفعالة مع ضمان استقلالية قرار الحركة النقابية وعدم تهميش دورها.

ولا بد من تتبع العمل ومحـاولات الإرتقاء بمستوى الوعي في صفوف الحركة النقابية خصوصاً تمكين الـكـوادر والقيادات من فهم هـذه المسألة لتوفير المناخ الصحيح لنجاح الحوارات التي يجب أن تكون مبنية على أسس من الديمقراطية مع التأكيد على مبدأ الضمان الاجتماعي الصائب.

في البحرين، ثمة قلق عميق حول وضع الحماية الاجتماعية، والسبب هو افتقادنا للقوانين الصارمة التي يجب ان تكون الحامي لأهداف هذه الحماية وتطبيقها على المستوى الفردي والجماعي وهنا بعض ما يبرر هذا القلق: بـروز ظاهرة البطالة المقنعة، تهميش لدور العمالة الوطنية في ظل قانون العمل لعام 2012،هيئة سوق العمل والنظام المرن الذي يثبت العمالة الأجنبية، تفشي الفساد المالي والإداري في هيئة إدارة التأمينات الاجتماعي، العمل على توظيف وتشغيل العمالة الوطنية بعقود مؤقتة، ارتفاع مستوى الفقر والعوز والحرمان في وسط المجتمع البحريني، الزيادة في حجم العمالة الأجنبية بدون قيود أو ضوابط لتصل الى 75 الف، هيمنة التجار الأجانب في السوق خصوصاً مع النظام المرن والتجنيس العشوائي، رفع الدعم عن السلع والزيادة في الضرائب ونقص الخدمات الطبية واختفاء العديد من الادوية مع ارتفاع الأسعار مع أجور متدنية لغالبية العاملين والموظفين البحرينيين.

وأخـيراً؛ هناك العديد من السلبيات التي لا تساعد في تطبيق الأهداف التي تنص عليها المعايير منظمة العمل الدولية المبنية على اعلان فيلاديلفيا لعام 1944 والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام 1948 وغيرها من القوانين ذات الصلة بتحقيق العدالة الاجتماعية خصوصاً في مسألة التمييز وغياب المساواة والمواطنة.

الإصلاح السياسي ضرورة

قاسم الحلال

لست متمكناً في البحث عن الإصلاح في الجانب الاقتصادي، لكنني أعرف أنه من الضرورة إعطاء نبذة عنه ولو كانت متواضعة لأهميته، بالطبع إن أي تدهور لنظام معين يرجع للخلل في أسس التركيبية الهيكلية لهذا النظام، وعادة يحدث في الأنظمة غير المستقرة حيث أن الاقتصاد عصب رئيسي لاستقرار النظام لكن في حالة الالتفاف قبل فوات الأوان، يمكن إصلاح هذا الجانب، من خلال معالجة الجوانب الأمنية والاجتماعية والسياسية التي هي رديف أساسي في الإصلاح، الذي تبدأ خطواته في الأول في الإصلاح الاجتماعي، أي في حل الأزمات المعيشية: البطالة، الصحة، السكن ..الخ.

فالشروع في الإصلاح الاقتصادي، له بدايات وأسس. إن مواصلة النظام الضرائبي الجشع وإهمال العناية الصحية وعدم الالتفات لهذا الجانب المهم للإنسان، سيقلل العامل الإنتاجي، وبالتالي سيحدث تدهوراً في الجانب الاقتصادي المهم للنظام، ان التطورات العكسية التي نشهدها اليوم قد تستنفر ردة فعل عكسية أيضاً، حيث تسود الفوضى والعنف والقمع، وهذا الذي لا يرضاه أحد.

اليوم نعيش عهد ارهاصات لا مثيل لها، نعيش عهد تداعيات وارتدادات سياسية كبيرة، نعيش عهد خلط للأوراق لا مثيل له، والتي أخذت منحى يؤكد الدخول من النافذة شبيهاً بالدخول من الباب، صرنا لا نميز في الحديث بين فاقد البصر وفاقد البصيرة.

فهل هناك خطر أكثر من هذا يحدق بنا، حين ننهض في الصباح لنستمع لجديد قد طرأ، حتى خلنا أنفسنا نتحين يوماً يأتي، نسمع فيه عودة الحركات اليسارية المتطرفة: (الجيش الأحمر الياباني) -(الألوية الحمراء الإيطالية) - (باد ما ينهوف) الألمانية) التي كانت تختطف الطائرات وستكون اليوم طائراتهم بدون طيار، يقتحمون بها الحواجز الحكومية (الحواجز الخضراء).

في الواقع إن الحكومات هي التي أصبحت متطرفة رغم انها يحكمون الشعوب، حيث أنهم قاموا باختطاف ثورات شعوبهم، وتحت شعار الديمقراطية يمارسون أشد أنواع الديكتاتورية، وهم نسخ أسوأ من أسلافهم، فالإصلاح السياسي عندهم مجرد حبر على ورق، فلا يفسحوا بحرية الاعلام ولا مشاركة شعوبهم في اتخاذ القرارات ولم يقوموا بفصل السلطات، لكي تصبح السلطتان التشريعية والقضائية عير خاضعتين لإملاء الحكومات وهيمنتها.

محطات

يحررها: خليل يوسف

البرلمان الذي نريد

يحق للبحرينيين ان يحلموا ببرلمان معتبر، برلمان يمثل الإرادة الشعبية، برلمان يتمتع بكل صلاحيات التشريع والرقابة والمساءلة، برلمان يقف مواقف مشهودة امام كل ما يمس وحدتنا الوطنية، ولا يكون فيه نواب أسرى فكر الجماعة او الطائفة او القبيلة، وأسرى ألاعيب بعض القوى، وأسرى سوق الشعارات والمزايدات والمهاترات الكلامية، ويجب أن أقول: برلماناً يكون الكل فيه أسرى للوطن، بهذه الرؤية يقتحم المنبر التقدمي الانتخابات، وهو الذى لم يكن يوماً على فراق مع أحاسيس الناس، ومشكلات المواطن وما يتطلع اليه .

عند الناخب الجواب

الأخطار التى تهدد الوطن، أى وطن، عندما يتطفل على السياسة أناس غير مهيئين للتمرس بها، وليس عندهم أدنى كفاءه لإعطاء السياسة معناها الحقيقي، فيقع عندها الفراق الحقيقي بين القيمة والممارسة، بين المطلب والسلوك، وحينها تكثر المهازل، وما اكثر المهازل التى مرت علينا من كل حدب وصوب، ياترى هل بمقدور الانتخابات القريبة ان تضع حداً لاستمرارية المهازل ..؟! .. احسب أن الناخب لديه الجواب ..!

مائدة اللئام

ما يهم المواطن البحرينى وهو يتابع الاستحقاق الانتخابي القريب أن ترفع «مصلحة الوطن» من على مائدة اللئام..!

برامج لا طعم لها

* بعض البرامج الانتخابية ان اعتبرناها برامج، مثل طعام المستشفيات، طعام صحي لكن بدون طعم، وبعضها الآخر مثل الماء بدون لون ولا طعم ولا رائحة ..!
* هل لاحظتم بأنه حتى الآن لم نجد مترشحاً واحداً يتبنى ضمن أهدافه استعادة الصلاحيات التى تخلى عنها النواب طواعية فى مجال الرقابة والمساءلة ..!
* فى المجلس النيابي المنقضية ولايته افتقدنا النائب "الفلتة" الذى يتصرف كبرلماني حقيقي ولكننا وجدنا نواب "التنطيط" الباحثين عن الكاميرات، والمهتمين بإصدار تصريحات من نوع أشاد وأكدَّ ونفى ودعا، وأسوأ ما فى هذه التصريحات ان لاعلاقة لها بالعمل البرلماني ..!
* من يدقق فى اسماء بعض المرشحين للانتخابات سينتابه شعور بانتشار لوثة الانتهازية وان تفاوتت أقنعة التجميل والتبرير .!

الأشخاص الخطأ

الكاتب الساخر جلال عامر يقول «لا تبحثوا عن النكد فهو يعرف عنوانكم»، ويقول جبران خليل جبران «لم يعد للعمر متسع لمزيد من الأشخاص الخطأ»، تمعنت فى هذا وذاك من الكلام، والمناسبة هذا الحراك الانتخابى الراهن على أمل الحصول على نواب أفضل كماً ونوعاً بسعر كلفة أقل ..!!

فشل يورث فشلاً

بعض المرشحين للانتخابات البرلمانية يعرفهم الناس جيداً، ويعرفون بأنه لا يمكن ان يستقيم عمل برلمانى فعّال وناجح بوجودهم ، بل انهم نسخة طبق الأصل ان لم يكن أسوأ من النواب الذين طالما اشتكى الناس منهم، هم انفسهم بأسماء اخرى، فشل يورث فشلاً ..!!

ابتسامات طيّارة

بعض المرشحين للانتخابات بدأوا بتكثيف زياراتهم للمجالس و«الفواتح» و«الأعراس» يسوّقون انفسهم، تسبقهم ابتسامات تكاد تكون توأم ابتسامات مضيفة الطيران، فى الحالتين هى ابتسامات طيارة مرهونة بمحطة الوصول ..!!

المشاركة وليس الانتظار

«العالم يزداد اتصالا والمجتمعات تزداد تفككا» – جاءت هذه العبارة في خطاب السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في خطابه أمام زعماء العالم يوم ٢٥ سبتمبر الماضي.
سمعتها وأنا على وشك كتابة هذا المقال. شعرت بأنها توخز بشدة ضمير كل عربي على وجه الخصوص. متغيرات العقد الأخير من السنوات أحدثت تفككاً مدمراً لمجتمعاتنا العربية. وليست حالتنا في مملكة البحرين في مصاف الأسوأ، لكن الصدع الذي أصاب وحدة مجتمعنا يهدد الحاضر كما يهدد أجيالنا القادمة، إنْ لم يرتقِ مستوى وعينا المجتمعي وفعلنا الوطني فوق حالتنا المأساوية.

لقد تعمق الإنقسام لأن كثيرا من ذوي النفوذ في المجتمع يستفيدون من هذه الحال. تجارب السنوات الأخيرة أظهرت كيف فشل ممثلو هؤلاء في البرلمان في تحقيق أي شيئ مفيد للشعب والوطن، بينما أجادوا تحويل البرلمان إلى ورشة تستحضر الإنقسام المجتمعي، تنفخ فيه، ثم تعيد تصديره مضاعفا إلى المجتمع.

ولو أننا كإرادة شعبية نستطيع هذه المرة الحد من وصول مثل هؤلاء، واستبدالهم بآخرين تقدميين ووطنيين ديمقراطيين، يحملون هَم الوحدة الوطنية ويقفون مانعا ضد الإصفاف الطائفي، ويعملون جاهدين من أجل إحداث إنفراج في الواقع الأمني والسياسي والعودة بنا إلى حوار توافق وطني حقيقي، لكنا قد أسهمنا في سد منفاخ يتطاير منه شرر الطائفية المقيتة ويواصل فينا حرقا. ولكَان هذا وحده يستحق المشاركة في الانتخابات بنشاط.

في رحم هذا الواقع المرير يعتمل واقع مادي جديد يستحق إدراك أبعاده الاجتماعية والسياسية. ستجري الانتخابات هذه المرة في خضم تغير متسارع في طبيعة الدولة – حالة انتقالٍ من دولة الرعاية الشاملة إلى دولة الجباية الضريبية. ويجرِي هذا بشكل غير مدروس وحتى غير متدرج تحت ضغوط متزايدة من قبل المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين. هذا التحول الفظ يهدد بتقليص، وحتى مصادرة جميع المكتسبات الاجتماعية التي تحققت على مدى عقود إلى غير رجعة. وبدأ يجعل الفئات الدنيا من المجتمع عرضة لمزيد من الفاقة والعوز إلى الغذاء والدواء ووسائل العيش الضرورية الأخرى. وستستمر الفئات المتضررة في اتساع بحكم انهيار الفئات الوسطى. لقد شهدنا في الفترة القريبة الماضية سن أشكال من الرسوم والضرائب التي لم يعرفها المجتمع قبلا. وعلى الطريق يجري في سباق مع الزمن السعي لإقرار ضريبة

عبد الجليل النعيمي

القيمة المضافة وغيرها. هذه السياسات التقشفية المؤلمة لا تعرف طائفة ولا منطقة جغرافية بعينها. وهي بحاجة إلى وحدة صف للعمل على الحد منها ومن آثارها.

واضح أن موازين القوى والقوانين والنظم لا تسمح للبرلمان بإحداث تغيير يعكس مسار هذه التوجهات. ومع ذلك تبقى البلاد بحاجة إلى من يطرح في مواجهة الأزمات برامج مضادة للأزمات، لا معمقة لها.. برامج تنقذ البلاد من الغرق في الدين العام الذي بلغ حتى الآن 11.5 مليار دينار، أي ما يزيد على 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما استمر هذا الاتجاه فسيهددنا بما يسمى «بعبودية الديون» الذي، في النهاية، يمس السيادة الوطنية ذاتها.. برامج تعبئ الموارد المحلية (بدلا من بعثرتها) وتوجيهها لتمويل مشاريع التنمية الشاملة بدلا من الاستدانة الخارجية .. برامج موجهة لإعادة بناء اقتصادنا الوطني على قاعدة إنتاجية .. برامج تنظيم علمي لسوق عمل مهيأ لاستيعاب العمالة الوطنية، وعمالة وطنية مؤهلة وتشكل الخيار الأفضل لسوق العمل.. برامج معنية بالحفاظ على البيئة وأسباب الحياة، بدلا من تركها ضحية لجشع رأس المال.

سيكون على السلطة السياسية، ممثلة بالحكومة، أن تقدم أمام النواب التقدميين والوطنيين الديمقراطيين براهينها على سلامة النهج الاقتصادي الاجتماعي الآخذ بنظرية «الجراحة عن طريق الصدمات». وإن لم تستطع، وهي لن تستطيع، فإما أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية تزكية 100٪ من النواب، أو أن تأخذ بالبديل، أو بشيئ من البديل، الذي يطرحه نواب الشعب الحقيقيون، الممثلون لمصالح دافعي الضرائب والرسوم، لتتفادى بلادنا تجدد الخضات الاجتماعية السياسية والتي يمكن أن تحدث هذه المرة على قاعدة الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يمس مصالح جل الفئات الشعبية والمؤسسات الاقتصادية الوطنية الصغيرة والمتوسطة دون تمييز.

دائرة الحريات العامة، والسياسية خصوصا، والفردية بدأت تضيق وتضيق في السنوات الأخيرة بمساعدة من غالبية النواب أو بسبب تقاعسهم في الدفاع عنها. على أن ذلك لا يخدم تطور الدولة والمجتمع، بل يعرقله. فلا حياة سياسية سليمة بدون نشاط فاعل لأحزاب سياسية وطنية حقيقية، تكون إحدى عينيها على صيانة الوحدة الوطنية، والأخرى على بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

لهذه الأسباب، ومع غياب بدائل واقعية أخرى فلن أسقط من يدي وسيلة، ورغم كل محدودية المساحة الديمقراطية فلن أساهم في تضييقها حتى الصفر، ومع العقوبات الجماعية التي تحرم الكثير من الناشطين من حق الترشيح فلن أساهم في جعلها أكثر جماعية. ويبقى واجبا علي كمواطن واع أن أدفع بالمترشحين التقدميين والوطنيين الديمقراطيين إلى البرلمان، لأدرأ الضرر ما أمكن. فالإنتظار ليس خياراً سياسياً.

المشاركة في الانتخابات .. حق وواجب

د. هدى المحمود

المشاركة في الانتخابات ليست فقط واجباً وطنياً، لأن شكل المجلس القادم بمن سيدخله سيكون له تأثير مهم على الناخبين ومصالحهم، ولأننا مواطنون نشعر بالمسؤولية ونقدر الالتزام، فإننا مَن يجب أن نبادر إلى اختيار ممثلينا في مجلس النواب القادم الذي نأمل أن يكون فاعلاً ومدافعاً عن حقوق المواطنين ورقيباً حقيقياً على السلطة التنفيذية وشريكاً لها في حماية منجزات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، خاصة وأن لدينا الكثير من القضايا المصيرية للوطن والمواطنين التي تتطلب تمثيل رأي الناس بأمانة ومصداقية، وهذا يكفي لكي تكون الانتخابات ضرورية ويكون الإشتراك فيها ذا قيمة أياً كان ما ستسفر عنه.

إن قيمة الانتخابات ليست في النتيجة التي تتحقق بفوز نواب الكتل أو نواب القوائم أو النواب المستقلين، بل في المشوار الطويل الذي يسبقها ويقطعه المرشحون مع أهالي دوائرهم، فيتعرفون عليهم ويفهمون مشاكلهم ويكونون أقرب إلى معاناتهم، ويتعلمون بأن هؤلاء الناس هم من سيأتي بهم إلى مواقع المسؤولية، كما في التعبئة الإعلامية والجماهيرية التي تحدث في وسط الرأي العام، وتساهم في فتح المدارك السياسية لديهم حتى ينتبهوا لما يدور حولهم، هذا المشوار هو ما يعطى الإنتخابات العامة قيمة وليس فقط النتائج التي تفرزها وميزان الربح والخسارة الذي يفكر فيه المترشحون.

لا ينبغي أن يقوم الناخبون بدور سلبي في الانتخابات، لأنهم بأصواتهم يخوضون تجربة جديدة كل أربع سنوات، ولا يجوز أن يكون البعض منهم متصلباً ومتمسكاً برأي سابق يجعله ينزوي ويحرم نفسه من المشاركة، فالمتغيرات الكثيرة التي تحدث على الساحة محلياً وخارجياً يجب أن تؤثر في مواقفنا جميعاً، وللأسف فإن محاولة إقناع البعض بالمشاركة كوسيلة لإيصال من يتوسمون فيهم حُسن تمثيلهم لا تلقى التجاوب الطلوب، رغم ذلك تبقى المشاركة أمراً هاماً، خصوصاً بين فئة الشباب والنساء والذين ستشكل مشاركتهم وخروجهم للانتخاب موقفاً إيجابياً ومؤثراً أكبر بكثير من مجرد المشاركة في اختيار مرشح برلماني لهذه الدائرة أو تلك.

كثيرون ممن كانوا يحرصون على ألا يجهروا بآرائهم خوفاً من التوتر أو الخروج على الإجماع أو الحرج الذي قد يقعون فيه مع أصدقائهم وأقربائهم، مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى بالخروج من دائرة الصمت ودعم المشاركة في الانتخابات بصوت واضح وجلي، إن دعم هؤلاء ومساعدتهم على الخروج من موقف المراوحة واجب وطني لتفادي كل ما قد يصحب ذلك من عواقب على حياتهم وعلى علاقاتهم الاجتماعية والعائلية على المدى الطويل.

من جهة ثانية وبفرض أن المجلس القادم سيكون منقوص الصلاحيات على نحو ما يردده كثير من الداعين للمقاطعة وخاصة من قبل بعض أنصار الجمعيات المعارضة أو المنحلة، فإن هناك جيلاً جديداً من الناخبين الذين يشاركون في العملية الانتخابية لأول مرة، وهؤلاء سيكونون أكثر استعداداً للمشاركة في الانتخابات من أجل دعم مرشحيهم للعمل في سبيل الحصول على صلاحيات كاملة للمجلس، ومحاسبتهم في حال تقاعسوا عن الدفع بالمجلس لممارسة دوره الرقابي والتشريعي كاملاً.

أما في مسألة مشاركة المرأة في الانتخابات في تأكيد لمبدأ المواطنة الحقة التي ينتصر فيها المواطن لانتمائه الوطني، وتقديمه على كل انتماء آخر سواء كان ذلك الإنتماء قبلياً أو طائفياً أو مذهبياً، وذلك لن يكون إلا في جو تسوده الحرية وتزدهر فيه الديمقراطية والحوار العلمي الهادئ، مع تأكيد دور المعرفة والإطلاع وتقبل الآخر واحترام التعددية في جو يوفر للجميع حرية الاختيار والمشاركة في صنع القرار، ودون شك فإن المرأة هي نصف المجتمع وستسهم إيجاباً في تغير الكثير من المفاهيم داخل المجلس في حال فوز مرشحات نساء إلى البرلمان. فقد ارتبطت المرأة بقضايا الحياة المهمة ارتباطاً طردياً يتناسب مع حجم وعيها بالحياة ورؤيتها للقيم وموقفها من المبادئ.

إن قضية المرأة (المواطنة) لم تعد قضية شريحة في المجتمع ولا هي قضية منعزلة عن قضايا الوطن الكبرى بل هي أصبحت قضية الوطن بأسره، فالنجاح في تغيير الرؤية لهذه القضية بشكل إيجابي سينعكس على مجمل الرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كونها رؤية تتعلق بالقضايا الشاملة المطروحة للبحث على مستوى العالم كله وليس في بلادنا فقط.

لقد أصبحت المرأة اليوم عاملاً مهماً وفاعلاً يساهم في الرقي والنهوض بالمجتمع، على الرغم من استمرار وجود نسب عالية من الأمية المعرفية وليست أمية القراءة والكتابة بين النساء، إلى جانب البطالة والفقر وعدم تعزيز المساواة بين الجنسين برغم الجهود المبذولة من القطاع الرسمي ومؤسسات المجتمع الأهلية، وذلك بسبب سيطرة مجموعة من العادات والتقاليد التي لا تزال تكرّس الصورة النمطية للمرأة المنزوية أو المقصية عن المشاركة في الحياة العامة وللأسف نجد أن بعض المناهج الدراسية تثبت هذه النظرة الدونية للمرأة وتساهم في حرمانها من نيل كامل حقوقها، إضافة إلى وجود بعض المواد التمييزية في قوانين الجنسية والعقوبات وقانون أحكام الأسرة التي تكرس في بعض بنودها تمييزاً ضد المرأة، وهو ما يحتاج إلى جهود برلمانية واضحة من أجل تعديله وتصحيحه.

إن هناك الكثير من القوانين والأنظمة التي توحي للبعض بمعاملة النساء بازدراء رغم تمكنهن وكفاءتهن العلمية والعملية، ولم يعدن بحاجة للتعامل معهن كقاصرات ووضعهن تحت الوصاية والحماية من اقربائهن الذكور فيما يتعلق بالحقوق الاساسية المتعلقة بشخوصهن مثل الزواج، الطلاق، حضانة اطفالهن، العمل، السفر أو حتى تمتع اطفالهن بجنسياتهن وخاصة في حال تعذر حصول الأطفال على جنسية الأب لأي سبب كان، وهذا يعني أن العقد الاجتماعي الساري على النساء في وطني مازال يقوم على مفهوم الابوية بالنسب ولم يصل بعد لمرحلة عقد «أخوة الرجال» المشار له سابقا أي أنهن يخضعن فعلياً لسلطة الذكور (الأب، الاخ، الزوج، الابن الخ) وهو ما يعني أن علاقة المرأة بالدولة والمجتمع ليست مباشرة ولكن يتوسطها علاقة النسب بالرجال الذين يُنظر إليهم «كأفراد» وكمواطنين نظراً لدورهم في رعاية ورئاسة أسرهم.

لماذا نشارك..؟!

ربما هذا هو السؤال الأكثر ترديدا على مسامع الجميع، بل والأكـثر حضوراً في المنتديات والمجالس ووسائل الإعلام، وعلى صفحات التواصل الاجتماعي هذه الأيام في البحرين، وهي تتجه بكل مكوناتها باتجاه الاستحقاق الانتخابي في 24 نوفمبر القادم لاختيار ممثليها في مجلس النواب والمجالس البلدية.

ومن المنطقي، بل والمهم جداً، أن يكون هذا السؤال حاضراً بهذه القوة، في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية ضاغطة على الجميع، ومعها الارتـدادات على المستويين المحلي والاقليمي، فبالنسبة للوضع المحلي تشتد تدريجيا الضغوطات الاقتصادية والمعيشية يوماً بعد آخر، ولا أقول حتى شهراً بعد آخر، نتيجة سوء حال الوضع الاقتصادي في البلد ولجوء الحكومة لبدائل مكلفة ومرهقة للشرائح الأوسع من الناس، الأمر الذي يزيد من مخاوفهم وقلقهم، بمن فيهم الشرائح الميسورة والمتوسطة الدخل أيضاً.

يضاف إلى ذلك ما نعايشه في منطقة ملتهبة بالكثير من المشاكل التي جعلت منها مفتوحة على الكثير من الاحتمالات وحالة الترقب، التي تغذيها أطراف دولية كبرى لها مصالح معلنة وغير معلنة، وهي في المجمل تنبىء بتحولات اقليمية ودولية غاية في التعقيد والتشابك، ولا يمكن لأحد ان يتنبأ بمآلاتها القادمة بقوة الينا.

وهنا ربما يتساءل أحدهم وما دخل ذلك في الإجابة على سؤال: لماذا نشارك؟! وانطلاقا من مسؤولياتنا الوطنية وضرورة تعزيز الوعي العام لدى الشرائح الأوسع من المجتمع، نحتاج أن نجتهد بطرح معالجات علها تخضع بموضوعية لحوارات مجتمعية معمقة وفق منطق الأمور، وبعيداً عن الابتسار المفرط ومغالبة المواقف وتسطيح وعي الناس بوعي أو بدون وعي أحيانا، إلا أننا نراهن على مسألة مهمة حول ضرورة تراكم الوعي لدى الجماهير بغرض التفكير ملياً في كيفية الحفاظ على مكتسباتهم وعدم السماح باضاعة ما تبقى منها، ولو كانت محدودة.

وصحيح أيضاً أن انتقاص الأدوات المتاحة لدى السلطة التشريعية ومجلس النواب هي عائق لا يمكن تجاوزه بجرة قلم، وأيضا حالة التراجع على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعيشي علاوة على الفساد المستشري، هي معضلات يسأل عن الجانب الأهم منها سوء ادارة تلك الملفات المهمة من قبل الجهات الرسمية تحديدا وكذلك حالة الوعي العام التي افضت للجوء لمعالجات غير حصيفة.

لكن أيضا علينا الاعـتراف أن وجود مؤسسة رقابية وتشريعية ضعيفة اثبتت مراراً انها لا تعرف أحيانا كثيرة كيفية توظيف ما هو متاح لديها من امكانات، ولو محدودة، نتيجة الإهمال الذي تعرضت له المؤسسة التشريعية، أو عبر وصول عناصر تسلقت في غفلة من الزمن لتتبوأ مواقع التشريع والرقابة دون أن تبدي ولو شيئا محدودا من ذلك، وربما لأن من بين من يتبوؤن عضويتها حاليا على الأقل، من هم غير مؤهلين أصلا للدور المنوط بهم تشريعياً ومجتمعياً أيضا، وفي ظل ما يجري في بلادنا من تراجعات حادة تفصح عن عجز وتخبط الجهات المعنية بالقرارت الاقتصادية والاجتماعية عن إيجاد حلول واقعية تستند على ما هو متوافر من امكانات وموارد لا شك أنه يزيد من وطأة وحدة التراجعات على كاهل فقراء وعمال وتجار وشغيلة هذا الوطن.

لذلك، ونظراً لضيق مساحة التشريع، ولا أقول انعدامها، علاوة على ضيق وحتى انعدام افق الشراكة الشعبية على مستوى صياغة القرار تصبح حالة عدم الإكتراث والانزواء بعيداً والاستسلام لواقع اجتماعي واقتصادي

عبد النبي سلمان

مر ومعقد أمـراً عدميا بكل معنى الكلمة، ويصبح معه ترديدنا المستمر، لمقولة سنظل نحفر في الجـدار... او حتى التذكير بقصة الكأس نصف المليْ.. مجرد طقوس عابرة لن تؤدي إلا إلى مزيد من تداعي أوضاعنا.

وأرجوا ألا يكون تعويل البعض منا على اظهار مزيد من العجز لدى صناع القرار توخياً لفضح فشلهم المستمر في ادارة اهم الملفات الوطنية هو المعيار، فالكارثة إن حصلت لا سمح الله، فإنها ستضرب الجميع دون رحمة، لكن المعيار هنا يجب ان يكون هو كيفية انتزاع دورنا في صياغة القرار على مستوى البلد والاصرار عليه قولاً وعملاً، ونحن كقوى وأطراف وشخصيات سياسية ومجتمعية لا غنى لنا عن الاستمرار في التشبث بها وعدم إضاعة أي فرصة ولو كانت باتساع خرم ابرة للولوج لعملية التغيير.

وهنا علينا أن نتذكر جيدا أن المشتغلين بالسياسة وبقضايا المجتمع يجب ألا يتركوا للعواطف أو حتى للخصومات العابرة مهما احتدت وتعقدت، أن تستحوذ على مخيالهم حين التفكير في مهمات كبرى مثل مهمة انقاذ الوطن من السقوط والتراجع، فالكلفة هنا باهظة وأحيانا تكون مهلكة للجميع وبالتالي يصبح خطرها مضاعفاً، هنا بالضبط علينا بالفعل أن نحفر في الصخر.. رغم أنه أمر مضني وشاق ويحتاج إلى صبر وبعد نظر، لكنه بكل تأكيد أمر يعدنا بشيء ولو يسير من الأمل وانفتاح الأفق أمام الناس.

ونخلص إلى القول إن سؤال وأهمية المشاركة بل الاصـرار عليها، تتطلب منا مراجعة واعية لبعض ما جرى خلال السنوات الأخيرة وصولا للأشهر الأخيرة التي تسبق الاستحقاق الانتخابي القادم، فها نحن نحاول أن نتعايش بمرارة مع مجلس نواب ضعيف معظم اعضاءه ليسوا في وارد الوقوف عند مسؤولياتهم التشريعية والرقابية المنوطة بهم، بل أن معظمهم قد صوّت من أجل انتقاص ما هو موجود من صلاحيات منتقصة اصلا!

ويهمنا هنا أن نعطي مثالين علّهما يفيدان كثيراً في فهم مسوغات العمل البرلماني برمته والذي يجب ألا ينظر له باعتباره جلسات أسبوعية رتيبة أو لجان تتوالد الواحدة من رحم الأخـرى كما يظن البعض، بل هو في الأصل عمل سياسي مسؤول يجب أن يكون حقيقياً، يتناغم بقوة مع كل هموم ومشاكل الناس والبحث باصرار مع الجهات المعنية في الدولة من أعلى قمة الهرم إلى اسفله، من أجل خلق حالة وطنية أكثر ايجابية تقود نحو توافق وطني إلى بر الأمان، وفي ذلك لا نستثني أي ملف وأية قضية طالما هي تمس مصالح الناس والوطن، بمعنى آخر العمل البرلماني هو اقتحام مسؤول للحواجز والسعي بصبر لمد الجسور وتوطئة المسار لأفق اكثر اتساعا مما يضيق بنا الآن أو مستقبلاً.

أذكر هنا أن ملف التأمينات الاجتماعية وقانون التقاعد الجديد الذي رفع مؤخرا من الحكومة والذي عرض على مجلس النواب في وقت ضيق جداً، كان يمكن أن يمر بصورته الأولية المنتقصة لحقوق المتقاعدين، فقط لو تعامل معه الشارع العام بسلبية، لكن وقوف

الناس وقواهم السياسية والمجتمعية بقوة قد أحدث الفارق وأجبر، واقول أجبر، النواب وبالإجماع على رفض المشروع وأفضى أيضاً لتدخل ملك البلاد داعيا لخلق توافق حوله، ولا زال يتوجب علينا الاستمرار بذات الجهد والقوة لحماية مكتسباتنا.

أمر آخر ربما يمثل النقيض تماما، حيث نجد أن تساهل الناس والقوى المجتمعية بدرجة او بأخرى مع الانتقاص من موازنات دعم بعض السلع الأساسية مثل المحروقات واللحوم وغيرها وتسليمهم الأمر بالكامل دون ممارسة ضغوطات حقيقية على السلطة التشريعية قد افضى للانتقاص من مكتسبات الناس بالنسبة لدعم السلع، وبالمثل ذات التساهل والسلبية مع كيفية تعاطي السلطة التشريعية بالنسبة لملف الضرائب، فقد فرض بكل أسف على فقراء ومسحوقي الوطن أن يدفعوا الضرائب على السلع المنتقاة وقريبا سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة علينا، فيما ينجح أخوة لنا حتى الآن في عمان والكويت باخضاعها لتفاوض وحوارات مجتمعية أفضت لتأجيل البت فيها.

تلك رؤى وأمثلة أردت من خلالها أن اقول رأيا متواضعا أتمنى ان يكون مفيداً، ونحن نعبرمعاً نحو الاستحقاق الانتخابي في نوفمبر القادم، علها تفيد في إعادة صياغة الوعي باتجاه تصحيح المسار وتصويب البوصلة والالتفات بشكل أكثر جدية ومسؤولية لقضايانا الوطنية والعمل بدأب على المشاركة الفاعلة في حضورنا في صياغة القرار، متيقنين جيدا أن المهمات التي أمامنا، وإن بدت صعبة، لكنها حتما ليست مستحيلة وعلينا أن نواجهها بعزم الأوفياء من رجال ونساء بلادنا الذين يفتدون تراب هذا الوطن الجميل وشعبه.

مناقشة وإقرار برنامج الحكومة من ابرز مهام مجلس النواب القادم

من المقرر أن تعرض الحكومة برنامج عملها للسنوات (٢٠٢٢-٢٠١٩) على مجلس النواب القادم في أول اجتماع له ، الذي يعد من أهم وابرز المهام التي يتعين على مجلس النواب مناقشته وإقراره .

ولم يكن دستور 2002 ينص على الـزام الحكومة بتقديم برنامج عملها لمجلس النواب لإقراره غير أن من إيجابيات التعديلات الدستورية التي تمت في عام 2012 ما أضافته إلى المادة (46) من الدستور بفقرة جديدة نصت على:

يقدم رئيس مجلس الـوزراء إلى مجلس النواب في أول اجتماع له برنامج الحكومة خلال ثلاثين يوماً من أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة .

إذا لم يقر المجلس هذا البرنامج خلال ثلاثين يوماً بأغلبية أعضائه تقوم الحكومة بإعادة تقديمه إلى المجلس بعد إجراء ما تراه من تعديلات خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ رفض المجلس له.

فإذا أصر مجلس النواب على رفض البرنامج للمرة الثانية خلال فترة لا تتجاوز واحد وعشرين يوماً بأغلبية ثلثي أعضائه قبل الملك استقالة الوزارة.

وإذا لم يقر المجلس برنامج الوزارة الجديدة بذات الإجراءات والمدد السابقة، كان للملك أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويعين وزارة جديدة.

ويجب على المجلس أن يصدر قراراً بقبول برنامج الحكومة أو رفضه خلال المدد المنصوص عليها، فإذا مضت إحدى هذه المدد دون صدور قرار من المجلس عدّ

المحامي حسن إسماعيل

ذلك قبولاً للبرنامج.

لا يمكن مناقشة برنامج عمل الحكومة القادم للسنوات (2019-2022) إلا حين يتم عرضه على مجلس النواب، لكن بالضرورة سيتناول المحور السيادي، المحور الاقتصادي والمالي، محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، محور البنية التحتية، محور البيئة والتنمية الحضرية، محور الاداء الحكومي، وقد أشار وزير شؤون مجلس الوزراء محمد المطوع في تصريحات صحفية إلى ملامح هذا البرنامج (بأن هناك عدة من المرتكزات سوف يتم وضع البرنامج على أساسها وهي، توجهات القيادة، رؤية البحرين 2030، التطلعات الشعبية، وأهداف التنمية المستدامة".

مشيراً إلى أن إعداد البرنامج سوف يتم وفق آلية تتضمن عدة خطوات تبدأ بعقد سلسلة ورش عمل مكثفة لكل محور شارك فيها كافة الجهات المعنية. وتركزت تلك الورش في مناقشة المحور الاقتصادي والمالي والبنية التحتية، محور الخدمات والبيئة، المحور التشريعي والاداء الحكومي، والتوجهات المستقبلية) .

غير أن برنامج الحكومة يجب أن يتناول ما تم إنجازه وما شابه من قصور في برنامجها المقدم في الفصل التشريعي المنصرم للسنوات 2015 - 2018 الذي وافق عليه مجلس النواب المنتهية ولايته بأغلبية 37 نائبا فيما امتنع ثلاثة عن التصويت، إذ لا يستقيم برنامج الحكومة الجديد دون تحديد أوجه القصور فيما لم يتم تنفيذه في برنامجها السابق وعلى وجه خاص القصور في الاداء الحكومي، وأن يشتمل بصورة رئيسة على تحديد واضح لمصادر واسس نمو الاقتصاد الوطني. وان يفصح بشفافية عن الاكتشافات الجديدة لكميات كبيرة من الغاز والنفط الصخري وكيفية استغلالها لصالح التنمية .

المشاركة بالانتخابات ضرورة لمواجهة نزع المكاسب الشعبية

البرلمان مصنع القوانين ومنصة الرقابة بالأنظمة الدستورية. تحت قبته يُساءل الوزير عن التقصير، ويحقق مع المتراخي، ويستجوب الفاسد، وقد يعزل.

أنا أقف مع جبهة المشاركة دائما بالانتخابات البلدية والنيابية، لأنني أعتبر المشاركة تعاطياً ايجابيا بالعملية السياسية، وفرصة ليكون المواطن شريكاً في صناعة القرار، الذي يولد أو يبلور بالمجالس العامة.

عندما خضت تجربة الترشيح بانتخابات برلمان 2002، وأولاني الناخبون من جميع مكونات المجتمع الثقة، وفزت بمقعد النيابة، لم أشح بوجهي عن المطالب الشعبية، وانصرفت بخبرتي السياسية التراكمية ومهنيتي القانونية وثقافتي الدستورية نحو التصدي لأوجه الفساد الاداري والمالي.

لقد شهد برلمان 2002 أعتى المواجهات مع السلطة التنفيذية، وفتح الملفات الملتهبة، مثل الهدر بالتأمينات ووقف تجاوزات ردم خليج توبلي ومناقشة شكاوى المواطنين المختلفة بلجنة شكّلها بهذا الخصوص وتشرفت بتولي مقاليد رئاستها. كما ساهمت مع ثلة من زملائي أعضاء المجلس بإبعاد المجلس عن التجاذبات الطائفية وهو المرض المزمن الذي عانت منه المجالس النيابية المتعاقبة بعد المجلس الأول.

وربما يتعين التذكير ببعض ما شهده مجلس 2002 من قرارات مهمة، ساهمتُ في التوقيع عليها، وأبصرت النور اليوم، وأصبحت واقعاً معاشاً، ومن أبرزها: خفض بعض رسوم الخدمات الخاصة بالإدارة العامة للهجرة والجوازات، ووضع قواعد تنظيم حماية المستهلك، والتوقيع على طلب اعتماد يوم عرفة اجازة رسمية.

العمل البرلماني يجمع الأضداد. يتطلب الصبر بسبب الآليات البيروقراطية المملة بالدورة التشريعية لسن القوانين، ويطلب الاستعجال بأن تكون يقظة عين وذهن وقلب النائب يوميا وعلى مدار الساعة لأيّ مستجد فالنائب لا يمثل الشعب بأسره وفق ما ينص عليه الدستور فقط، وإنما يمثل ضميره الحي أيضاً.

المشاركة بانتخابات برلمان 2018 تعني الاصرار لوقف موجة التراجعات ونزع المكاسب الشعبية التي عجز نواب المجالس النيابية السابقة عن التصدي لها تحت قبة البرلمان، إذ خارت وعودهم الانتخابية أمام مندوبي السلطة التنفيذية لأسباب عديدة، ومن بين هذه الأسباب أن بعض النواب لم يمثلوا البحرينيين وإنما مثلوا بعض البحرينيين، سواء بوجهة نظر حزبية أو مذهبية أو فئوية، ولهذا أجد في شعاري الانتخابي المستمر «وطن يستظل به الجميع»، عنوانا مستديما وصالحا لكل مترشح ونائب ومن يتوخى مصلحة البحرين والبحرينيين.

يجب أن تكون البحرين أولا دائما وأبدا، لأنها لا تقبل القسمة على اثنين، والمحاولات المستمرة من قبل المغرضين لشق البلاد الى فسطاطين تفشل دائما، لأن عقيدة المواطن ثابتة وراسخة بالانحياز لمرجعية الوطن والولاء لقيادته الحكيمة.

ثوابت برنامجية

يجب علينا أن نتفق على مجموعة من الثوابت التي نعتنقها بمسيرة نضالنا الوطني، ومن بينها:

التسامح من قيم البحرينيين ويجب علينا نبذ العصبية والإقصاء، وأن نحرص على ثوابت المجتمع وقيمه الخيّرة.

الوحدة الوطنية سلاحنا الأمضى.

المحامي يوسف زينل

الأخذ بناصية العلم والمعرفة.

احترام آدمية الانسان وحقوقه.

العدالة الاجتماعية والتراحم والتكافل من أسس المجتمع.

خارطة العمل

أما خارطة العمل الوطني فيجب أن تكون مضيئة بمبادئ سياسية واضحة لا غبار عليها، ومن أبرز معالمها:

دعم مسيرة الاصلاح والتحول الديمقراطي بقيادة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه.

ترسيخ دعائم دولة المؤسسات والقانون وسيادته على الجميع.

التمسك بمبدأ فصل السلطات الثلاث.

نبذ كل أشكال العنف والتحريض عليه.

تشكيل ائتلاف نيابي للتصدي وبصدق للملفات السياسية الشائكة برلمانيا.

الكف عن بيع الأصول الحكومية المنتجة في عملية الخصخصة.

اطلاق واشاعة ثقافة الترشيد.

ايلاء دور أكبر لمشاركة القطاع الخاص بمشروعات التنمية.

وضع خطة لا تجاوز 10 أعوام لإطفاء الدّين العام.

التصدي الجدي لهدر المال العام.

ايلاء الموضوعات الاقتصادية والتنمية المستدامة اهتماما خاصا وأولوية.

توسيع صلاحيات مجلس النواب وتعديل لائحته الداخلية.

التعاون بين مجلس النواب والمجالس البلدية بشكل تكاملي والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة بنهضة المجتمع بعيدا عن الطائفية والتسييس.

ضرورة خفض معدل البطالة والسعي لتوفير مزيد من الوظائف للمواطنين، وبحرنة الوظائف من خلال احلال الكوادر والكفاءات الوطنية.

الأجندة الاجتماعية

أما بالنسبة لأجندة العمل الاجتماعية فإنها تشكل اليوم الموضوع الأول المستمر على طاولة لقاءات البحرينيين بالمجالس والجمعيات والفعاليات العامة، وأرى ضرورة ما يلي:

العمل على تحسين مستوى المعيشة للمواطنين والاهتمام بشكل أكثر بالمتقاعدين.

زيادة الرعاية لقطاع الطفولة والأمومة.

الاهتمام بالشباب وتبني قدراتهم وابداعاتهم.

توفير السكن الملائم وايجاد حلول مرضية للملف الاسكاني.

تطوير التعليم الأساسي والعالي مع الاهتمام بشكل أكبر بالتعليم المهني.

تقديم الدعم اللازم والرعاية الكافية للمبدعين والمثقفين.

لهذا ترشحت

عدة عوامل دفعتني للقبول بفكرة الترشح للانتخابات النيابية ٢٠١٨ إنسجاما مع موقف المنبر التقدمي، حيث تمر بلادي بمرحلة عصيبة منذ أحداث ٢٠١١ المؤسفة وما تلاها من توترات أمنية وسياسية ومجتمعية تحتاج وقفة وطنية لإزالة آثارها.

هذه السياسات موجهة لإضعاف التزامات الدولة في الرعاية الاجتماعية، وحتى الإرتداد عليها بتقليص أشكال الدعم المختلفة التي تخفف على المواطنين أعباء ارتفاع تكاليف معيشتهم وفرض ضرائب ورسوم تقتطع جزءا كبيرا من الدخول المتدنية أصلا للمواطنين الفقراء ومتوسطي الحال. كما أصبحت هذه السياسات توجع حال الفئات الأضعف في المجتمع من متقاعدين ومسنين ومرضى وذوي احتياجات خاصة. وأصبح الدفاع عن مصالح المواطنين واستعادتها وتطويرها واجبا وطنيا ملحا.

ثالثاً؛ وجود البرلمان الحالي بكل عجزه عن القيام بأي عمل مفيد تجاه ذلك الواجب. والمعادلة واضحة في هذا البرلمان: صفر إرادة سياسية تساوي صفر إنجازات. وقد آن للناس أن تدرك بأن إعادة إنتاج مثل هذه التركيبة في البرلمان القادم هي إعادة إنتاج للأزمات الطاحنة. وقد لا يملك النواب التقدميون والوطنيون الديمقراطيون، إذا ما وصلوا إلى البرلمان، القدرة على إحداث تغييرات جوهرية، لكنهم يملكون الإرادة السياسية للكفاح من أجل ذلك.

هذه هي الأوضاع العامة التي دفعتنا في المنبر التقدمي إلى مقابلتها ببرنامج إنتخابي هو توعوي جماهيري من جهة، ومرشد لنا في العمل البرلماني في حال وصولنا من جهة أخرى. ونعول على الجماهير الواعية من شعبنا أن تصوت لهذا البرنامج ومرشحيه. عموما، سيكون برنامجي الإنتخابي معنيا بقضايا أوسع قطاعات وفئات الشعب – أطفالا وشبابا، متقاعدين ومسنين، رجالا ونساء، عمالا وأصحاب مهن ومستثمرين وذوي إحتياجات خاصة.

وبما أنني إمرأة وناشطة في مجال العمل النسائي التطوعي فمن الطبيعي أن تكون قضايا المرأة والأسرة والأمومة والطفولة من أولويات اهتماماتي الانتخابية وفي العمل البرلماني. حيث سأسعى إلى تعديل القوانين النافذة والعمل على إصدار تشريعات وقوانين جديده تكفل للمرأه حقوقها وحمايتها من كل ماتتعرض له من عنف أو كل ماينتقص من حقوقها وإنسانيتها وكرامتها.

لقد أثلج صدري تزايد عدد النساء المقبلات على الترشح للإنتخابات البلدية والبرلمانية، فإذا كان عدد المترشحات للمجلس النيابي عام 2014 بلغ 23 إمرأة، فإنهن لحد الآن قد تخطين هذا الرقم لانتخابات 2018، والأعداد في تزايد، مما يدل على حماس المرأه للمشاركة السياسية الفاعلة والجادة، وإيمانها بأنها قادرة على تلمس قضايا وطنها وقادرة على المشاركة في صياغة القرار الوطني وصناعة التغيير متمنية أن يصل أكبر عدد ممكن من النساء إلى قبة البرلمان.

وأنا أقف بحماس إلى جانب الدعوة القائلة بالتعاون بين عضوات المجلس القادم من أجل إعلاء شأن المرأة في المجتمع، وبالتالي الإرتقاء بمجتمعنا كله إلى مستويات أكثر تقدماً.

وبالتأكيد فإن هذا الدور المنتظر من المرأة في البرلمان القادم وثيق الارتباط بمجمل تركيبة هذا البرلمان، والتي يتعين علينا جميعاً، مرشحين وناخبين، ان نعمل في سبيل أن تكون نوعية ومختلفة عن تركيبة المجلس المنقضية ولايته، وتعويلنا على وعي الناخبين، نساء ورجالاً، في هذا المجال كبير، بأن يرجحوا بأصواتهم فرص المرشحين الأكفاء الذين يحملون برامج ملموسة للنهوض بأوضاع البلد، وينطلقون من رؤية واضحة للدور المناط بالسلطة التشريعية عامة.

لقد انقضت أربعة فصول تشريعية منذ أن عادت الحياة النيابية في البرين عام 2002، وتشكلت لدينا خبرة علينا ان نستفيد منها في اختيارنا لأعضاء المجلس القادم، فقد اختبرنا النواب الذين كان لهم موقف واضح وشجاع في مجلس النواب، كما هو حال النواب الوطنيين الديمقراطيين في الفصل التشريعي الأول، كما رأينا النقيض في نواب آخرين مثل غالبية أعضاء المجلس الأخير، لذلك علينا ان نحسن اختيار البوصلة الصحيحة.

إيمان شويطر

العمل البرلماني لا الصنمية البرلمانية

هشام عقيل

«إن خطوة واحدة من حركة واقعية أكثر أهمية من أي برنامج عمل»
«... لا مساومة على المبادئ ...»

(كارل ماركس، نقد برنامج غوتا)

في 30 اكتوبر 2017، أعلن المنبر التقدمي عن قراره في المشاركة في الإنتخابات النيابية والبلدية للعام 2018. إنه لقرار شجاع؛ وشجاعته تذكرنا بإصدار الورقة النقدية، التي تعبر عن نقد-ذاتي، بعد احداث فبراير 2011. إن قراراً كهذا يأتي في وجه كل الأطراف (الموالية والمعارضة) التي تساهم، بلا هوادة، في شد حبل المشنقة على عنق الحياة السياسية في البحرين. ونحن نعلم موقفنا جيداً، ونعلم من سنؤيد: من يقف في صف الجماهير في وجه القوى الظلامية، من يصطف إلى جانب الديموقراطية الجماهيرية ضد القوى الرجعية التي تستميت في كبت الجماهير بكل ما لديها. فالمنبر التقدمي اختار ما هو متوفر للعمل عليه، واختار ألا يظل صامتاً في وقت يسود فيه الصمت.

إن دروس السنوات السبع اصبحت واضحة، وبالممارسة العملية نتعلم منها ونمضي في الطريق؛ وحان الوقت، كما اعلن امين عام المنبر التقدمي خليل يوسف، لإستغلال «أي مساحة للتحرك وعدم ترك المجال كاملاً لقوى غير فاعلة»، والتخلي عما وصفه محمود ربيع، بشكل صحيح، بـ «الجمود السياسي». إنها خطوة إلى الأمام، وبلا شك فريدة من نوعها في وسط نظيرات جمعية التقدمي. إنها خطوة جريئة، وهذا ما نحتاج إليه اليوم من خطوات لا تخشى الخسارة ولا الفشل.

يقوم المنبر التقدمي، إذن، بفعل إيجابي لا يختلف عليه اثنان، ولا بد أن يحظى بتحية وتأييد. ولأنه يقوم بفعل صحيح، لا بد أن نضمن بأن يقوم بذلك عبر نظرية صحيحة.

وهكذا نرى، بدورنا، أهمية في الخوض في قرار كهذا؛ من حيث أهميته نفسها. ولما كان المنبر التقدمي جمعية تسترشد بالماركسية، فإنه لا بد لنا من أن نتدخل نظرياً. مهما كان الفعل السياسي يتسم بما يسمى ب التسوية التاريخية»، فإن المساومة النظرية لن تكون مقبولة على الإطلاق؛ على العكس من المساومات السياسية التي هي متاحة ومرهونة بالظروف الملموسة والدقيقة. لذا، نتدخل نظرياً، طارحين ما سنطرحه لعله يبرز تلك المبادئ النظرية التي لا يمكن المساومة عليها، أو نسيانها، في خضم النضال السياسي نفسه؛ إنها تكون، إن شئتم، لافتات نظرية في الميدان السياسي- وهذا ما قصده لينين في (ما العمل؟) حين قال: «لا حركة ثورية دون نظرية ثورية». وللرفاق الحرية في الحكم على ما نقدمه من حجج- الحرية في الحكم إذا كنا نقوم بذلك في صالح التنظيم الماركسي أم لا، في صالح الخطوة إلى الأمام هذه أم لا.

الأمور واضحة، أمام المنبر التقدمي طريقان: إما أن تنجح تجربته الإنتخابية القادمة، وهذا في حال ربطنا مفهوم النجاح بعدد الأصوات والمقاعد نفسها. أو إما أن تفشل هذه التجربة، بالمعنى الأول، ايّ في حال ربطنا الفشل بعدد الأصوات كذلك. لكن التحرر من الصنمية البرلمانية، أو ما سماها ماركس بالقمائة البرلمانية، هو أمرٌ ضروري إطلاقاً. ليكن ذلك درس التجربة البرلمانية هذه.

وفي الحالين، ايّ الفشل والنجاح البرلماني، ستكون التجربة مثمرة لا لمعرفة مدى مقدرة المنبر التقدمي السياسية وحسب، بل، وفي المقام الأول، لمعرفة مقدرة الجماهير في الممارسة الاجتماعية والسياسية؛ لمعرفة تناقضاتها وتحركاتها. فعلينا، وفقاً لذلك، الإقدام على محاولة جادة في عرض الحالة الملموسة لأوضاعنا الراهنة، غير تلك المحاولات، والتفسيرات التبسيطية التي تكرر حقيقة أننا نعيش في فترة تشنج سياسي تتسم باللاتوافق الوطني عبر تفشي الطائفية نفسها؛ حيث هذا التفسير ليس ذا معنى ما لم نربطه بحركة الصراع الطبقي نفسه، أو قل: هذا التفسير يبقى هو هو البورجوازي إذا لم نربطه بهذا المفهوم. أما حين تتعلق الأمور بتحديد الوضع الملموس للتحديد البنيوي للطبقات الاجتماعية (المسيطرة والشعبية)، والصراع الطبقي، فإن ذلك غير حاضر إطلاقاً، أو بالأحرى يتم اعتباره كمسلمة نظرية موضوعة مسبقاً؛ بينما ما نحتاجه هو ذاك التحديد بالضبط.

فلنا أن نسأل: كيف يمكن للعمل أن يكون عملاً حقيقياً إذا كان لا يعرف من يخاطب؟ فإنه يخاطب الشعب دون معرفة «ما هي الطبقات الشعبية» (التي تتغير تركيبتها بشكل دائم). إن «الشعب» لكلمة مضللة! غرضها أن تخفي، أو تغيب، التناقضات الفعلية القائمة ما بين طبقاته، وبل تخضع الصراع الطبقي لمفاهيم «الوحدة الوطنية، و»اللاتوافق الوطني»، و»الطائفية». مرة أخرى، لا نسمع إطلاقاً أية كلمة حول طبيعة التناقض ما بين الطبقة العاملة (ومختلف فئاتها) والطبقة البورجوازية الصغيرة المتجددة (ولا سيما ما بين فئاتها الطبقية)، وخصوصاً الوجود الهش للطبقة البورجوازية الصغيرة التقليدية.

كما إننا لم نقرأ أي تحليل حول تباينات المواقع الطبقية الكامنة في الطبقة العاملة نفسها (ما بين العمالة الرخيصة المهاجرة، ومن ضمنها فئة تحت البروليتاريا أو البروليتاريا الرثة، وبين الارستقراطية العمالية؛ وآثار الزينوفوبيا المتولدة من ذلك مثلاً). ولا نسمع إطلاقاًعن كيفية إقامة التحالف الطبقي الضروري ما بين تلك الطبقات الشعبية. ولا أي تحديد الفرق ما بين القوى القائدة والقوى الرئيسية في تركيبة الطبقات للبنية الاجتماعية البحرينية. وأهم من ذلك كله: لا نعرف كيف ستُقدم الاشتراكية إلى الجماهير، هذا إذا كانت ستقدم (لكن ذلك سيكون تناقضاً صارخاً، حيث أعلن المنبر التقدمي في ذكرى أكتوبر الأخيرة في روسيا بأن الخيار للبشرية يقع ما بين الإشتراكية والبربرية).

ما سألنا هذه الأسئلة بدافع فرض لغة دون أخرى، بل للإيضاح أن استخدام كلمة «الشعب» في هذه الحال يرجع إلى التعريف العمومي، الرومانتيكي، للشعب نفسه؛ وكأنه مفهوم عائم سرمدي لا يتحدد تحديداً بنيوياً صارماً بمعرفة تلزمها العلمية. هذه هي نتيجة الصنمية البرلمانية التي يجد المنبر التقدمي نفسه واقعاً فيها؛ في أن يحسب انتصاراته وانتكاساته على الصعيد البرنامجي، والحزبي، والبرلماني. فإن طموحاته المعلنة تناقض، بوضوح، طموحاته المعلنة في برنامجه السياسي الذي يعترف بأنه مستمد من المنهج المادي التاريخي نفسه. ولعمري، ما قرأت لا لماركس، أو انغلز، أو لينين (مصفوفة ذاك المنهج المادي التاريخي) أية عبارة مباشرة أو ضمنية تؤكد تلك الصنمية البرلمانية. فإنهم ظلوا دائماً يؤكدون

بأن: البرلمان، والحملة البرلمانية، هي فرصة لقياس توجهات الجماهير نفسها؛ فرصة لفهم أوضاعها الملموسة؛ فرصة للتحرك ما بينها وتحشيدها. فالبرلمان هو ليس غاية في ذاته، ولا هدف مطلق، بل وسيلة سياسية لتحقيق هدف بعيد الأمد.

ولأن هذه الصنمية البرلمانية مترسخة، فإنه من السهل الوقوع في الأوهام؛ الأوهام المتكونة حول فاعلية البرلمان في – ذاته (دون وضع في الإعتبار الميزة الخاصة التي تدمغ جهاز الدولة الخليجية عامة). وكأنه الهدف المطلق النهائي للعمل السياسي السامي، فضلاً عن كونه وسيلة سياسية. كما إن هذا الوهم يزيح عن الطريق عدم الثقة العامة المترسخة في الخيال الشعبي، من بعد 2011، بالبرلمان ومدى قدرته على إصلاح اوضاع الجماهير بشكل عام؛ وهي اكثر ثقة بالمطالب المباشرة فضلاً عن التوسط بالبرلمان. وبعد ذلك، نواجه عقبة اخرى إذا اخترنا الإلتزام بهذا الوهم، عقبة تتجسد في شكل الجهاز السياسي للدولة الخليجية الحديثة: إلى أي مدى يمكن للجمعيات السياسية أن تعمل ضمن البرلمان اليوم؟ وما هي صلاحيتها؟ وكيف يمكنها أن تعمل بشكل فعال؟ الجواب المتوقع بلا شك سيكون: إصلاح هذا البرلمان والعمل على تجويده وتوسعة صلاحيته بما إنه غاية في ذاته؛ كي يكون في– ذاته مستعيداً جوهره المغترب! أما الجواب الماركسي لهذا السؤال فإنه يتضمن ذات الطموح لكن فقط ليتجاوز البرلمان نفسه نحو دمقرطة المجتمع ككل، وهذا المفهوم يتعدى الحقوق السياسية والقانونية إلخ.

نكون، بذلك، أمام خطين من العمل السياسي: الأول يقيس هذا العمل عبر برنامجه، وقرارته، وتحركاته؛ فإنه طليق اللسان في الحديث عن الشعب، وبإسم الشعب نفسه؛ لزيم بمطالبه، وآماله، وتطلعاته؛ حريص ليكون لسان حاله. فيؤثث عملاً يرتبط بعملية، أو شكل، صنع القرار نفسه؛ من اللجنة المركزية نزولاً إلى قاعدة الجمعية، والقاعدة الجماهيرية الشعبية. هذا الطراز من العمل هو البورجوازي لا الماركسي.

أما الثاني، فإنه يعترف بأن الجماهير هي من تقرر، لا الحزب الشيوعي (ولا كوادره أو برامجه)– هذا ما كرَّره لينين مراراً وتكراراً. إنه عمل يسمح للتعلم من، والإنصات إلى، الجماهير، وبل يجعل من ذلك أولية مطلقة. علينا أن ننصت إلى الجماهير، ونحن على معرفة مسبقة بأدواتنا النظرية، فتتصقل المعرفة النظرية هذه بالممارسة العملية التي هي متقدمة عن الأولى بسنوات ضوئية. هذا النوع من العمل يجعل من تحديد الظرف الملموس للوضع الملموس أمر لا غنى عنه؛ من حيث تحديد التناقضات ما بين الجماهير نفسها: اقتصادياً، وسياسياً، وأيديولوجياً. وهذه هي الطريقة التي على التنظيم الماركسي اتباعها.

يقيم الخط الأول، إذن، إنتصاراته وانتكاساته وفقاً لإنتصاراته وانتكاساته في المؤسسات الديموقراطية القائمة، من حيث يطمح إلى تأبيدها بكونها غاية، في ذاتها، فتتصنم. إنه، إذن، لا يتعداها ويكون في اشد أيامه الثورية مصلحاً مؤسساتياً، وقد يتمادى عبر المطالبة بإصلاح اوضاع الناس المعيشية. هذه النزعة هي ما نسميها بالصنمية البرلمانية، أو المؤسساتية. بينما يقيم الخط الثاني عمله السياسي وفقاً لتغلغله في اوساط الجماهير، بمختلف طبقاتها الشعبية، وبمدى قدرته على تحريك، وتحديد، القوى القائدة والقوى الرئيسية؛ بمدى قدرته على فهم متطلبات حالات الصراع الطبقي المحلية، والإقليمية، والعالمية من اجل الاشتراكية والديموقراطية، لا من اجل تصنيم العمل البرلماني بحد ذاته.

فطريق العمل السياسي البورجوازي يبدأ بالبرنامج وبالقرارات وبالنوايا البرلمانية، حتى لو كانت تتحدث باسم الشعب، واحتياجاته، ومشاكله؛ وتعبر بشكل صادق عنها وعن حلها، فينشرها نحو القاعدة؛ موضحاً لمختلف الطبقات وجهات نظره الخاصة لتتبناها في خط سياسي معين. كل شيء يقدم من فوق، كل شيء يقرره الكادر، كل شيء يعتمد على القيادة وتوجهاتها. إنه لا يتحدث إلا بلغة البداهة والحلول البديهية، فالخط السياسي يصبح هو نفسه خط افكاره المسبقة، وطموحاته، وآماله.

أما إذا سأل احدهم عما إذا أمكننا تقديم تعريف أو عرض موجز، ونسقي، ومباشر لطريق العمل السياسي الماركسي فإذن سيكون الأمر على هذا النحو:

(1) أنه يبدأ من إنطباعات الجماهير الذاتية: افكارهم، احاسيسهم، وجهات نظرهم، معاناتهم، إلخ..) المتمحورة حول ظروفهم الاجتماعية. عليه أن يجمعها كمعلومات اولية عبر النزول فعلياً إلى الشارع، والمصانع، والمقاهي، والقرى، والأحياء الفقيرة، (ومواقع التواصل الاجتماعي إذا امكن) إلخ.. ويوجه للأفراد من الطبقات المعنية أسئلة معينة ومحددة، ويستمع إليهم فيتعلم منهم. أن يسأل الناس ويكون حاضراً معهم، لا كمستمع وحسب بل كمشارك فعال؛ يوجه الأسئلة بطريقة معينة كي يجمع معلومات محددة من دون فرض آراءه عليهم. وأن يحرص أن يكون معه دفتر ملاحظات يدون فيه هذه الرحلة ككل (انطباعاته الذاتية، انطباعات الناس الذاتية، إلخ). هنا يقوم المرء بشيء مماثل لما يقوم به المحلل النفسي على حد تعبير آلتوسير؛ إنه يعلم مسبقاً السياق النظري والموضوعي، ايّ الكوني، ولكنه يعيد إنتاج هذا الكوني عبر الحالات الخاصة التي يتصادف معها من حالة إلى اخرى.

وهذه، مثلاً، كانت طريقة انغلز في جمعه للمعلومات حول ظروف العمال في انكلترا، والتي عبرها نشر بحثه الإستثنائي (أوضاع الطبقة العاملة في انكلترا). هذه الطريقة تأتي ضد فكرة أن المرء يعلم مسبقاً ما تعاني منه الجماهير، وأن عمله يكتفي بإقناعها ببرنامجه الإنتخابي أو التنظيمي.

ولكن يبقى ذلك عملاً أحادي الجانب، حيث كما بين لينين أنه لا يمكننا الإكتفاء بالجانب الذاتي من دون الموضوعي.

(2) حالما يتمكن من جمع المعلومات الأولية هذه حول إنطباعات الجماهير الذاتية، يمكنه أن يحول هذه المعلومات المباشرة والخام عبر مختبر التحليل الماركسي مع كل مفاهيمه التحليلية (مفاهيم مثل: الصراع الطبقي، والبنية الاجتماعية، ونمط الإنتاج، والتمفصل، وعلاقات الإنتاج، والدولة، إلخ) إلى معرفة علمية موضوعية، أو بتعبير آخر: أن يضع المعلومات الذاتية هذه في سياق موضوعي علمي. وهنا تكون لدينا وحدة ما بين النظرية والممارسة.

فالجماهير نفسها لا تعرف السياق الموضوعي العلمي التي تعايشه بديهياً كل يوم، حيث ينتمي هذا الفهم إلى المعرفة العلمية الدقيقة بالماركسية التي ليست بمتناول الكل؛ وهذا يفترض، طبعاً، أن يكون التنظيم الماركسي الذي يقوم بهذا العمل، تنظيماً متسلحاً، وفاهماً، وعالماً، بالنظرية الماركسية نفسها.

(3) ومن هذه النقطة على التنظيم الماركسي أن يفسر للجماهير نفسها السياق الموضوعي لإنطباعاتها الذاتية، وأحاسيسها، ومعاناتها، وحياتها اليومية، بطريقة مباشرة ومفهومة، بانياً هذا التفسير في سياق خط سياسي جماهيري شعبي معين. ولا يمكن أن يقوم التنظيم الماركسي ما تقوم به التنظيمات البورجوازية بالحديث عبر لغة البداهة، ايّ بتلك اللغة الذاتية بحد ذاتها بشكل منفصل عن التحليل، والسياق، الموضوعي والتاريخي لهذه اللغة، والمشاعر، والتجارب.

الخط السياسي الجماهيري الشعبي الذي يتبناه التنظيم الماركسي، يضع تلك المهام التي تتوافق مع متطلبات حالات الصراع الطبقي (أو ما يسميه لينين بـ : اللحظة الراهنة)، وبهذا المعنى وحده نفهم ما المقصود بأن يكون التنظيم الماركسي تنظيماً طليعياً؛ عبر فهم حقيقة أنه لا يمكن أن يعمل سياسياً بشكل ثوري من دون نظرية مادية وعلمية، والعكس بالعكس. تلك المهام تتحول بدورها إلى برامج، وخطط، وتنظيم عمل معين، التي تتغير بتغير تلك الحالات التي تلقيها حركة الصراع الطبقي. بهذه الطريقة وحدها، وحدها هذه الطريقة، يمكن أن يكون التنظيم الماركسي موحداً لحركة الجماهير.

فمن دون الجماهير لن ننتصر إطلاقاً؛ وحدها هي من يصنع التاريخ.

كيف يساهم البرلمان في مكافحة الفساد

تمَّ تحديد الفساد على إنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل المنافع الخاصة، ويعتبر الفساد من أخطر الظواهر الاجتماعية على أمن المجتمع ويشكل تهديداً للمثل الديمقراطية ويعرض المؤسسات الناجمة عن الانتخابات الحرة للخطر، وفوق ذلك ينظر إليه على أنه يُقوض التنمية الاقتصادية وينتهك العدالة الاجتماعية ويُدمر الثقة في مؤسسات الدولة.

د. مهدي الشويخ

ويدخل ضمن إساءة استخدام السلطة العامة الفساد المالي والمتمثل في جميع الإنحرافات المالية والذي اجمع الباحثون على أنها تشمل الرشوة والابتزاز والاختلاس والمحسوبية والوساطة إلى تبييض الأموال وسرقة أموال الدولة المباشر والثراء غير المشروع.

ورغم تعدد الفساد وأشكاله وأوجهه إلا ان الباحثين يصفون الفساد السياسي على أنه أسوأ انواع الفساد وأخطرها لأنه يهدف إلى تحقيق مصالح سياسية عليا للسلطة عبر تزوير الانتخابات وشراء أصوات الناخبين أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية ، ليتمكن كبار الفاسدين من دخول البرلمان والتحكم في التشريع والملاحقة والمساءلة .

يزدهر الفساد في بيئة لا يملك فيها الموظفون سوى حوافز قليلة في ظل أجور منخفضة أو غير منتظمة بإضافة إلى غياب العدالة في توزيع الثروة المتمثل في الفرق الشاسع بين رواتب الموظفين الصغار والمتقاعدين وبين الوزراء والبرلمانيين وغيرهم الذين يحصدون رواتب خيالية لا تتناسب مع قدراتهم ومع ما يقدمونه من خدمات للوطن والشعب وهو ما سبب ظهور طبقة طفيلية من الأغنياء فرضت نفسها على الطبقة الوسطى في المجتمع.

ويتغذى الفساد ويعشعش في ظل وجود بيئة إجتماعية فاسدة ونظم إدارية متخلفة والعمل ضمن هياكل تنعدم فيها المساءلة وفوق ذلك كله غياب الآليات لضمان مساءلة الحكومات مثل غياب الهيئات الرقابية، إلى غياب أحزاب المعارضة النشطة وغياب وسائل الاعلام المستقلة والانتخابات الحرة النزيهة بالإضافة إلى ضعف هياكل تنفيذ القانون مثل المقاضاة الفعالة والقضاء المستقل.

إن تفشي الفساد في أي بيئة يسبب هروب الاستثمار الاجنبي وعرقلة النمو الاقتصادي للدولة. ففي الدول التي ينعدم فيها الفساد يكون اقتصادها ناجحاً ويتطور بإضطراد، أما الدول التي ينتشر فيها الفساد تصبح بيئة طاردة للاستمثار ويتفشى فيها الفقر وتهجرها الكفاءات الاقتصادية والعلمية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في تولي القيادات والمناصب.

مازالت عملية محاربة الفساد ما زالت تواجه تحديات كبيرة والمشكلة تكمن في عدم وجود جدية في محاربة الفساد ليس من قب الدولة وحدها، وإنما أيضاً من المواطنين الذين يساهمون في سكوتهم على إستشراء الفساد، فالمعركة ضده هي معركة طويلة تتطلب تغييرات مجتمعية عميقة تشمل مؤسسات البلد وقوانينه ووضع خطة فعالة لمكافحة الفساد ترتكز على إستقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية التعبير والشفافية في النظام السياسي والمساءلة.

فالإعتماد على السلطات التنفيذية والقضائية في محاربة الفساد لا تكفي خاصة إذا كانت هناك عناصر من داخل السلطة متورطة في الفساد، وإذا كان القضاء أداة بيد السلطة، لذا فمن أجل تكون المعركة ناجعة يجب أن يكون للبرلمان الصلاحيات الضروية التي تمكنه من الاضطلاع بمسؤوليته الحقيقية، والقيام بما هو موكل له دستورياً من مهام تشمل التشريع والرقابة وتمثيل المواطنين.

ففي الأنظمة الديمقراطية القائمة على أساس العدل والنزاهة في تسيير العملية الانتخابية ودفع الناس لإختيار ممثليهم الحقيقين يكون للبرلمان دور فعال في الرقابة على أعمال الحكومة وتقييم أدائها ودور فعال في النشاط العام وتشريع القوانين التي تصون حقوق المجتمع وتساعد الناس في العيش بكرامة.

وفي هذه الأنظمة الديمقراطية يتطلع الشعب إلى برلمان قوي لانهم يعتبرون البرلمان من أكثر الأدوات المباشرة التي يستطيعون من خلاله التأثير في محاربة الفساد وتحسين ظروفهم المعيشية واستقرارها ، لذلك يختارون بعناية فائقة أشخاص ذوي روح وطنية، يتصفون بالمسؤولية العالية للدفاع عن حقوق الشعب ومكتسباته.

ومع ذلك من النادر أن تنجح أي جهود لمكافحة الفساد، إذا لم تكن مدعومة بالإرادة السياسية. وعليه يجب على الدولة الاهتمام بالتنمية البشرية لكونها الركيزة الأهم في صياغة كل التشريعات والقوانين التي تساهم بدورها في تنمية الإنسان في جميع المجالات التعليمية والاقتصادية والفنية والاجتماعية.

والمؤمل أن تكون الانتخابات النيابية القادمة في بلدنا فرصة لإيصال المرشحين الوطنيين والأكفاء إلى البرلمان، القادرين على تحويل هذا البرلمان إلى أداة من أدوات العمل السياسي الفعال في البلاد، ومنصة لطرح قضايا الناس وهمومها، والعمل على انتزاع المكاسب التي تطور الممارسة الديمقراطية في البلاد، ويأتي التصدي للفساد كواحد من المهام الكبرى الماثلة أمام هؤلاء النواب، الذين سيعبرون في هذا المسعى عن إرادة شعبية واسعة، تلمس لمس اليد أذرع الفساد وهي تمتد في كل خلايا الاقتصاد والإدارة. ولاشك أن مسؤولية كبرى تقع على الناخبين في اختيار المرشحين القادرين على أن يكونوا صوتاً شجاعاً لهم في البرلمان المنتظر.

البعد المالي للأزمة في صناديق التقاعد

نسمع بين الحين والآخر عن إفلاس صناديق التقاعد أو أنها وبناء على دراسات اكتوارية مهددة بفقدان قوتها المالية وستكون عاجزة عن دفع معاشات المتقاعدين، وهذا أمر يقلق أسر الموظفين والمتقاعدين خوفا على مدخراتهم، حيث أن الافلاس يعني تدمير وضعهم المعيشي خاصة وأن أكثرهم يعتمدون على المعاش التقاعدي كمصدر دخل رئيسي. فهل حقا يمكن لصناديق التقاعد وكذلك التأمينات الاجتماعية أن تصل إلى حالة الإفلاس وتكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية ويصبح كل هؤلاء المتقاعدون الضحية؟

نظرياً يمكن طمأنة الجميع بأن الإفلاس (قد) لا يحدث أبداً لمثل هذه الصناديق، لأنه أولاً يفترض أن العملية التنموية الاقتصادية مستمرة وأن هناك نمواً اقتصادياً يضمن استمرارية مساهمة (اشتراكات) الموظفين في الصندوق، وثانياً وهو الأهم من الصعب على أية دولة كانت أن تقبل أو تتحمل نتائج الإفلاس، لأنه باختصار قد يؤدي إلى فوضى اجتماعية اقتصادية وسياسية. فلا يمكن للحكومة في أي بلد كان بأن تسمح بانهيار أو حتى بضعف الصناديق الاجتماعية، ومهما كان السبب فالدولة هي مسؤولة بدرجة اساسية عن أي عجز أو افلاس في هذه المؤسسات.

أهمية صناديق التقاعد:

نظام التقاعد الإجتماعي يشكل حلقة أساسية في شبكة الأمان الاجتماعي التي لا نمو مستدام من خارجها.

إن أمان الشيخوخة والتغطية الصحية بعد سن التقاعد يشكلان عنصر استقرار للقوى العاملة وللقوى الانتاجية بما فيها صاحب العمل.

الافلاس يعني تدمير وضعهم المعيشي خاصة وأن أكثرهم يعتمدون على المعاش التقاعدي كمصدر دخل رئيسي.

إن هذه المؤسسات وجدت لرعاية الموظفين والعاملين وتوفير لهم ولأسرهم حياة كريمة بعد تركهم العمل أما بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة، إضافة إلى توفير العناية الطبية للمصابين منهم بإصابات عمل وتقديم التعويضات اللازمة عند حدوث عجز مهني أو وفاة، وهذا جزء من النظام الاجتماعي الذي تعمل الحكومات على رعايته وتنفيذه.

المطلعون على واقع الصناديق الاجتماعية يعرفون تماما أن هذه المؤسسات وجدت لرعاية الموظفين والعاملين وتوفير لهم ولأسرهم حياة كريمة بعد تركهم العمل أما بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة، إضافة إلى توفير العناية الطبية للمصابين منهم بإصابات عمل وتقديم التعويضات اللازمة عند حدوث عجز مهني أو وفاة، وهذا جزء من النظام الاجتماعي الذي تعمل الحكومات على رعايته وتنفيذه.

وتعتمد صناديق التقاعد في عملها بشكل أساسي على الاشتراكات التي يدفعها الموظفين وأصاحب العمل (الحكومة بالنسبة للقطاع العام وصاحب المؤسسة بالنسبة للقطاع الخاص)، وتمثل هذه الاشتراكات نسبة من الراتب الأساسي، ففي البحرين مثلاً يدفع الموظف 6٪ بينما تدفع الحكومة 12٪ من الراتب الأساسي.

وعلى هذا الأساس فإن هناك حقيقتين في غاية الأهمية وهما :

أولاً: أن الموجودات والاستثمارات وكذلك السيولة في هذه الصناديق تكون هائلة مقارنة بكثير من المؤسسات المالية الأخرى،

ثانياً: أن أموال هذه الصناديق هي في الواقع أموال الموظفين والمتقاعدين وهم الأحق في معرفة الكيفية التي تدار بها هذه الأموال ومجالات استثمارها. ولذلك في كثير من البلدان عندما تكون هذه الصناديق في وضع مالي صعب يفتح تحقيق شامل وشفاف في إدارة أصول وفوائض هذه الصناديق لغرض الوقوف على أي تقصير أو اختلال في عملية أدارة الأموال والممتلكات.

نجاح واستقرار هذه الصناديق يرتبط بشكل كبير بالوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام، وبوضع سوق العمل بشكل خاص، وكذلك بالكيفية التي يتم بها استثمار الفوائض المالية للصندوق، وكذلك الكفاءة الادارية لمجلس الإدارة ومدى قدرته على منع سوء استخدام أموال الصندوق ومنع أيدي المفسدين من الوصول إليها، إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل نظام التقاعد المعتمد الذي يضمن قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته المالية من خلال أن يكون عدد المساهمين قادر على تغطية التزامات المستفيدين (المتقاعدين).

إن استقرار ونمو الاقتصاد الوطني يعني زيادة التوظيف وارتفاع الأجور والرواتب

د. جعفر الصايغ

وزيادة عدد المشتركين في صناديق التقاعد، ومن ثم زيادة مساهمتهم. بهذه الطريقة يستقوى الصندوق ماليا وتتعزز قدراته على الوفاء بالتزاماته المالية. إن استمرارية اشتراكات العمال والموظفين يعتبر شرطاً أساسيا لضمان ديمومة هذه المؤسسات، فكلما ارتفع عددهم كلما ارتفع حجم رأس المال للصندوق. ولا يمكن ضمان ارتفاع عدد المشتركين وزيادة اشتراكاتهم إلا من خلال اقتصاد مستقر مزدهر يحقق معدلات النمو المطلوبة، وله قاعدة إنتاجية متنوعة وقادر على خلق فرص عمل في مختلف القطاعات.

وعلى ذلك يمكن القول إن:

العدو الأول لاستقرار واستمرارية صناديق التقاعد هو ضعف الاقتصاد الوطني، فعندما يمرض الاقتصاد (ركود اقتصادي مثلا)، ويكون عاجزا عن خلق فرص عمل للمواطنين، أو أن الدولة تعاني من انخفاض في إيراداتها العامة، وتعجز عن تمويل وإسعاف هذه الصناديق، فالنتيجة الحتمية ستكون عجزاً مالياً للصندوق، ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للدولة فقد يتفاقم العجز إلى إفلاس، وفي مثل هذا الوضع لن تكون صناديق التقاعد لوحدها في جدول المؤسسات المفلسة وإنما العشرات بل المئات من الشركات العامة والخاصة.

العدو الآخر فهو سوء استخدام الفوائض المالية (الفساد الاداري)، حيث أن حسن توظيفها من خلال عملية استثمارية مدروسة يساهم في تنويع مصادر دخل الصندوق ويحميها من الإفلاس. الفساد المالي في مثل هذه المؤسسات يؤدي إلى تتآكل مواردها المالية وانهيارها.

وعلى الرغم من صعوبة الوضع الاقتصادي الراهن في البحرين وبقية دول المنطقة، حيث انخفاض الإيرادات العامة بشكل كبير، وتقلص قدرة الدولة على تمويل المصروفات العامة وارتفاع الدين العام، إلا أنه يمكن القول إن الصناديق الاجتماعية لا تزال تتمتع بقوة مالية يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية. ولكن ومع استمرار بقاء أسعار النفط منخفضة واستمرار ارتفاع الدين العام، فإن الصناديق الاجتماعية ستبقى مهددة بوضع مالي حرج للغاية وقد يتجاوز تمويلها قدرات ميزانية الدولة. مما قد يجبر ذلك الدولة على إعادة النظر في سن التقاعد ومزايا الصندوق وكذلك نسبة الاشتراكات لضمان استدامته.

ماذا يحدث في صناديق التقاعد؟

بعد ان وصل العجز الى 10.432 مليو ن دينار عام 2016 مقارنة الى 7.505 ملي ون دينار في عام 2015 اتخذ مجلس الادار ة الإجراءات او التوصيات التالية :

العمل على تنمية وتنويع الاستثمارات

التوصية على زيادة الاشتراكات لتتناس ب مع زيادة المعاشات التقاعدية المدفوعة

التوصية بإجراء لصلاحيات رئيسية لا نظمة التأمين الاجتماعي والتقاعد بما في ذ لك زيادة الاشتراكات، سنوات الخدمة والح د الأدنى لسن التقاعدي.

تشير الاحصائيات إلى أن عدد المتقاعدين في عام 2017 قد ارتفع إلى 59 ألفا و89 متقاعد، بعد أن كان يبلغ 41 الفا و 310 متقاعد في العام 2013 ، اي بزيادة وقدرها 18 ألفا و81 في 4سنوات41 ألفا و310 متقاعد في العام 2013، بزيادة وقدرها 1 8 ألفا و581 في 4 سنوات. وبينت الإحص ائية إلى أنه ومنذ العام 2013 وحتى عام 2015 كانت الزيادة في عدد المتقاعدين تسير في وتيرة واحدة وتبلغ نحو 5 آلا ف متقاعد سنويا، كما شهد عام 2016 قفزة في اجمالي عدد المتقاعدين وذلك بواقع 7 آلاف متقاعد.

ضمن سياسة التقشف التي تتبعها الدولة منذ تدهور اسعار النفط تأمل الدولة ان تخفض التزاماتها المالية في صناديق التقاعد والتي تبلغ حوالي 79 مليون دينار، ولقد لعبت الاشاعات (قد تكون مقصودة) دوراً كبيراً في زيادة عدد المتقاعدين والتخلص من عدد كبير من الموظفين.

الحلقة «3»

صندوق الذكريات

أول مظاهرة رأيتها في فناء المدرسة كانت عن فلسطين

كانت والدتي، وانا طفل، تصطحبني إلى مسقط رأسها في البلاد القديم، وكنا نذهب إليها مشياً على الأقدام. وحين تشتد حرارة الشمس تحتضنني تحت ردائها الشعبي المعروف المصنوع في بني جمرة، وكانت تحمل كومة من الهدايا، بينها بعض الحلويات والخبز والمأكولات للصغار والكبار.

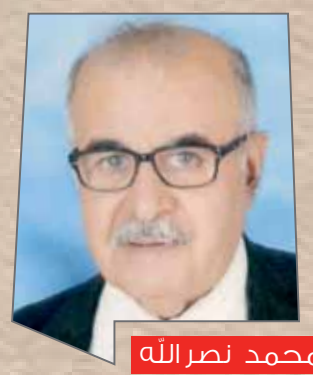

محمد نصرالله

ومن بين ما زالت ذاكرتي تحتفظ به من سنوات دراشتي في المدرسة الشرقية بالمنامة أن مظاهرة كبيرة بمقياس تلك الأيام وصلت ذات يوم إلى فناء المدرسة ودخل المشاركون فيها إلى الساحة، ووقف أحدهم على الجدار الغربي وألقى كلمة حماسية ندّد فيها بالاحتلال الصهيوني، معبراً عن الدعم للشعب الفلسطيني.

وكان الشعار الذي يتردد آنذاك "يا فلسطين لا تخافي فكلنا اليوم فداك". وكانت هذه هي المرة ال،لى التي أرى فيها مظاهرة في حياتي، غير أنني اعتدت مشاهدة جموع غفيرة في مواكب العزاء التي تجوب منطقتنا في أيام محرم من كل عام.

الشعار الذي أطلق في المظاهرة أثار فضولي، كما اثار فضولنا، أنا وأقراني، وربما بعض الخوف في نفوسنا أيضاً هذا الحشد الهادر الذي جاب المنطقة. وسمعنا، فيما بعد، أن هذه المظاهرة تحركت من صوب مأتم مدن ومرت بشارع الشيخ عبدالله. وكان من بين المنظمين لها يوسف فريخ، وبعد انتهاء المظاهرة تسللت لوحدي راجعاً إلى البيت عن طريق الأزقة المعهودة التي أعرفها جيداً، ووصلت إلى المنزل حيث كانت الوالدة في قلق علي ، فسعدت بقدومي وشكرت ربها على سلامة وصولي دون أية إصابة، علماً بأن المظاهرة كانت سلمية، حتى أن الشرطة لم تعترض طريقها.

في عصرذلك اليوم لم نذهب إلى المدرسة، كما اعتدنا في الدوام المسائي، إذ أنها أغلقت أبوابها خشية تكرار المظاهرة، التي باغتت الجميع، والتي يبدو أنه جرى الإعداد لها بإحكام ودقة وأحيطت بسرية، حتى لا تقوم السلطات البريطانية باعتراضها أو منعها من الإنطلاق، خاصة وأن بريطانيا هي الدولة التي قدمت للصهاينة وعد بلفور في نوفمبر 1916، الذي حان وقت تطبيقه، وأوضحت هذه المظاهرة بجلاء موقف شعب البحرين الداعم لاشقائه في فلسطين.

لو عدت قليلاً إلى الوراء، للفترة السابقة لدخولي المدرسة، بوسعي أن أستعيد مرحلة تعلم القرآن الكريم لدى الحاج حسن عواجي في حينا بالقرب من بيت الحاج يوسف بن سيف، حيث كان يسكن ويعلم في بيته الواسع المكون من طابق واحد فقط. وكان يعلمنا في «عريش» من سعف النخيل في الجهة الجنوبية الشرقية من منزله. عند دخولنا باب بيته الكبير والباب المتوسط تواجهنا ساحة كبيرة على جانبها حمام واسع ومرحاض عربي واسع أيضاً.

وكان يساعده المعلم الحاج حسن القصير الفاس الذي كان يلبس نظارة ونعالاً بالياً وغترة عادية لا تنم عن شخصيته ولكنه كان رجلاً وقورا بصورة عامة وهو الذي كان يقرأ المرافق في مقدمة مأتم الحاج عباس، والمرثية المشهورة المعروفة:»ذا الجناح» الخاصة بيوم الطف ومشاهد كربلاء الحزينة. كما أنه يقرأ القرآن في عزاء الرجال المتوفين في المآتم أو البيوت، وحين أتذكره اليوم يبدو طيفه أمامي كأنه فيلم فيديو حي يتحرك يمنة ويسره وفي كل الاتجاهات بحركاته المعهودة.

وأما أحمد ابن المعلم الحاج فقد كان يدرس معنا في جلسات المعلم ثم انضم معنا في الدراسة في المرحلة الابتدائية، فيما كانت شقيقة أحمد الكبرى معلمة هي الأخرى للقرآن الكريم وتجيد كل الإجادة ما سار عليه أبوها الجليل من تدريس وموعظة وهي تتولى تلاوة القرآن الكريم وفي جلسات العزاء والمناسبات الدينية وأيام الحج عندما كان النساء يحتفلن بيوم عرفة في التاسع من شهر ذي الحجة الحرام حيث يقمن بتلاوة تراتيل خاصة بالمناسبة، وكذلك في يوم الثامن من ذي الحجة أيضاً حيث تقوم النسوة الفاضلات بجعل غرفة كفرشة مزدانة بالمرايات وكرات الرمان الجميلة والتي نفتقدها هذه الأيام في بيوتنا وفي مناسباتنا الجميلة. وهذه الغرفة – الفرشة تقام في أوسع حجرة في البيت.

وعندما نعود إلى الوقوف جهة بيوت الناحية الشرقية من المدرسة الشرقية الابتدائية العامرة نتذكر البيت العود لعائلة الحاج محمد مكي البحارنة التاجر المعروف ووالد الأستاذ صادق والأستاذ تقي والدكتور حسين البحارنة، وكذلك بيت علي البقالي وبيت الحاج محفوظ العالي وبيت السيد مصطفى السيد حسن آل شرف وبيت والده السيد حسن السيد ماجد آل شرف ووالد السيد مرتضى آل شرف والسيد حيدر آل شرف وجد كل من السيد منذر والسيد ماجد والسيد أحمد وأروس وسارة وبهجة وفاطمة وكثير من الأحفاد والحفيدات وأبنائهم وبناتهم

الوجيه صادق البحارنة

الأديب تقي البحارنة

المرحوم طارق المؤيد

أيضاً، وغير هؤلاء الكثير مما لا يتسع المجال لذكره.

وكان عدد من أفراد هذه العائلات الكريمة المقتدرة من يسوقون السيارات الأنيقة، وبحكم علاقات المودة بيننا كانوا يأخذوننا معهم في جولات للفسحة والتنزه. وكان من بين هؤلاء طارق يوسف خليل المؤيد وخالد راشد عبدالرحمن الزياني وغيرهما من أبناء عائلات المنامة العريقة، وكان أفراد بعض هذه العائلات متزوجين من سيدات يتحدرن من عائلات عراقية معروفة بالجمال والرقي والثقافة.

ومن ضمن هذه العائلات التي جمعتني علاقة بأبنائها الذين كانوا زملاء لي عائلة عبيد اليماني وابنه عبدالرحمن وعبيد وأبنائه الآخرين االذي يعملون في مهن مختلفة، وبعضهم كان يدير فندقاً في سوق المقاصيص يعرف بفندق اليماني الذي كن عامرا في غابر الأيام حيث كان يمكن تصنيفه في خانة خمسة نجوم، ويؤمه كبار الشيوخ من بلدان المنطقة اثناء زيارتهم للبحرين،. وقد أقام فيه الشيخ شخبوط آل نهيان عندما زار البحرين، حيث تجول في أسواق المنامة.

وقد تغيرت المنطقة تغييرا تاما وإلى أبعد الحدود حتى أن الإنسان الذي غاب فترة طويلة عن البحرين وحين يرجع إليها لا يمكن أن يتعرف على البحرين الجديدة خاصة بعد أن دفنت مئات الكيلومترات من كل جانب وأصبحت الأراضي عامرة غالية السعر، تعج بالفنادق والمطاعم الكبيرة والصالات التي تكبر وتتوسع وتمتلأ بالمعارض، فتشعر بأنك في بلد كوزمبوليتي لا تحده حدود خاوية ولا مزارع حاشدة ولا مصائد أسماك كما كان عليه الحال سابقاً.

أعود إلى العام 1953 حينما عملت في بداية العطلة الصيفية في المخزن الشرقي في سوق المنامة في وسط السوق المركزي، في دكان صادق وتقي البحارنة الذي كانت تباع فيه المكيفات والثلاجات والمراوح المتحركة في المقابل من جهة الغرب دكان عبدالله غلوم المحرقي وأخويه الذي كان يشمل على طاولات وكراسي فقط. لأن معروضاته التجارية هي الرز الهندي والسكر الهندي وعلب الطماطم البريطانية وعلب "البلاليط "الإيرانية وعلب الشوكولاته التركية والحلويات الملونة الإيرانية وغيرها من الأدوات.

وكان عبدالله غلوم وأخوه أحمد يقومان بزيارات لكبار التجار في المنامة والمحرق خاصة وبقية المدن والقرى الأخرى أيضا يروجان لبضاعتهما بصورة جيدة حيث يلبيان الطلبات الكثيرة التي ترسل لهم في اليوم التالي إلى حيث مواقعهم في محلاتهم التجارية في كل مكان، ولاقى ذلك الاستحسان البين في ذلك الزمن الذي تقل فيه حركة المواصلات والسيارات التي لا يمكن أن يقتنيها أي شخص كما هو الحال الآن، وكان الدفع يتم عن طريق التقسيط المريح نظراً لمحدودية الدخل في ذلك الوقت سواء بالنسبة للتجار أو الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة الكادحة في ذلك العصر الصعب نوعا ما.

وكنت وزميلي الذي أعمل معه في منتصف النهار نشرب العصير ونأكل بعض الشوكولاتة والمكسرات من المحل الذي يسمح لنا صاحبهما أن نأخذ ما نشاء ونأكل أمام ناظريهما وكان المحل يشتمل أيضا في القسم الجنوبي على ملابس نسائية ورجالية كالقمصان والسراويل والأحزمة والجوارب والمناديل.

وكانت القمصان المباعة الجيدة بمختلف الألوان رخيصة الثمن. وكانت لماركتها المسجلة المعروفة مسمى قمصان عيسى اسبيشل. وكذلك الملابس الداخلية كانت تحمل هذه الماركة ومعظمها ماركات عالمية من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا.

وفي المخزن الشرقي هذا قسم خاص لأحذية الرجال والنساء والأولاد والبنات. وللعلم فإن هذا المخزن يخص السيد عيسى عبدالنبي عيسى الزيرة وعبدالله خليل أبو خليل غير أن الأخير قد فكّ الشراكة الطويلة والرابحة بينهما لسنين طويلة واستلم نقوده كاملة بعد أن أشرف أحد التجار على هذه القسمة العادلة، لأنه كان قد قرر مع عائلته مغادرة البحرين، رغم كونه بحرينياً فاتجه إلى شيراز بإيران، حيث افتتح له محلا تجاريا كبيرا في شارع الحياة "خبايان زندكي". وهو أهم شارع في إيران. وقد اشترى لأبنه الكبير خليل أيضا دكانا لبيع الأصواف الجاهزة من جاكيتات وفانيلات وقمصان وجوارب وأحزمة.

أتذكر اليوم جمعاً من زملائي في المدرسة الشرقية منهم من انتقل إلى جوار ربه وأطال الله عمر الباقين منهم على قيد الحياة. فبينهم الأطباء والمهندسون والكيمائيون والمهندسون وغيرها من التخصصات.

ومن هؤلاء الزملاء عبدالله بوزيد وأبناء المؤيد فاروق خليل المؤيد وطارق خليل المؤيد وعبدالرحمن خليل المؤيد فيما بعد وإبراهيم المؤيد وحامد المؤيد وإبراهيم المؤيد صاحب مطبعة الهلال ومكتبتها وأحد الشركاء في جريدة أخبار الخليج فيما بعد، وفي مؤسسة الهلال ومطبعة الخليج التابعة للجريدة نفسها، وكذلك أبناء الزياني خالد راشد الزياني وحامد الزياني وزايد الزياني وماجد الزياني وفائق إبراهيم الزياني وأخته فائقة وفيصل إبراهيم الزياني وأخته أمل ووالدتهم التي كانت مدرسة في مدرسة الزهراء الابتدائية الإعدادية.

ماركس في المائتين: الرحلة تبدأ الآن..

في عالمنا الذي اكتملت عولمته، ما تزال أفكار ماركس تتلاقى مع شعورٍ يملأ أعماق الكثيرين تجاه ما يقترفه رأس المال بحق عمالنا. لطالما حاول نقاد كارل ماركس أن يدفعوا بنتاجه إلى مزابل التاريخ. ففي عام ١٨٨٣ توفي هذا الرجل الذي قال عنه رفيق دربه وصديقه إنجلز وهو يؤبنه على قبره: «كان ماركس أفضل المكروهين وأكثر المشهَّر بهم في عصره»، فتلقى الكثير من الأمريكيين نبأ وفاته بنبرة انتصار.

وصرّحت افتتاحية إحدى صحف كاليفورنيا بأن حياة ماركس «لم تشهد قط نجاحاً، ولم يرحل إلا وقد شهد فشل كل مشروع بارز علّق عليه أماله أو أعطاه الكثير من جهوده بقدرة مشهود له بها». كما جادل بعض المؤرخين الذين أخرجوا كتب سِيَر عن ماركس مثل جوناثان سبيربر (Jonathan Sperber) وغاريث ستيدمان جونز (Gareth Stedman Jones) بأن أفكار ماركس صارت تنتمي إلى الماضي.

ترجمة:
محمد المبارك

ولكن المدافعين عن ماركس لم يكونوا أقل احتداماً من منتقديه. فقد أحيت الجرائد الأمريكية التي تعبر عن الحركة العمالية الأمريكية النابضة بالنشاط ذكرى ماركس بوصفه قامة لها ثقل هزّ العالم. كما أن أفكاره أخذت نفوذاً أوسع في هذه البلاد في منعطفات معينة. فخلال سنوات الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين لجأ العديد من الناس إلى الاسترشاد بماركس في خضم فوضى الحياة في أمريكا الرأسمالية. حتى أن الروائي الشهير «سكوت فتيزجيرالد» المنتمي إلى طبقة الأغنياء أشار على ابنته بقراءة «ذلك الفصل الرهيب من كتاب رأس المال عن يوم العمل وانظري ان عدت كما كنتِ قبل قراءته».

وها نحن نشهد إعادة إحياءٍ أخرى لماركس في الذكرى المئوية الثانية لميلاد هذا الفيلسوف الألماني. وخلافاً لاعتقادات بعض كاتبي السير الذين صرحوا بأن الرجل العجوز فقد أهميته بالنسبة لعصرنا، أضحى الأمريكيون يقرأون ويكتبون عن ماركس بمستويات غير مشهودة منذ ثلاثينيات وستينيات القرن العشرين. ولهذا فإنه يحق لنا أن نسأل: لماذا ماركس؟ ولماذا الآن؟

يجادل وزير المالية اليساري السابق لليونان «يانيس فاروفاكيس» (Yanis Varoufakis) في مقدمته لطبعة جديدة من البيان الشيوعي لماركس وإنجلز بأن فرضيتهما التي أورداها في البيان بأن الرأسمالية مصممة للتوسع عبر العالم قد تحققت عندما توطدت العولمة في تسعينيات القرن العشرين. والمفارقة التي يصفها فاروفاكيس باللذيذة هي أن تحقق ذلك لم يتم إلا بعد «أن تمزقت الأنظمة التي أعلنت ولاءها لنداء البيان الشيوعي». وهكذا فإن الشيوعية الرسمية كانت حجر عثرة أمام تمدد الرأسمالية العالمية التي تنبأ بها ماركس.

واليوم، من مانشتر إلى موسكو ومن مدينة كنساس إلى كينشاسا، «مزقت الرأسمالية بدون رحمة نسيج الروابط الإقطاعية التي كانت تكبل الناس إلى «سادتهم الطبيعيين»، ولم تترك من رابطة بين الإنسان والإنسان إلا رابطة المصلحة الذاتية المتجردة، أو صلة 'المدفوعات النقدية' التي لا مكان فيها للعاطفة».

لكن ماكينة التغيير الهادرة للرأسمالية التي لا يمكن الإنكار بأنها حسّنت من حياة الملايين من الناس، لم تكتفِ بكسر التراتبيات القديمة فقط ولكنها حوّلت أيضاً ضنك الشعوب المدقع إلى فقر شبه طاحن، وبالتالي فإنها خلفت في طريقها البؤس أيضاً، تماماً كما تكهن ماركس. كانت الرأسمالية بالنسبة لماركس تقدميةً وشنيعةً في الوقت عينه.

توسع ماركس في كتاب رأس المال في شرح المبدأ الذي طرحه في البيان الشيوعي بأن الرأسمالية كانت تحفر قبرها بنفسها. وزعم ستيدمان جونز في كتابه كارل ماركس (2016) بأن ماركس فشل في إثبات نظريته لأنها غير قابلة للإثبات، فالرأسمالية استمرت وهي ستسمر غالباً للألف سنة القادمة – سواءً أصاب البؤس العمال أم لم يصبهم.

لكن ستيدمان يفقد بوصلته هنا، فليس السبب الذي حفظ كتاب رأس المال لصداه حتى اليوم – والذي جعل أعداد مجموعات قراءة الكتاب التي أخذت تظهر هنا وهناك في تزايد سريع – هو أن هؤلاء الناس يحاولون البحث عن دليل دامغ لإثبات خطأ الرأسمالية، بل أن السبب هو توافق أفكار ماركس مع إحساس عميق لدى الكثيرين بفظاعة ما اقترفته الرأسمالية وما تزال في حق العمل والعمال.

من الصحيح أن العمل كما نعرفه اليوم يختلف عنه في الزمن الذي عاش فيه ماركس. كتب ماركس عن الرأسمالية في مستهل الثورة الصناعية التي اعتمدت على نموذج الإنتاج في المصانع التي تعمل بطاقة البخار. ومنذ ذلك الوقت تطورت جذرياً أنماط الإنتاج الرأسمالية عدة مرات بفضل الابتكارات التكنولوجية الكاسحة التي لم يكن لماركس أو لغيره من مجايليه في القرن التاسع عشر أن يتنبأوا بها. ورغم ذلك فإن الأساسيات التي طرحها كتاب رأس المال ما تزال قائمة: فالعمل، بالمفهوم المجرد، ما يزال هو مصدر القيمة في الاقتصاد الرأسمالي. وبالتالي فلابد من أن يتم ضبطه والسيطرة عليه من أجل زيادة الأرباح.

لو أردنا التفكير في التجديد والابتكار التكنولوجي وغير التكنولوجي فما يزال بإمكاننا التعلم من كتاب رأس المال. فالابتكار بالنسبة لماركس يأتي عادة بشكل طرق مستحدثة من أجل زيادة انضباط العمل. وقد أدخل الرأسماليون الآلة في عملية الإنتاج

تمثال كارل ماركس الذي تم نصبه في مسقط رأسه مدينة تريير الألمانية عام ٢٠١٣
(الصورة من Cordylus / Flickr)

لسببين على الأقل. فالسبب الأول هو أن الآلة سرّعت العملية الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة فائض القيمة التي تنتجها كل ساعة من العمل، وما ينتج عن ذلك من زيادة في الربح. أما السبب الثاني وهو الأهم في نظر ماركس فهو أن الآلة تقود إلى انحدار مهارة العامل، وبالتالي يصبح العمال أكثر قابلية للتبديل والإحلال فتضعف قوتهم الجمعية.

وكما كان تحليل ماركس ينطبق على وضع العمال في المصانع، صار ينطبق اليوم على عمليات الأتمتة. فرأسماليوا اليوم لا يطمحون فقط لتوفير أجور العمل عبر استبدال البشر بالروبوتات، بل أنهم يريدون المحافظة على تحكم أكبر في عملية الإنتاج. وذلك هدف ضروري لا لضمان الربح لهم على المدى الطويل فقط بل لضمان استمرار نفوذهم الطبقي أيضاً وهو الأهم.

أبرز ماركس في تشخيصه للرأسمالية بهذه الطريقة اندفاعها القهري للاستغلال والهيمنة. فالرأسمالية لا تسرق فائض قيمة العمل من العمال فقط، بل تسعى لتجريدهم من استقلاليتهم. وكانت الحرية بالنسبة لماركس تعني أن يحصل العمال على حقهم في الاستقلالية في عملهم. وبما أن غالبية الناس في النظام الرأسمالي يفتقدون للاستقلال الذاتي، فإن ذلك يعني أنه نظامٌ يتعارض مع الحرية.

ومنذ ماركس، صار أحد أهم أهداف اليسار وأحد أسباب وجوده، هو نشر فكرة أن الحرية السياسية لا بد أن تشمل الحرية الاقتصادية أيضاً. وهكذا يدفع الإشتركيون بأن الحرية تتطلب منا أن نملك استقلالية عملنا، وأجسادنا، ووقتنا.

توصل ماركس إلى أهمية علاقة يوم العمل بالحرية من خلال تفكيره في نظام العبودية والحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كتب عدة مقالات ورسائل عن هذا الموضوع، وربط في رأس المال بين إلغاء العبودية وبين يوم العمل: «من موت العبودية بزغت على الفور حياة جديدة، وكانت أول ثمار الحرب الأهلية الأمريكية هي انتفاضة المطالبة بثماني ساعات ليوم العمل (The eight hours' Agitation)، والتي اجتاحت البلاد بسرعة كسرعةِ حذاء الغول الأسطوري، فانتقلت بفضل القطار البخاري من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي، ومن ولاية نيوإنغلاند إلى ولاية كاليفورنيا».

قد يتفق الكثير من اليساريين مع تشخيص ماركس للرأسمالية كما هو مبين أعلاه. لكن اختلافهم معه وانتقادهم له سيأتي غالباً من جهة أخرى، وهي كيف أجاب ماركس على سؤال: ما العمل؟

قدّم ماركس، عبر تبيانه للدينامية التي تتمتع بها الرأسمالية، لفكرة أن الطبقة العاملة يمكن أن تحقق للبشرية الازدهار والرخاء لو أمسكت هي بزمام الأمور في المجتمع. كما نظّر إلى أن الرأسمالية ستفرز وعياً طبقياً غير مسبوق لأنها قامت في صعودها لواجهة المجتمع بتقسيم الناس بين فسطاطين منفصلين هما البرجوازية من جهة، والبروليتاريا من جهة أخرى. ولهذا فلابد للطبقة العاملة التي ستتكون من الغالبية العظمى للبشرية أن تنتبه إلى القوة الجمعية لموقعها الطبقي فتصير بالتالي هي طليعة الثورة. كانت تلك هي النتيجة المنطقية الوحيدة بالنسبة لماركس للمشاكل التي تسببها الرأسمالية.

والآن بعد مائتي عام من ولادة ماركس لم يتحقق أي شيء من نظرته اليوتوبية تلك، فالطبقة العاملة (وهو وصف يرفضه العديد من الناس بما فيهم الكثير من العمال) لم تلبس بعد رداء الثورة.

تتضافر العديد من الأسباب المنطقية لتفسير فشل المشروع الإشتراكي. فقد أثبتت النداءات الزاعقة للقومية والعنصرية أن صوتها هو الطاغي في الأعم الأغلب. كما أن عديد الناس الذين تربحوا من الرأسمالية كان كافياً لتوافرهم على القوة اللازمة للسيطرة على الخاسرين منها. وصارت البضائع الاستهلاكية التي تنتجها الرأسمالية تُسكر حتى من أفقرتهم فتخلوا عن حلم الإشتراكية البعيد. لقد تغير المنطق التنظيمي للرأسمالية حتى صار عدد متنام من العاملين – خصوصاً في البلدان الغنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية – منضوين تحت القطاعات الخدماتية والمعلوماتية، وهي قطاعات ثبت أن تنظيم الحراك العمالي فيها أكثر صعوبة بكثير مما كان عليه الحال مع الطبقة العاملة في القطاعات الصناعية القديمة.

لقد أشار مؤرخو اليسار الأمريكي مراراً إلى تلك القوى ضمن إجاباتهم على السؤال المعضل الذي طرحه فرنر سومبارت (Werner Sombart) منذ عام 1906: لماذا لا توجد إشتراكية في الولايات المتحدة الأمريكية؟ واليوم، في عام 2018 نطرح نحن بدورنا هذا السؤال على العالم كله.

لا توجد إجابة سهلة على هذا السؤال الثقيل، كما أن كتابات ماركس لم تقدم أية أدلة قاطعة بشأن ذلك. لكن حقيقة أن ماركس صار يؤخذ بجدية وحماس متزايدين تدل ربما على تزايد أعداد أولئك الذين يملكون إرداة العمل الصعب الذي يتطلبه تصور عالم جديد يمكن بعثه إلى الوجود. كل هذا يتطلب منا على أقل تقدير أن نكفّ عن القول بأن فكر ماركس قد مات.

بقلم:
أندرو هارتمان

ضرورة عصرنة أطروحات القومية العربية

بدعوة من «مبادرة القراء البحرينيون» ألقى الرفيق حميد الملا محاضرةً ضافيةً قيّمة في في جاليري "مشق" مساء يوم ٢٠ يوليو الماضي على شارع البُديع والتي سبق أن القاها في المنبر التقدمي في أبريل من العام الماضي، وقد أدخل عليها بعض الإضافات والتنقيحات في المرة الثانية . ونظراً هو لما هو معروف عن حرص عدد من الشباب من كلا الجنسين على حضور هذا النوع من الفعاليات في مثل هذه الأمكنة، سواءً المقامة من من قِبل الجهة المذكورة أوغيرها من الجهات الاخرى ، فقد حرصت على حضور هذه الفعالية بغية التعرف عن كثب على أفكار وتفاعل عينة من شبيبتنا مع أفكار العصر السياسية والفكرية ؛ ولعل من المفيد بدايةً أن نلقي إطلالة سريعة على أبرز النقاط والأفكار التي وردت في نص المحاضرة قبل أن ندلي بدلونا لمحاولة إثراء الموضوع الذي نحن بصدده .

د. انتصار البناء

لاشك أن الاتجاهات اليسارية عامة واجهت استهدافا ممنهجا ومقصودا في الوطن العربي. لماذا؟ لأن القطب الأقوى والمهيمن هو اليمن المتطرف بكل اتجاهاته الإيديولوجية والساسية والاقتصادية. وربما نستطيع القول إن التيار القومي واجه حربا طويلة لأسباب تتعلق بتاريخ المد القومي وقبوله بين الجماهير العربية، إلا أن طبيعة المواجهات والتحديات كانت معقدة ومركبة ومربكة مع مرور الوقت.

تاريخيا واجه المد القومي من حيث هو التزام عروبي ذو امتداد تاريخي وجغرافي حركات التتريك أثناء الاحتلال العثماني، ثم واجه الاستعمار الأوروبي، ثم دخل في صراع مع إسرائيل ومُني بنكسة 76، تلاها وفاة الزعيم عبدالناصر الذي لم يستكمل مشروعه، إذ آل المشروع للرئيس أنور السادات الذي تولى مشروعا آخر هو تفكيك التجربة الناصرية، وقام مشروع السادات على استبعاد عناصر الثوار الأحرار من الحكم وبيع القطاع العام والاتجاه الجارف نحو الرأسمالية وتعطيل حركة الإنتاج المصري. ثم تولت الجماعات الدينية إكمال المعركة ضد القومية بافتعال الأزمة بين الإسلام (الأممي) والقومية العربية بتوصيفهم لها حركة عنصرية.

واجهت التنظيمات القومية كل هذه الحروب بهشاشة بنيوية، تتعلق بضعف الأحـزاب والحركات القومية، واستغلال الأنظمة الدكتاتورية العسكرية للشعارات القومية من أجل اكتساب مشروعية في الحكم خارج الحراك الديمقراطي. والأخطر من كل ذلك ضبابية الرؤية في صياغة مشروع سياسي وثقافي واقتصادي، واستمرار الغرف من النبع العاطفي للحالة القومية في ظل أزمات تحتاج بدائل موضوعية ومنهجية.

وعلى الرغم من كثافة الأدبيات التي تتضمن مراجعات للفكر القومي وتقييما للحركات القومية، إلا أن صيغة التوصيف تبدو هي الغالبة على تلك الأدبيات. وعلى الرغم من الواقعية والمصداقية الشديدتين في توصيف إخفاقات التيار القومي وصلابة التحديات التي يواجهها، إلا أن أفق تطوير المشروع القومي أو وضع تصور لبدائل وحلول للمشكلات التي تعتري القومية العربية لا تبدو مثمرة في نتائج تلك الأدبيات.

وفي تتبع لمؤتمرات القوميين العرب في السنوات الأخيرة يتضح أنها بدأت تتقوقع على دول محددة، وصارت الأزمات العربية تؤثر على تماسك التنظيمات ودبَّ ما يشبه الانشقاقات الخفية نتيجة الاستقطابات الحادة بين التوجهات العامة للتيار والتوجهات الرسمية لبعض الدول العربية. لقد بدأت المشكلات العربية تخترق التكوين القومي وتؤثر على سماكة وحدته. حتى أن البيانات الختامية في تناولها لبعض القضايا العربية الخلافية صارت تنحو منحى دبلوماسيا، وهو ما يخالف، أحيانا، ما ينبغي أن يكون عليه بناء المواقف القومية الواضحة.

وحتى تتمكن التيارات القومية ومفكروها من وضع أطروحات لمناقشة القضايا السابقة التي صارت قديمة نسبياً، فإن ما تواجهه الأمة العربية ما بعد العام 2011، ربما يكون هو الأخطر والأصعب. ويبدو أنه يستهدف بشكل مباشر قلب التيار القومي العروبي. فقد تفجرت الهويات الفرعية للأمة العربية. ومشروع الشرق الأوسط الكبير هو في حقيقته مشروع يهدف إلى إعادة توزيع الخريطة العربية في المنطقة عرقياً وطائفياً. فقد تمكن أكراد العراق من الحصول على إقليم مستقل، وتمكن الأمازيغ في المغرب من الحصول على الاعتراف الكامل بهم وبحقوقهم، وتم استبدال صيغة المغرب العربي في الدستور المغربي إلى المغرب الكبير. وثمة محاولات من أمازيغ الجزائر للحاق بمكاسب إخوتهم في المغرب، ومـازال التلويح باستقلال الإقليم الأمازيغي قائماً أيضاً. إنه تهديد مباشر للهوية العربية التي سعت الحركات القومية منذ نهاية القرن التاسع عشر على تثبيتها والتوسع فيها.

كارثة أخرى تشتت التيارات القومية العربية أمامها، وهي انهيار الدول العربية الكبرى ذات المد القومي. بدءا من العراق ثم سوريا ثم اليمن وليبيا. وذلك بعد خروج مصر من كل معادلات القوة العربية

في المنطقة. تلك الدول، وعلى اختلاف تقييم أنظمتها، غير أنها تاريخيا احتضنت التنظيمات القومية وآوت المعارضين العرب من التيارات القومية وقدمت الدعم التعبوي والإعلامي للقومية العربية. ويُعد سقوطها أو تضعضع أركـان الدولة فيها خسارة كبيرة للتنظيمات القومية. واستهدافا مبرمجا لمراكز العمق القومي العروبي.

ما تواجهه القومية العربية اليوم هو تشظى الهوية العروبية في ذاتها، بتفجر القوميات العرقية القديمة، وبزوغ الهويات الدينية الفرعية. مما جعل العرب حسب بعض التنظيرات هم (الأقلية) في الشرق الأوسط!!. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تواجه القومية العربية مخاطر تمزيق الجغرافيا العربية بمقاسات تناسب الهويات الجديدة. بالتالي القضاء على الامتداد القومي الكبير للعرب والمفهوم الفضفاض للعروبة الـذي يتسع ليشمل المنتمي للعروبة من غير الأصول العربية، ليتقلص العرب إلى عرق معين وقبائل محدودة!! وهو ما يعني القضاء النهائي على المشروع القومي. وسيكون البديل كنتونات الهويات الفرعية.

ماذا أعدّت الأحـزاب والحركات والتنظيمات والتيارات القومية لهذا التهديد الوجودي؟ وكيف يمكن طرح صيغة جديدة تُعصرن دلالات القومية العربية لتتمكن من استيعاب الهويات الجزئية المتفجرة؟ وتتمكن من حماية الدولة القطرية العربية؟

وليس من المنطق تحميل مسؤولية حل هذه المشكلات الكبرى للقوميين العرب وحدهم. ولكن إن لم يعمل التيار القومي على ترجمة حقيقة الأزمة الكبرى التي يواجهها اليوم العرب عامة والاتجاه القومي العروبي خاصة، وفي هذه اللحظة الراهنة، وإن لم يتمكنوا من بناء برنامج (ثقافي توعوي) لإعادة بعث التماسك العروبي حفاظا على الوجود الكلي لكتلة البشر الممتدة من الخليج إلى المحيط. فربما .... تكون صيغة القومية العربية بمحمولاتها التراثية، لم تعد صالحة لهذا الزمان.... وربما صار على العرب البحث عن صيغة جامعة وحامية جديدة تتجاوز الصيغ الإيديولوجية القديمة. وربمـا.... تكون كل الأطروحات التي أنتجتها صراعات القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد قدمت كل ما عندها، وعلينا البحث عن أطروحات جديدة للقرن الحادي العشرين، أكثر قدرة على مواجهة خطر انهيار العرب.

الراصدون لحياة الآخرين

عصمت الموسوي

عصمت الموسوي

في قصة قصيرة وقديمة للأديب التركي عزيز نسين قرأتها قبل سنوات عن سجين سياسي يخرج من السجن فيجد نفسه وحيداً ومعوزاً ومهجوراً من الزوجة والأهل والأصدقاء. يختار كوخاً صغيراً في إحـدى الضواحي النائية الفقيرة فيلوذ به. يتعذر عليه إيجاد وظيفة بسبب ماضيه وسوابقه ومطاردة الحكومة له، فيحاول التأقلم في مسكنه الجديد فيتعرف على بقال صغير يبيع في بيته، وفاكهاني يستظل بخيمة متداعية، يستدين منهما لشراء لوازمه واحتياجاته الأساسية،ومع الزمن يصير صديقاً للاثنين.

وما هي إلا أيام قليلة حتى تبدأ المنطقة بالرواج تدريجيا فيظهر بائع للكعك وآخر للذرة والحلويات، وتنتصب خيمة لمقهى صيفي يليه بازار، يتنامى الطلب على تأجير البيوت وتنتقل المنطقة من حال إلى حال، في هذه الأثناء يتفق السجين مع أحد أصدقائه القدامى على الإقامة في بيته لعجزه عن توفير الإيجار ويقرر الرحيل عن المكان، لكن كيف يرحل وهو مدين بمبلغ كبير للباعة الذين عاش طوال الفترة الماضية وهو يستدين منهم ويأكل ويشرب ويسكن على حسابهم؟

وبينما هو في تلك الحيرة، يطرق بابه في إحدى الأمسيات هؤلاء الباعة حاملين معهم الهدايا والقهوة والشاي والسكر، يخمّن أنهم جاءوا حتماً للمطالبة بالدين المتراكم عليه فيفاجئ بهم يطلبون منه البقاء ويثنونه عن قراره بل ويتنازلون عن ديونهم ويتعهدون بدفع كل نفقاته شريطة عدم الرحيل.

فماذا حـدث ؟ وكيف تحققت المعجزة؟ قالوا له: «نحن نعرفك جيداً، ومنذ اليوم الأول لقدومك تقاطر علينا الجواسيس ورجال البوليس لمراقبتك متنكرين في أزياء ومهن مختلفة، كنّاسون ومصلحو أحذية وباعة، ثم جاء رجال آخرون متنكرون في زي تجار لمراقبة الفوج الأول والفوج الثاني يراقب المجموعة الثانية، وهكذا ازدحمت المنطقة بالمشترين والمارة وانتعش الاقتصاد وتحسنت أحوال الباعة، لذا ننصحك بالبقاء لأنك اذا غادرت فسوف نعود إلى الكساد وتغادرنا الحياة».

قصة نسين تذكرنا بالجواسيس والمخبرين القدامى التقليديين الذين قرأنا عنهم في الأعمال الروائية العديدة كما شاهدناهم في الأفلام القديمة يختفون وراء الصحف المثقوبة ويلاحقون ضحاياهم ويتتبعون خطواتهم ويفتشون في زبالتهم وينامون متخفين كالفقراء والمتسولين عند عتبات بيوتهم، وقد اخترع الناس دوماً تعبيرات وأسماء ومفردات خاصة لتنبيه الناس لوجودهم، وأغلبنا يتذكر هنا في بيئتنا البحرينية كيف أن المجلس يتوقف عن مواصلة الكلام والحوار اذا ولجوا المكان لأن ثمة خشية من تسجيل أقوال المستهدفين وغيرهم عبر أجهزة مخبأة في جيوبهم وحقائبهم واقتيادهم إلى السجون.

المخبرون "القراريص»ىكما كان يطلق عليه شعبياً في البحرين ويقصد بهم النمل الأسود الكبير ذو اللسعات الخفية الحادة الذي يعيش على دماء الآخرين رأيناهم عنصرا إيجابيا وجميلا في قصة نيسين الساخرة ذات البعد الرمزي، إذ أحدث تواجدهم تحولاً كبيراً في المكان الذي يقيم فيه بطل القصة المطارد أمنياً، فانعكس ذلك برداً وسلاماً ونعمة واستقراراً على حياته.

بيد أنه على صعيد الواقع ظل الجواسيس والمخبرون دوما فئة محتقرة يزدريها المجتمع ويبغضها ولا تنال الا المجاملات الشكلية والنفاق خشية بطشهم ، بيد أن فيلماً ألمانيا اسمه «حياة الآخرين" أراد إعادة الاعتبار لنماذج مختلفة ورحيمة من المخبرين ولسنا ندري هل وجدت هذه النماذج على الأرض ام انها مجرد خيال كاتب.

الفيلم انتج في عام 2006 وحصل على جائزة الأوسكار لأفضل فيلم بلغة أجنبية، وهو يرصد الحياة في ألمانيا الشرقية قبل سقوط جدار برلين حيث يقوم قائد استخباراتي بالتجسس على مفكر متمرد وكتابة تقارير يومية حول نشاطاته عبر زرع أجهزة تصنت في شقته، إلا أنه ولأسباب عديدة وبعد مراقبة طويلة يقتنع المخبر بما يفعله الكاتب ويتعاطف معه ويصير حارساً له وليس عليه، فينقلب على وظيفته الأساسية ويخفي أفكار الكاتب وتحركاته ويغير التقارير المقدمة لرؤسائه لحمايته من بطش السلطة.

وسواء في قصة نسين حيث تنهض مهنة التجسس على وسائل تقليدية وموظفين بسطاء أو فيلم «حياة الآخرين» إبان مرحلة الاشتراكية الأكثر تطورا في الرقابة السرية، فإن الجاسوسية اليوم صارت علماً متطوراً ترصد له الميزانيات الضخمة، ويدار من قبل أجهزة امنية شديدة التمكين والتعقيد ويجري اختيار فرسانه من الأفذاذ والاذكياء بعناية ودقة ويتم تعليمهم وتدريبهم واكسابهم المهارات العالية.

ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات سلاح ذو حدين، والفئات المستهدفة بالمراقبة لم يفتها أيضا توظيفها هي الأخرى لصالحها وذلك عبر التضليل والتمويه للإفلات من الحصار والتجسس والكاميرات المثبتة في كل مكان ومن الهواتف والحواسيب الذكية والتحويلات المصرفية المرتبطة بشبكات موحدة، وقد تنبأ جورج اورويل في روايته 1984 بهذا العصر حيث الرقابة الشاملة ستطال الجميع، وها هي الشبكات الالكترونية المنتشرة ووسائل التواصل تجبرك أن تكون موصولاً ومتصلاً ومتواصلاً مع العالم وقريبا ومتاحا ومكشوفاً، فمن بمقدوره أن يفلت من هذه القبضة ؟

السقوط في شرك المسميات النسوية..لاتقترب إنه فخ!

في زمن بعيد من الآن، اجتمعت مجموعة من النساء لما لاحظن الإقصاء والتجاهل المتكرر لهن في نواحي الحياة، مقابل هيمنة ذكورية مكتسحة بالمنظومات الاجتماعية وما يلحق بها، ونتج من هذه الفكرة قيام التحرك الأول للـ«نسوية» في الغرب والموصوف بالراديكالي، حيث كان يهدف لتمكين المرأة من الانتخاب. سعت «النسويات» –على مر الوقت– إلى «انتزاع» الحقوق التي لازالت لم تأخذ شكلاً واحداً، لكنها أخذت هدفاً واحداً متفقاً عليه: القضاء على أشكال القهر للإناث، والتي تختلف من بلد لآخر؛ حسب الثقافة، ومدى تحكّم الأعراف في هذا المجتمع أو ذاك. فنتج في هذه المجتمعات إلصاق النسوية بالسخط عديم المعنى – وهي الفكرة الأكثر شيوعاً–، باعتبار أن المرأة قد أخذت حقوقها وأكثر منذ التحرك الأول.

زهراء المنصور

إن المخاوف التي أيقظها تحرير المرأة منذ أوائل القرن العشرين إلى الآن، يمكن تفسيرها ببساطة على أنها مثال آخر لتمييز الذكر بصفته كائناً عقلانياً أكثر من المرأة. فالمجتمع مؤمن بأن الذكور قادرون على الاختيار والتوجيه، في حين أن النساء غير قادرات على الاختيار بشكل صحيح، وهذا ما يتوافق مع التركيبات الدينية والاجتماعية بشكل عام في استخدام «قوامون» و«ناقصات عقل ودين»، وغيرها من الحجج التي لا تستخدم في سياقاتها أبداً.

وبهذه الذرائع، تُسرق الحقوق بطريقة قانونية شرعية، وستبدو مطالب نسوية –إنسانية– مثل: منع زواج القاصرات/ عدم الإجبار على الزواج/ وقف الختان/ مساواة أجور العمل/ العنف الأسري/ الاغتصاب/ التحرش، وغيرها من قائمة تطول وتتشكل في المجتمعات التي تضيّق الخناق حسب استطاعتها، تبجّحاً، في مجتمع تبرمج على تقديم الذكورة واعتبارها صنفاً أول، بناء على تقسيم جندري –لا فضل له فيه – ولا يؤخذ في الاعتبار ما يأتي بعده.

ومع أننا نرى نماذج يومية معلنة ومخفية لأنصار النسوية أو ضدها، لكن بعض الأحداث التي تعلن عن نفسها كفعل جماعي، تستدعي التمعن فيها؛ مثلما دار مؤخراً في وسائل التواصل الاجتماعي عبر مقطع من حوار على لسان داوود باشا (خالد النبوي) في مسلسل «حديث الصباح والمساء»: «أمي عاشت مع أبويا عمرها كله، مرفعتش صوتها عليه، مكشرتش في وشه.. كانت بتجيب لأبويا طشت كبير فيه ميه دافية، وتدعك له رجله فيه، وتقوله يا سيدي.. يا تاج راسي.. تعرفي تقولي يا سيدي وتاج راسي»؟.. فترد عليه زوجته سنية هانم الوراق (مونااليزا) :»أنا مش أمك.. أنا سنية الوراق». يميل نحوها ويهمس ببرود في أذنها: «سنية هانم الوراق.. إنتِ طالق».(1)

أما فيما بعد هذا المشهد، فغير معلوم للغالبية ممن تتشدق أن «داوود باشا» هو «قدوتي»، أو بتعبير آخر «يمثلني»، فيما الغاية: تثبيت وإقران الرجولة بالخشونة والعنف غير المبرر على الإطلاق، عن زوجة استاءت من غياب زوجها لأيام، وعودته دون ذكر مبرر من حقها أن تعرفه ومن واجبه أن يعلمها، وهذا في مفهوم الشراكة الزوجية الطبيعية جداً، وبمقاييس الاحترام غير المبالغ فيه على الاطلاق. لكن هذا المشهد جاء بمثابة تحذير لمن تجرؤ أن تكون خارج المعتاد، كما عبّرت عنه سنية هانم، حين علقت على طريقة معاملة والدة داوود باشا لوالده: «حياة الخدامين والجواري»، في توصيف غسل قدم الزوج، وهو بهذه العنجهية الذكورية، حتى وإن كان المعتاد لا يناسب طبيعتها، أو أن الشريك لا يستحق أن يُبذل من أجله هذا، إلا من قبيل مبادلة المحبة والتقدير للطرفين.

وجاء المقطع السابق من مسلسل تمّ إنتاجه قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، بمثابة رد فعل لمقطع متناقل مؤخراً عن ظاهرة «رضوى الشربيني» المذيعة المصرية، والتي تداولت لها في نفس التوقيت أيضاً مقاطع من برنامجها(2)، عن نصائح وأراء –كثير منها يبدو عن تجربة شخصية–، توجه حديثها للإناث تحديداً، عن عدم قبول التعنيف والإهانة والسكوت على أي نوع من الأذى الآتي من المجتمع الذكوري، المتمثل بالزوج أو الأخ أو الأب، ولا يبدو أن الكلام في المجمل مهين للذكور إلى الحد الذي سخروا منها فيه، وساهموا – من حيث لا يعلمون – في تعريف الآخرين بها، على الرغم من بقائها في الظل منذ عملت كمذيعة قبل عشر سنوات من الآن.

إن استقراء هذه الأحداث التي تدور مكانياً في فلك مفتوح، وحسابات غير ملزمة بالتعريف الصريح عن هوية أصحابها، وقضايا أزلية مثل النسوية/ المجتمعات الذكورية/ الأعراف التي تميز الجنسين/ وغيرها، ويحصل عليها تحديث بين وقت وآخر، هي أمور لافتة، فيما تدّعي مجتمعاتنا التحضر في التعامل مع هذه القضايا، في حين أن الشربيني ليست أول من تحدث في الحقوق «البديهية» للأنثى، والتي تلقى نفس عاصفة الاستهزاء والسخرية وربط الشخصي بالعام، في إقران الاسترجال والعقد والأمراض النفسية كأسهل الطرق التي قد تضعف موقفها أو تخفته، وهي واردة في حال الضغط الشديد وهشاشة التصديق بالنفس.

والإناث اللاتي أظهرن آراء «نسوية» في العلن، وُصِمن في مجتمعاتهن بأبشع التهم، ولازلن! أبسطها التمرد، والخروج عن الدين وأعراف المجتمع. ومن المربك في هذه الحالات ملاحظة أن جزءاً غير يسير من تعليقات معنفة وقاهرة هي من حسابات إناث، يصعب فهم مسوغاتهن في الهجوم على رضوى، أو أي من يتحدث بنفس منطقها، والدفاع عن الذكر بوصفه ذا حصانة دينية واجتماعية لا تمس ولا تناقش. وهذه العينة تشكل حياة السمك في الماء، حينما سألت سمكة كبيرة أخرى تصغرها: كيف هو الماء؟ لتجيبها باستغراب: وما هو الماء؟! في إشارة إلى أن الاعتياد يخلّف التصديق بما هو متاح وموجود على أنه الحقيقة المطلقة، وبالتالي التطبيق «الحرملكي» في أن تكون الإناث ضد الإناث، هذه الأنثى هي نفسها من تربت والدتها وجدتها –أسرياً ومجتمعياً– على كون الذكر هو الجنس «المفضل» والأكثر فائدة اقتصادياً واجتماعياً أيضاً، وستكمل هي تقنية النسخ واللصق لما سيأتي بعدها.

لذا، يتطلع الكثيرون من مؤيدي النسوية إلى نهج عالمة الاجتماع المغربية الراحلة فاطمة المرنيسي، في نفي انتمائها للحركة النسوية، وربما تبعد هذه «التهمة» عنها

باعتبارها تمارس سلوكاً بديهياً، كونها امرأة تميل بطبيعتها وفطرتها إلى الدفاع عن جنسها، وبالتالي تكون آراؤها محل شك، في الوقت الذي نجد فيه أن الذاكرة الجمعية تشيد بالذكور الذين أظهروا مساندة معلنة للمرأة، مثل الحبيب بورقيبة/ الرئيس التونسي الأسبق، حينما أقرَّ في مجلة الأحوال الشخصية، في الخمسينيات من القرن الماضي، العديد من التشريعات التي جاءت لصالح حقوق المرأة التونسية، عدا الأسماء الأدبية الشهيرة، مثل نزار قباني أو إحسان عبدالقدوس، وغيرهما ممن تحفظ الإناث في الشرق نتاجهم دون أن يكون هذا على تماسّ مع حياتهن الواقعية.

لذلك، يشجع المؤيدون الطريقة التي سعت المرنيسي إليها في عملها البحثي؛ بتأصيل قيم النسوية، دون أن تكون موجهة بشكل تعليمي، بل لتتحدى فكرة سائدة متحجرة، وتنفي –بطريقة عقلانية– اقتران النسوية بسوء السمعة والدعوة للتحرر بلا قيد وبلا رادع، وكأنها مقرونة بأفعال خارجة، بينما المسألة لا تستدعي إلا القليل من التمحيص الهين لاستيعاب أنه ليس على من يدافع عن قضايا المرأة أن يتخذ الرجل –على الطرف الآخر– ذريعة ومركز منافسة على الدور الحياتي الذي خُلقنا لأجله ببساطة شديدة. فالمرأة والرجل قوام المجتمع الذي لن يصح بخلل في دور أحدهما.

الهوامش:

(1) https://www.youtube.com/watch?v=XqYu4dLFr6s

للاطلاع على مزيد من المقاطع المتداولة
https://www.instagram.com/radwaelsherbiny/

الفقد تمرين للقلب

سوسن دهنيم

كيف يستطيع الفَقْدُ أن يختارَ ضحاياه بهذه الأناقة وهذا الذوق الرفيع؟

يتفنّن في اختيار من نحب ومن نرى فيهم الجمال الروحيّ يتجسّد مع نقاء القلوب، وحين نشعر بأننا متماهون معهم حدَّ الثمالة، يختطفهم منا ليتركَ لنا الحنين والشوق والحزن.

كلُّ فَقْدٍ هو آلةٌ لاستزراع الحنين بدواخلنا، طريقةٌ لتربية الشوق، ووسيلةٌ لاكتشاف الإنسانية فينا، وربما لاكتشاف مقدار حبنا للآخر. يخلّف معه حالةً من الوجدانية التي لا يمكن أن تلغيها أية طريقة من طرق الترفيه حين تصرخ: أنا هنا!

الفَقْدُ بكل حالاته المختلفة المتمثلة في الموت والرحيل والهجرة والبُعْد، الفَقْدُ الذي يسرق منا قدرتنا على لملمة ذاكرتنا وهي تتشظى بمن رحلوا كلّما قسنا مسافات وجعنا بمقياس ريختر الألم، الذي يجعلنا «نتذكر الماضي ولا نتذكر الغد في الحكاية» كما يقول درويش.

هكذا هو الفَقْد يتركنا في تساؤلات غامضة لا نجيد الإجابة عليها مهما حاولنا الغوص في الأبجدية لاختراع ما يتناسب مع قسوته. وكلما أتانا فَقْدٌ جديدٌ أعاد إلينا شريطاً من ذكريات الفقد المتوالية، وكأنه أوركسترا تولّد نوتةً جديدةً مع كل نوتة، حتى يسهو المؤلف عن ضرورة الانتهاء بقفل المقطوعة كي لا تطول.

الفقد تمرينٌ يطوّع القلب على نبض جديد لم يألفه، يعلّمه معنى أن يكون وحيداً حين يجب ألا يكوّن. معنى أن يكون كبيراً في تحمّل أطنان الدمع والحنين. معنى أن يكون ماسيّاً في صلابته، أبيضَ في ترتيب شهقاته.

في الفقد المؤقت؛ تختفي الأرقام من عقارب الساعة وكأنها متواطئةٌ مع الغياب، تمرّ الساعات ثقيلةً، طويلةً، ممتدةً إلى أطول من المسافات التي تفصل بين الفاقد والمفقود، تتلصص الذكريات بشكل متوال على العقل، حتى يظنّ أنها لن تبرح مكانها، ولا تهدأ إلا عند اللقاء، تتمادى كلما اقتربت اللحظة، وتنتهي إلى زاويتها المركونة في الذاكرة حين يلتقي الاثنان.

في الفقد الدائم، تمرّ الذكرى عاصفةً، جارفةً، قويةً، تُدْخِلُ المرء بركاناً من الشوق لا يلبث أن يهدأ حين تنتهي الحمم، ومع مرور الوقت يصبح الحزن شفيفاً، مترفعاً عن الزيارة اليومية، لكنه حين يجيء؛ فإنه يجيء قاصماً، مدويّاً، وخصوصاً مع إدراك أن الآخر لن يجيء.

العلمانية في العالم العربي ..
إشكالية الحوار وآفاق التطبيق (٢- ٢)

في الحلقة السابقة أشرنا إلى أن أبرز الإشكاليات التي تكتنف السجال الدائر بين المفكرين والكتّاب العلمانيين العرب من جهة ومفكري وكتّاب الإسلام السياسي من جهة اخرى تتمثل في إمعان هذا الطرف الأخير في تشويه المصطلح وتفسيره بأنه ينفي الدين ويروم لإقامة دولة «لا دينية» ملحدة معادية له ؛ علماً بأنه سبق تشويه هذا المصطلح تشويه آخر متعمد من نفس الطرف لمصطلح « الشيوعية » وبخاصة إبان المد القومي واليساري في الخمسينيات والستينيات، وذلك بمساواتها أيضاً بالكفر والإلحا ، أي بتفسير المصطلح لا حسب الاشتقاق والمعنى اللغويين للكلمة (شاع يشيع شيوعاً وشيعاناً ومشاعاً بينهم أي مشترك فيما بينهم) ولا حتى بالمعنى السياسي الذي توخى منه مؤسسو المصطلح تاريخياً باعتبارها مرحلة عليا من مراحل تطور بناء الدولة الاشتراكية ، نقول ذلك بغض النظر الآن عما آلت إليه تلك التجارب في الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية عن إخفاقت مريعة لهذا الشكل من أشكال الانظمة العلمانية الشمولية أواخر القرن الفائت.

رضي السماك

ومما يجدر ذكره أن ماركس وإنجلز ولينين ، حذروا أنصارهم من مغبة معاداة الدين أو الانجرار إلى هذا النوع من المعارك ، وذلك لإدراكهم بإمكانية التوظيف المزدوج له تبعاً للمصالح الطبقية؛ إذ يمكن اتخاذه كوسيلة انتهازية لتُضفي الانظمة الاستبدادية على نفسها الشرعية عوضاً عن الشرعية الدستورية المُنتخبة الحقة، وممكن أيضاً الاستناد على قيمه ومبادئه السامية في دفع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية إلى الإمام وشحذ هممها.

ففي مقالة للينين نُشرت 1905 تحت عنوان «الاشتراكية والدين" أكّد أن الالحاد لا يجب أن يكون جزءاً من برنامج الحزب (1) . وقد رفض ماركس وانجلز أيضاً بشدة محاولات برونو باور نشر مقولات معادية للدين بينما كان يتهرب عن المعارك الآنية مع الخصوم الطبقيين ، وقالا بوضوح وحزم : "إن خصومنا هنا على الأرض ، ويجب أن نواجههم هنا على الأرض ، ولا يليق بنا أن نهرب من هذه المواجهة لنصطنع لانفسنا خصوماً في السماء. (2)

وفي "كتابه العائلة المقدسة" انتقد ماركس الهيجليين الشباب الذين تستهويهم محاربة الدين والابتعاد عن جبهة الصراع مع العدو الطبقي. وفي مقال لانجلز تحت عنوان "إسهام في تاريخ المسيحية الاولى" شبّه فيه بدايات إنطلاقة المسيحية الأولى بالحركة العمالية باعتبارها ديناً للعبيد والمحرومين والشعوب التي اضطهدتها روما. (3) .

ولئن صحت مقولة ماركس: إن التاريخ يعيد نفسه مرتين: المرة الأولى على شكل مأساة، والمرة الثانية على شكل مهزلة فلعل هذه الاخيرة تنطبق تماماً اليوم، فيما يتعلق بهجومه على الهيجليين الشباب المغرمين بانتقاد الدين والمظاهر والمناسبات الدينية للهروب من المعارك الطبقية في زمانه، على مواقف العديد من الكتّاب الكهول وشيوخ اليسار العربي والخليجي منذ أحداث ما عُرف ب "الربيع العربي" وبخاصة خلال أوج المواجهات والصراعات السياسية السلمية المستعرة مع الانظمة الشمولية العربية وما تحمله من دلالات طبقية واجتماعية.

على أنه من الإنصاف القول: أن ثمة مشايخ ورجال دين درسوا وتفهموا بموضوعية جيداً كلا المصطلحين ، «العلمانية « و«الاشتراكية»، سواء خلال عصرنا الراهن الذي مازال فيه صوت تشويهما هو الطاغي والسائد، أم خلال ما عُرف بعصر النهضة العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذي كان من أبرز روّاده حينذاك الشيخ رفاعة الطهطاوي والذي كانت الكثير من آرائه تصب عملياً في معاني وتعبيرات مصطلحي العلمانية والاشتراكية بدرجات متفاوتة، وإن لم يشر إلى هذين المصطلحين تحديداً، ومن ذلك مناداته بتعميم حق التعليم: «التعليم يجب أن يكون عاماً لجميع الناس، يتمتع به الاغنياء والفقراء على السواء .. فهو ضروري لسائر الناس يحتاج إليه كل إنسان كاحتياجه للخبز والماء «؛ وكذلك تصديه للدفاع عن حق المرأة في التعليم ، ولم يتوانَ عن إبداء إعجابه بلا موارية بدستور فرنسا العلماني لما يكفله من حقوق عديدة للمواطنين، بل ويؤثر الفرنسيين على خلفاء الدولة العثمانية: «ولا شك أن الفرنساوية أقرب الى العرب من الترك، فهم يحرصون على الشرف والحرية، ويحبون الافتخار، ويفون بعهودهم» . (4) .

ورغم أن الطهطاوي كان روحاً وعقلاً رائداً من روّاد العلمانية والتنوير إلا أنه لم يجرؤ أحد في زمانه الاكثر تسامحاً من عصرنا على تكفيره، بل حظيت جنازته بتشييع مُهيب في جامع الأزهر يوم 27 مايو 1873 وصلى عليه شيخ الازهر.

وفي الخمسينيات صدر كتاب عن دار العلم للملايين بعنوان «النزعات الاشتراكية في الإسلام» تأليف أنور الخطيب، نجد في

مقدمته التي وضعها الفقيه اللبناني الشيخ محمد جواد مغنية (رئيس محكمة الاستئناف الجعفرية حينذاك) شذرات سريعة تنم عن تفهمه واستيعابه لقيّم الاشتراكية كقيم إنسانية وإسلامية وترحيبه بها لعدم تعارضها مع الإسلام، فيقول : إن العلماء وقادة الفكر هم الذين يفكرون ويبذلون قصارى جهدهم لتطوير العالم والسير به إلى الامام، وإذا فسروا وعللوا فإنما يفعلون ذلك وسيلةً لهذه الغاية. ويضيف : ولا أغالي إذا قلت : إن اشاعة هذا الوعي، هذا الإيمان بضرورة العمل على تحويل المجتمع يقترن تاريخه بانتشار الفكرة الاشتراكية بين الناس . . وأكّد بأنهم «ولما سمعوا وقرأوا عن الاشتراكية ومزاياها، والرأسمالية ورزاياها علموا ان هناك نظاماً عادلاً ، إسمه الاشتراكية ، يعيش المجتمع في ظله برفاهية وسلام ، لا نظاماً جائراً إسمه الرأسمالية ، يحمل في طياته الحرب والشقاء والاستعمار ، علموا ان من الانظمة ما يُشرّع لمصلحة فئة خاصة تحتكر وتستثمر ، ومنها ما يشرع لمصلحة الجميع، وان الاقتصاد علم ، له أُصوله وقواعده. « (5).

واستخلص مغنية مؤكداً بأن الإسلام «إلى الاشتراكية اقرب منه إلى الرأسمالية « ومع أنه لم تُعرف عن مُغنية توجهات علمانية مُحددة قاطعة برفض إقامة الدولة الدينية إلا أنه عُرف عنه معارضته لنظرية ولاية الفقيه الدينية السياسية التي أرساها الزعيم الايراني الراحل الخميني وأسس بموجبها دولة دينية بإسم "الجمهورية الإسلامية الايرانية " خلال الفترة القصيرة التي عاصر خلالها الثورة الايرانية 1979 لبضعة شهور قبيل رحيله ؛ وله كتاب في هذا الشأن ضمّنه مآخذه وتحفظاته عليها) (6).

أما في عصرنا الراهن فقد ظهر مثقفون ورجال دين عديدون مستنيرون متفهمون ومستوعبون جيداً لمعنى العلمانية مع تمسكهم بارتداء عمائمهم، بل إن بعضهم جاهر صراحةً بتبنيهم للعلمانية، كمنهج لإقامة الحكم الصالح والدعوة والنضال من أجل تحقيقها، وبعضهم الآخر آثر تبنيها على "استحياء" دون أن يشير إليها إسماً، مستبدلا به مصطلح "الدولة المدنية" أو أي مسمى آخر مراوغ خوفاً من تكفيره والطعن في إيمانه، ومن أبرز النشطاء السياسيين ورجال الدين العرب الذين تبنوها علنياً عن بصيرة ودراسة ورؤية ثاقبة، على سبيل المثال لا الحصر، القيادي السابق في حزب الدعوة العراقي ضياء الشكرجي . (7)، والفقيه والمفكر الإسلامي اللبناني السيد محمد حسن الأمين والمعروف بواقعيته السياسة ووسطيته الدينية المستنيرة والتي بموجبهما طوّر مطلع العقد الماضي تبنيه للعلمانية وبلوّر قابلية تطبيقها في عالمنا العربي من خلال ورقة تقدّم بها إلى ندوة عُقدت في حلب عام 2002 تحت عنوان " تيار الإصلاح الديني ومصائره في المجتمعات العربية"، وطرح في سياقها ما يسميه "العلمانية المؤمنة"، والتي حبّذها أو تبناها بدوره الباحث اليساري الفلسطيني ماهر الشريف لأنها تذكر العلمانية بالإسم ولا تنكرها، فقد عرّفها الأمين بأنها إذ تدعو إلى فصل الدين عن الدولة لا تنفي الدين بل تؤكد على أن السلطة هي شأن بشري ومصدرها البشر ، وان البشر أحرار في التشريع لأنفسهم؛ لكنه أخذ على الإسلاميين عدم فهمهم الدقيق للعلمانية من جهة ، وعدم إدراك العلمانيين للمحتوى العلماني للإسلام من جهة اخرى.

ورأى ان العلمانية هي ليست موقفاً ايجابياً من الدين بذاته؛ لكنها ليست موقفاً سلبياً من الدين بذاته، وإنما هي اتجاه نحو تحرير الإنسان من الحكم بإسم السلطة الإلهية ومواجهة الإدعاء بأن هناك من يحق له أن يحكم وأن يصادر البشر بإسم الحق الإلهي "ووضع الأمين ثلاثة شروط لنهضة العرب والمسلمين من خلال العلمانية : الأول إعادة الاعتبار للعقل الذي تمت مصادرته، والثاني إعادة الاعتبار الى الحرية التي تم خنقها والثالث استعادة علمانية الإسلام نفسه وإنه لا يوجد حقيقة إسلامية وحقيقة غربية، وإنما توجد حقيقة إنسانية واحدة . (8)

ولعل هذه الشروط الثلاثة التي وضعها السيد الأمين لانتهاج علمانية مؤمنة تقيل العرب والمسلمين من عثرتهم الحضارية المديدة تتقاطع بشكل أو بآخر مع ما دعا إليه المُصلح الديني مارتن لوثر في القرن السادس عشر بهدم الأسوار الثلاثة: السور الأول يتمثل في اخضاع السلطة الدينية للسلطة العلمانية ، والسور الثاني احتكار السلطة الدينية لفهم النص الديني ، والسور الثالث عصمة البابا من الخطأ . (9)

ومع أن الشريف يرى أن مقاربة الامين نحو انتهاج ما سمّاه ب « العلمانية المؤمنة «تندرج في إطار الخطاب الديني التنويري الذي مثّله قبلاً جمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده ، وعبد العزيز الثعالبي ، وعبد الرحمن الكواكبي ، ومحمد حسين النائيني (إيران)، وغيرهم، فأنه أبدى شكوكاً في إمكانية صعود هذا الخطاب وتحقيق ما يصبو إليه في الأفق المنظور، وهذا هو نفس الإنطباع الذي سبق أن خلص إليه استاذ الفلسفة المصري الراحل فؤاد زكريا في دراسته القيّمة الرائدة «العلمانية ضرورة حضارية «، منوهاً إلى أن المعركة – يقصد السجال أو الحوار – بين العلمانيين والإسلاميين مازالت تجري على أرضية غير متكافئة منذ السبعينيات حيث الطرف الأخير مهيئة له شتى السُبل والمنابر، الرسمية منها والأهلية، للهجوم الشديد على الطرف الأول وتشويه مواقفه بإسم الإيمان والدين، وأنه حتى في أشد اوقات العلاقة بين الدولة العربية والجماعات الإسلامية توتراً لا تمنح وسائل إعلام هذه الدولة المُتهمة من قِبل الإسلاميين بأنها «علمانية» اوقاتاً أو برامج للفكر العلماني والعلمانيين كما تمنحه لائمة ومفكري الإسلام السياسي إلا على نحو ضيّق ومحدود، سواء في الاذاعة والتلفزيون أم في الصحافة الخاضعة لأمرتها ونفوذها . ويصف زكريا علمانية اليوم، مقارنة بعلمانية أوائل القرن العشرين، بأنها علمانية دفاعية تستهدف مقاومة هذا التيار الجارف، ولا تستهدف بناء مشروعها .

وهكذا نستخلص من كل ما تقدم ان تطبيق العلمانية في العالم العربي وإن كان لا يتعارض روحاً مع الإسلام إلا أن ادراك مفكري وقوى الإسلام السياسي لهذه الحقيقة والتسليم بها هي بحاجة إلى وقت ليس بالقصير حتى يدركون بأن علمانية دولة القانون لا تهدف الى ابعادهم الى حافة المجتمع بل تتضمن لهم كل الإمكانيات للإنطلاق بحرية تضمن تكوين تعددية القناعات الدينية والدنيوية في المجتمع الحديث وتمكين الحرية والمساواة للجميع وينالون في ظل الدول العلمانية حريات تعجز عن توفيرها اي دولة دينية أو تحكم بإسم الدين بأي صورة من الصور .. وهو إدراك لن يتم بين عشية وضحاها بل مازال بحاجة إلى فترة طويلة وبخاصة اذا ما علمنا ان الكنائس الاوروبية لم تلق بكامل أسلحتها لتسلم طواعيةً بسيادة دولة القانون العلمانية إلا مع اوائل القرن العشرين (11) .

وإذا كانت رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة فإن قوى التغيير السياسية والمدنية المستنيرة في المجتمعات العربية التي يؤرقها تفاقم حالة أعراض تخلفها الحضاري الذي طال أمدها مدعوة بشتى مشاربها الايديولوجية لتوحيد جهودها على قاعدة القواسم المشتركة لتكوين أوسع اصطفاف يُحدث نقلة سياسية إصلاحية راديكالية نحو أنظمة دستورية ديمقراطية من شأنها أن تهزم القوى المستفيدة من تغييب العلمانية في العالم العربي بشكلها الديمقراطي الدستوري أو تحد من قوتها وبما يُمهد الأرضية مرحلياً نحو علمانية متدرجة أو وسطية تفضي لإقامة أنظمة علمانية مُنجزة اكثر تطوراً على شاكلة المستوى الذي قطعته تاريخياً العلمانية الاوروبية المعاصرة وليس بالضرورة أن تكون استنساخاً لها.

هاشم صالح وثورات الربيع العربي

جلال إبراهيم

في مطلع العام 2011 من القرن الواحد والعشرين حدث تحرك شعبي هائل في أكثر من بلد عربي، قاده شباب متحمسون بعيداً عن الأحزاب العربية الضعيفة والفاسدة في أغلبها، من أجل إسقاط الاستبداد وإستبداله بأنظمة وطنية ديمقراطية . لكن المآلات كانت سيئة بل وكارثية في أكثر من بلد عربي لأسباب عديدة، أهمها نجاح الثورة المضادة بقيادة دول كبرى في حرف بوصلة ما عرف بثورات الربيع العربي.

يطرح هاشم صالح سؤالًا- استفزازياً في شكله الخارجي-: هل الانتفاضات العربية في 2011 حدث تاريخي أم زوبعة في فنجان؟ ويُجيب: هذه الانتفاضات ليس حدثا تاريخيا بالمعنى الحقيقي للكلمة. لماذا؟ "لأن الحدث التاريخي ينتقل بالناس من وضع سابق إلى وضع لاحق، ومن وضع سيئ إلى وضع أفضل. كذلك أننا لم نشعر بحصول قطيعة كبرى مع الماضي. ولا يمكن حدوث ذلك إلا بعملية التنوير العربي الإسلامي وانتشار نور المعرفة والعلم وفهم الدين بشكل حديث"1.

الملاحظ أن الكثير من المثقفين والسياسيين العرب اعتبروا الانتفاضات الشعبية العربية في 2011 مؤامرة خارجية بكامل تحركاتها وتفاصيلها، من بدايتها إلى نهايتها. غير أن نظرة دقيقة ومتأنية لتطور هذه الثورات، سنجد كيف كانت الجماهير العربية، عند انطلاقتها، صادقة وتوّاقة إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في مقابل التخلص من الأنظمة العربية المستبدة.

لكن فيما بعد تدخلت دول كبرى غربية وعربية في قيادة ما اصطلح عليه ب"الثورة المضادة" وذلك عن طريق صناعة الجماعات الإرهابية كداعش وغيرها، كما حدث في سوريا وليبيا. أو بدعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس لضرب الحركات الشبابية والأحزاب الوطنية التقدمية، ومن ثم تهيئة مناخ التخلص من الإخوان المسلمين وبالتالي فشل ترسيخ الديمقراطية في أكثر من بلد عربي.

يذكر هاشم صالح في الفصل الأول من كتابه "الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ"، ضرورة حدوث القطيعة الإبيستمولوجية مع التراث العربي الإسلامي، وإلا لن نستطيع التقدم للأمام. أي لن نستطيع التخلص من التعصب الديني ومن الانقسامات الطائفية والمذهبية ومن الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والثقافي، على مستوى الأمة العربية في الوقت الحاضر. لا نختلف مع صالح في مسألة غربلة التراث ومراجعته بصورة علمية- وإن كان مفهوم القطيعة الإبيستمولوجية يتفاوت في التطبيق بين مناهج التاريخ الحديثة- غير أننا لا يمكن غض النظر عن عامل أساسي في تخلف العرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ونقصد به هنا الاستعمار الأوروبي منذ القرن التاسع عشر وتدخلاته الواسعة في القرنين العشرين والواحد وعشرين، الأمر الذي ساهم في ترسيخ التخلف على مختلف الأصعدة في الوطن العربي. لذلك ليس من الموضوعية إرجاع كل ما يعاني منه العرب حاضرا من تخلف وضعف وتشرذم وانكسار إلى التراث العربي الإسلامي!

يستند هاشم صالح في تفسيره للثورات العربية على ما أسماه ب "فلسفة التاريخ" وبالتحديد للفيلسوف الألماني هيغل ونظريته المعروفة ب"مكر التاريخ" والتي تعني باختصار: أن ما يتحقق في التاريخ عبر الصراعات الدامية والأهواء البشرية المتعارضة هو الفكر أو الروح: أي العقلانية العميقة. فالتاريخ عقلاني على الرغم من أنه يبدو لنا فوضويا، مليئا بالحروب والظلم والقهر والتناقضات. وذلك لأن العقل هو الذي يحكم العالم والتاريخ طبقا لوجهة النظرة الهيغلية المتفائلة. لذلك يتفائل صالح بأن للثورات العربية حتما ارتدادات إيجابية ستنعكس مستقبلا على الواقع العربي المظلم.

نقول على الرغم من عبقرية هيغل كفيلسوف عظيم، إلا أنه يبقى فيلسوفا مثاليا يتناقض كثيرا مع ماركس، فإذا كان الأول اكتفى بتفسير حركة التاريخ، فإن الثاني عمل ليس على تفسير وفهم التاريخ فقط، بل وعلى تغيير حركة التاريخ. وعند التوقف حول مفهوم حركة التاريخ، نجد أن هاشم صالح يراه خط مستقيم صاعد إلى الأمام، لا تعرجات أو قفزات بنيويه تعتريه. هذا الفهم المثالي لحركة التاريخ جعله يرى كل تخلف العرب في حاضرهم، سببه -كما أسماه- العقلية العربية القروسطية التي تمتد إلى 1400 سنه. أي أن العلة في تخلف العرب وتأخرهم هي (حضارية) وليست (اجتماعية تاريخية محددة)، وبما أن العلة حضارية وليست اجتماعية تاريخية محددة، فهي إذن متأصلة في بنية الإنسان العربي(أي في جوهره) ولا بد من الرجوع إلى الأصل لتلمس الداء. بمعنى آخر أن من يرون بأن العلة في تخلف العرب هي حضارية وليست اجتماعية تاريخية محددة، لا بد إذا من الرجوع إلى العصر الجاهلي وما بعده لمعالجة إشكالية تخلف العرب في حاضرهم.

في حين أن النظرة المادية العلمية لحركة التاريخ ترى أن الحاضر هو من يملك مفتاح الماضي، وليس العكس، على حد تعبير ماركس، "لأن حركة التاريخ ليست استمرارا أو تواصلا وتتابعا، بل هي حركة تقطع تترابط فيها أنماط الإنتاج في قفزاتها البنيوية من نمط إلى آخر بشكل يستحيل فيه قراءة نمط الإنتاج الرأسمالي مثلا في بنية نمط الإنتاج الإقطاعي أو الاستبدادي أو انطلاقا منها"2. ولهذا نجد أن الثورات العربية في مطلع 2011 وجهت نضالها بصورة مباشرة إلى أنظمتها المستبدة (الطبقة المسيطرة)، لأنها تمثل العائق الحقيقي في تحول العرب إلى دول ديمقراطية متقدمة، وليس أن العائق يوجد في تاريخهم الممتد عبر مئات السنين، كما يصف ذلك الكاتب هاشم صالح.

في الفصل الثالث من كتابه آنف الذكر، يشير صالح إلى مسألة في غاية الأهمية، وهو الانسداد التاريخي الذي يعاني منه العرب- منذ مئات السنين- وبقائهم متأخرين عن الأمم المتقدمة في العصر الحديث. يُرجع صالح هذا الانسداد إلى عاملين، الأول: " انسداد خارجي يخص عدم القدرة على حل مشكلة فلسطين، لا حربا ولا سلما. كل الحلول جربت وكلها فشلت. ونحن أمام الحائط المسدود في حيص بيص. والأنظمة المتعاقبة تقول لك: لا ديمقراطية ولا حرية ولا تنمية حقيقية إلا بعد تحرير فلسطين أو حل مشكلة فلسطين". وأما الانسداد الثاني " فهو داخلي يخص عدم القدرة على حسم المسألة التراثية، أي بلورة تأويل جديد ومستنير لكل تراثنا العربي الإسلامي يكون مضاد للتأويل الأصولي الظلامي"3.

لا نختلف مع هاشم صالح في تشخيص الإنسداد الداخلي، وأهمية معالجة التراث بصورة علمية وفي تغليب التفسير العقلاني والتنويري على حساب التفسير السلفي الأصولي للإسلام. فكل ذلك لا غنى عنه إن أردنا كأمة عربية المضي قدما للأمام ومقارعة الأمم المتقدمة حاضرا. غير أننا نختلف معه في عملية تشخيصه للعامل الخارجي بحصره في تحرير أو حل مشكلة فلسطين. لا أحد يستطيع أن ينفي أو يقلل من أهمية وكارثية وجود العدو الصهيوني واحتلاله لفلسطين ومؤامراته المستمره في إضعاف العرب وتشتيت قوتهم.

لكن كل ذلك لا يمكن أن يجعلنا نغض النظر عن دعم كبار الدول الرأسمالية الغربية للصهيونية منذ نشوءها ومساهمتهم في احتلال فلسطين إلى اليوم. ولا يمكن أيضا التقليل من الدور الواضح والمباشر في تحكم الدول الرأسمالية الغربية بقيادة الأميركان في أقدار الوطن العربي وتثبيت واقعه المتخلف سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والغريب أن صالح عندما يشير إلى التحالف الموضوعي بين الانسداد الداخلي والانسداد الخارجي، فهو يحدده بين الأصولية الراديكالية من جهة، والصهيونية العالمية من جهة أخرى. في حين لا يشير إلى الحليفين الحقيقين المتمثلين في الأنظمة العربية المستبدة(الداخلي) والدول الرأسمالية الغربية الكبرى(الخارجي).

يرى الكثيرين من السياسيين والمثقفين العرب أن الانتفاضات العربية في 2011 تم التخطيط لها بشكل مسبق ووقع الجميع في الفخ من دون أن يدروا. هنا يطرح هاشم صالح سؤالا على من يعتبر أن هذه الانتفاضات العربية كانت مؤامرة من الغرب الأوروبي، وهو كالتالي: "هل يمكن المؤامرة أن تنجح لو لا أن هناك عوامل مساعدة على نجاحها؟ وهنا يجيب صالح بالإيجاب طبعا. أي أن الاستبداد السياسي، والفساد الاقتصادي، والبطالة الواسعة، وتدهور أوضاع حقوق الإنسان... كلها عوامل تساعد على حدوث الانتفاضات في وجه الأنظمة العربية المستبدة.

لا نعتقد أن الثورات العربية كانت مؤامرة خارجية في جوهرها، بل هي تحرك حقيقي من الجماهير العربية للتخلص من واقعها السياسي والاقتصادي المتردي حتى الحضيض. وأن الدول الكبرى وحلفائهم في الشرق الأوسط تدخلوا فيما بعد لتعطيل هذه الثورات وعدم تحقيق أهدافها الكبرى. صحيح أن الثورات العربية في 2011 كان ينقصها أن تستند على حركة تنوير دينية وفكرية ورؤية سياسية واضحة وأحزاب سياسية كبيرة فاعلة، ورغم فشلها ومساراتها المؤلمة والكارثية في بعضها، نقول مع كل ذلك فهذه الثورات حدث تاريخي كبير هز كل أرجاء الوطن العربي وأنظمته المستبدة، وحرك المياه الراكدة وفتح آفاق مستقبلية، وجعل الغرب يتحرك سريعا لضربها وحرف مسارها، وليس أنها مجرد زوبعة في فنجان.

المصادر

1- هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ ص13، الطبعة الأولى2013-دار الساقي

2- مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية- دار الفرابي.

3- هاشم صالح،الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ.

الكتابة الرّمادية

بعد أن أصبح كل من هبّ ودبَّ كاتباً، ماذا بقي من الأدب اليوم؟ و أين مكان الأديب، وسط هذه الغوغاء والزحام لأطفال ومراهقين ومتطفلين على الكتابة؟
هذه الكائنات الورقية التي تخرج من المطابع وهي تحمل أسماء لأشخاص من مختلف الأعمار ماذا نسميها؟ كتبا أم منشورات لأصحابها؟
هل تهلهلت معاني المصطلحات التي نعرفها؟

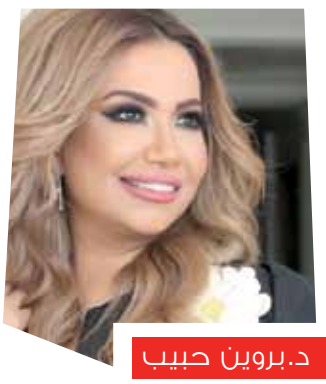

د.بروين حبيب

وأين موقع الكتاب الحقيقيين وسط هذه الغيوم المؤقتة التي تحجبهم عن الرؤية، أين هم تحت سطوة الكُتَّاب الرماديين الذين يكتبون في كل شيء ويقفون مثل جحافل جيوش مستنفرة ليستولوا على اهتمام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي؟

من حق الطفل أن يكتب تجربته، ومن حق المراهق أيضا أن يفعل ذلك، كوننا مجتمعات لا تصغي لأطفالها ومراهقيها، فعسى ما تخفيه تلك المنشورات يجعلنا نتقارب و نفهم بعضنا بعضا.

من حق التافه أيضا أن يكتب، ولكن من حقنا أيضا أن نكون صرحاء معه، فحتى ثمار الشجرة الواحدة أحيانا فيها الفاسد والجيد، ودورنا في إنتقاء الجيد واجب .

وأعتقد أن المبادرة النقدية لدينا ارتبطت دوما بمعطيات عاطفية ملتبسة، فنحن نصفق للجميع مخافة أن نغضب أحداً، و مع هذا ننتقد ونسخر ممن نريد بعيداً عن أسماعه، نفعل ذلك – كما يبدو لي – من باب أن نثبت أننا "عارفون بالأمر لكننا مررناه" مع أن كلا الفعلين لا يجوزان أدبياً.

هل كل ما يكتبه الطفل لا يرقى لمستوى النشر لذلك وجب حظره؟ أم أنه يستحق التشجيع إن رغب في ذلك، كون الطفل لا يذهب لأمر دون رغبة عميقة و صادقة منه، و كونه أيضا يخاطب الكبار و الصغار بكتابته، الشيء الذي لا يضعه الكتاب الكبار في الحسبان، إذ أنّهم في الغالب يخاطبون قراء من نفس مستواهم، أو في دائرة التلقي المحصورة في محيط قدراتهم الإدراكية، لفهم شيفرت اللغة التي صيغت بها أعمالهم.

الحقيقة الصادمة التي لا نعرفها في مجتمعاتنا العربية هو أن الطفل يكتب أكثر من غيره، وفي عمره المبكر بين الثامنة والرابعة عشرة يكون إيمانه بالأدب وبالكتابة أقوى من أي شخص آخر في عمر أكبر. فيبدأ بالكتابة ولكنّ التلصص على خصوصياته يجعله سريعا يكتشف خطورة الكتابة، وهنا يقف أمام خيارين، فإمّا أن يشُقَّ طريقه مغامرا، أو يتراجع، ولهذا السبب بعض المواهب التي تعاني من الخجل تنطفئ أو تمارس هوايتها في الظل.

لعلّنا هنا سندرك أننا مجتمعات لا تعرف معنى " الرعاية" ..!

مع أنّنا في أغلب سلوكنا، رعاة و رعايا، وقد نلعب الدورين في الوقت نفسه، لكن مفهوم الرِّعاية عندنا مرتبط بعلف الرعية جسديا لا فكرياً، ولهذا كثيراً ما نستعمل كلمة "قطعان" لوصف شعوبنا، دون خجل أو شعور بالخزي.

يكتب المراهق أيضاً ما يزعجه، وهذه الفئة العمرية هي الأخطر على الإطلاق، وهي التي تستلزم الكثير من الإهتمام والرعاية، وما نسمعه حول صعوبة الكتابة للأطفال لا تضاهيه الصعوبة الحقيقية للكتابة للمراهقين، الفئة الأكثر جنونا، إن ووجهت بالقمع، تحوّلت مكبوتاتها إلى سلوك غير متوقع، يختلف في درجة قوته حسب البيئة البديلة التي تحضنه، إذ هناك دوما بيئة حاضنة وأخرى بديلة هي التي تصنع مستقبله إن غابت الرعاية الصحيحة له على المستويات كلها.

نتحدث هنا عن الرِّعاية النوعية لأي إنتاج يصدر عن هذه الفئة العمرية، فليس كل نص قابل للنشر، حتى وإن كان يحمل في طيّاته الكثير من المعطيات والأدلّة، لهذا فأية خطوة مفرغة من تقييمه فهي خطوة غير مدروسة، بالتالي قد تكون مجرّد عثرة أخرى تضاف لعثراتنا.

الذي حدث في خضم هذا الإنفتاح الإلكتروني هو الإندفاع الجماعي نحو الأبواب والمداخل، الكل يريد أن يخرج من الأنفاق المظلمة التي عشنا فيها، وهذا جزء من الفوضى التي تعوّدنا عليها، في غياب مفهوم واضح للنظام بالمفهوم الصحيح للكلمة.

نفس هذه الفوضى تسيطر على مشهدنا الثقافي اليوم، بكم هائل من الكُتّاب الرّماديين، الذين لا لون محدد لهم، هم يكتبون في كل شيء، ويعتقدون أنهم شعراء تارة وروائيين أخرى، وبثقة مبالغ فيها يحصلون على ألقاب فخمة، تصنفهم بسهولة ضمن قائمة الكتاب الكبار...!

وهذا حين يحدث فهو السبب في هذا الزحام الذي ملأ فضاءنا الأدبي، فالجميع استسهل الكتابة ومارسها، وحتى لا نوصف أننا "قمعيين" و"رجعيين" باركنا الجميع، بحجة التشجيع مرة، ومرات بحجج أخرى، ذكرت بعضها فيما سبق، وأهمها "الصمت" تفاديا لاكتساب أعداء بالمجان.

يبقى السؤال الآن، هل هذه " الكتابة الرّمادية" ستستمر طويلا؟

كونها بدأت مع تشجيعنا الأعمى للأطفال والمراهقين وأشباه المراهقين لنشر كل ما يعتقدونه أدبا، ثم استمرّت حين اعتبرنا استحسان الذوق الشعبي العام لأي قصة مقياسا أدبيا تربع بسببه مؤلفون على عرش مملكة الأدب.

الفصل بين الكتابة التصويرية والكتابة التي تنتج كائنا لغويا جميلا أصبح ضرورة، فالكتابة كما توضح لنا ليست نفسها في السياقين، و حتى لا نزج بالأديب في سجن يضيّق عليه الخناق وسط زحام أنواع من الكتاب والمؤلفين، علينا أن ننصفه، بالوقوف وقفة جادة أمام ما يكتب اليوم، وهذا يعني بالمختصر أن نلتزم أمام ما يُكتب لأن الأدب مسؤولية قبل كل شيء.

فالكتابة الأدبية هي التي تكشف خبايا النفس أكثر من غيرها، إنّها تحفر في العمق، ولا تمر على الأسطح البارزة مرور الكرام، صحيح أنها تهتم برصد الخارج، لكنّها وحدها تُظهِر قدرة الكاتب على أن يكون نفسه والآخر، لهذا نشعر بحياة كاملة من خلال قراءتها، حياة تستمد مضمونها من الكلمات، ولكنّها تفوق الكلمات حين ندخل معها في علاقة إكتشاف يحرّك المشاعر وأمواج العقل، فنبحر حيث أراد بنا الكاتب أن نصل، حتى أننا في كثير من المرّات نضيع بين أفراد الحكاية، وأماكنها وطقوسها...

وكأن الأمر حقيقي جداً، وهذا ما يرقى بنص عن نص آخر، ويفصل بين كاتب و آخر.

والآن بين أكوام الكتب التي تطبع و تُرَصُّ أمامنا كالمتاريس، كيف نجد النص الجيد؟ وننقذ أنفسنا من الوقوع في شباك كُتّاب يعيشون نزوة الكتابة وسريعا ما ينطفئون؟

إن كانت المطابع لا تفرّق بين الحرف الجيد والحرف المغدور، فعلى المثقف الحقيقي أن يسترجع دوره، ويقف وقفة حازمة أمام ما يملأ السوق اليوم من بضاعة حطّت من قيمة الكتاب عموما.

لا بأس من نشر نصوص للأطفال لكن بعد إعطائها روحا أدبية، ولا بأس أن ننشر لمراهقين بدعمهم للإشتغال أكثر على روح النص ومستوى لغتهم، إذ أن كل شيء ممكن اليوم، وهذه الفئة بالذات، فئة تستجيب للتوجيه لأنها تنطلق من رغبة حقيقية للنجاح، بقيت فئة المتطفلين التي تلوث فضاء الأدب، فهذه لا علاج لها سوى الكيّ بنار النقد، وإعادتها للحظيرة التي خرجت منها بالغلط، خلال لحظة إهمال.

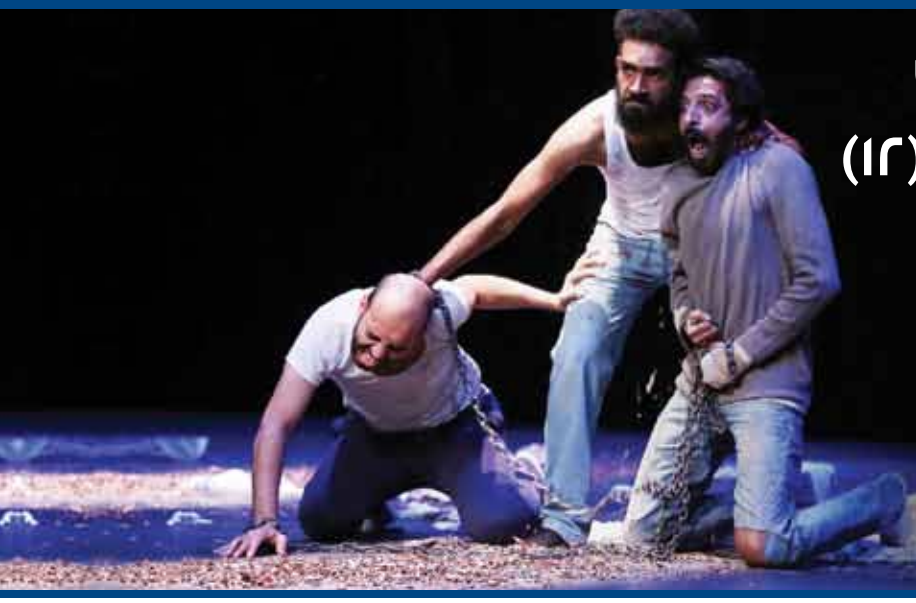

جمع بين العروض المسرحية والنقاشات الفكرية والورش

مهرجان الصواري المسرحي الدولي للشباب (١٢)

كتب حسين العريبي

حصد عرض «أيام صفراء» نصيب الأسد من جوائز مهرجان الصواري المسرحي الدولي للشباب (١٢) بنيله جوائز أفضل إخراج، وسينوغرافيا، وموسيقى. جاء ذلك لدى إعلان لجنة التحكيم المكونة من الدكتور محمد الخزاعي (البحرين)، ناصر عبدالمنعم (مصر) جوهانا غريسير (فرنسا) نتائجها في ختام المهرجان الذي عقد في البحرين تحت رعاية رئيس قطاع الثقافة والآثار الشيخة مي بنت محمد آل خليفة في الفترة من ١ - ١٠ سبتمبر ٢٠١٨ بمشاركة ١٠ عروض مسرحية من مختلف أرجاء العالم. وجاءت باقي النتائج كالتالي:

★ أفضل ممثل أول: حمودة بن حسين عن دوره في مسرحية "ليس بعد" – تونس.

★ أفضل ممثل مساند "حجبت".

★ أفضل ممثلة أولى: نارين غريغوريان عن دورها في مسرحية "طيران فوق المدينة" – أرمينيا.

★ أفضل ممثلة ثانية "حجبت"

★ أفضل عرض: مسرحية "زمن للتجوال" – روسيا

★ أفضل تأليف: جمال الصقر عن نص مسرحية "في الحلوة والمرة"– مملكة البحرين.

★ جائزة التحكيم الخاصة – جائزة الفنان عبدالله السعداوي مسرحية "حضرة حرة"– سورية وألمانيا

★ شهادة تقدير: غادة الفيحاني مخرجة مسرحية "الحلوة والمرة" – مملكة البحرين

★ شهادة تقدير: عبدالله سويد عن دوره في مسرحية "الحلوة والمرة" – مملكة البحرين.

المفتاح

وكان المهرجان قد افتتح بعرض "لمفتاح" من مملكة البحرين انتاج مسرح الصواري – خارج المسابقة – والذي يمثل بحثاً متواصلاً يخوضه ثلاثة أشخاص، بحثٌ عن الحرية وسط انعدامها، توسع مسرحية "المفتاح" حيز السؤال، وتطرحه بصورةٍ مباشرةٍ وصريحة: أين المفتاح؟ هذا النص المسرحي المستقى من مسرحية "السلسلة" للكاتب السوري نور الدين الهامشي، والذي يدور حول تقيدنا بفكرةٍ معينة، وعلى الرغم من ذلك علينا أن نتوجه لأخرى ونجربها حسب تعبير مخرج العرض إبراهيم خلفان، تمّ تقديم هذا العرض مسبقًا بتواجد الجمهور على خشبة المسرح، وبذلك كان الفضاء الذي يضيق باقتراب الجمهور دلالة واضحة على اصطدام الممثل الراغب بالحرية مع نظرات المحيطين به، عن الحلقة المفرغة التي يدور فيها، عن الرغبة في الحرية التي تدفعه للجوء لطرقٍ مستحيلة فقط للتخلص من القيد.

أيام صفراء

وفي اليوم الثاني للمهرجان كان الجمهور على موعد مع العرض الجورجي "أيام صفراء". يتناول العرض أثر الصراعات العرقية والحروب على الإنسانية، من خلال قصة أسرة ينتمي أعضائها إلى عرقين مختلفين. هذا الأمر لم يكن مشكلة للزوج أو الزوجة في البداية، إنما هو مشكلة أكبر تتصل بقبول الآخر والتعايش السلمي في المجتمعات «المبتلاة بالتعدد». هذا المصير العبثي قاد إلى مواجهة دامية يقود جبهتها الأولى شقيق الزوجة، فيما يواجهه على الناحية الأخرى زوجها! فما هو كم الدمار الذي خلفته كل هذه الكراهية؟

في الحلوة والمرة

قدم مهرجان الصواري الدولي ثالث عروضه المسرحية من مملكة البحرين تحت عنوان «في الحلوة والمرة»، وهو عرض بحريني بأزياء وإخراج غادة الفيحاني ومن إنتاج صندوق إبراهيم خلفان المسرحي.

تقوم حبكة المسرحية حول علاقة الأبناء بأبائهم وأجدادهم من خلال إطار لا يستند على شكل أو منطق معين، إذ تدور أحداث هذا العرض في إطار اجتماعي ديني وإنساني كذلك.

زمن التجوال

ومن روسيا جال جمهور مهرجان الصواري في رابع أمسيات المهرجان عبر الزمن من خلال العرض الروسي «زمن التجوال» من إخراج ليديا كوبينا ومن تقديم فرقة لابوراتوري اوف فيزيكال ثيتر.

يرصد عرض "زمن التجوال" العلاقة بين الإنسان والزمن، حيث يجسد عبر الممثلين أفكاراً كثيرة تدور حول فقدان الخلود والإدراك الجسدي لتدفق الوقت ووحدة الناس في الكون، كما أنه حوار بين الإنسان والوقت يؤدي لتوليد الكثير من المشاعر بما فيها الخوف والقلق إلى أن يصل إلى السلام والطمأنينة المنشودة.

ليس بعد

أما في الأمسية الخامسة فكان الجمهور على موعد بما يعرف بمسرح «ما بعد الربيع العربي» من خلال العرض التونسي «ليس بعد» من إخراج انتصار عيساوي.

تدور أحداث «ليس بعد» حول رحلة لتونسيين يقومان بمهمة ويريدان إتمامها على أكمل وجه، ويواجهان الكثير في هذه الرحلة من فساد ورشوة ومحسوبية وسرقة لأحلام الشباب وارتفاع البطالة وغلاء المعيشة، حسث يتطرق هذا العرض للعديد من القضايا المتعلقة بالدين والناطقين باسم الله في الأرض، القتل والتفجير وغيرها من القضايا التي انتشرت بعد الثورة.

طيران فوق المدينة

ومن أرمينيا مرَّ بنا عرض «طيران فوق المدينة» في سادس ليالي المهرجان والذي يخبرنا أن الإبصار الداخلي قد يكون أحياناً باباً للحلم، ومدينة من مدن قصص الخيال الأسطورية حيث الحياة أليفة ومليئة بالمبهجات. طيران فوق المدينة هو طيران من أرض الواقع إلى عالم مثالي ننسجه كما نشتهي هرباً ربماً من الواقع، أو لأن حادثاً ما ألمَّ بنا وحرمنا من حاسة النظر، لكن ما هو النظر: أهو جسم مادي أم انعكاس حسي يمر عبر العين إلى العقل والقلب؟

تاء ساكنة

فيما شهدت أمسيات اليوم السابع من المهرجان عرضين أولهما قدمته فرقة «نون» من مصر بعنوان «تاء ساكنة» وهو من إخراج ندى ثابت.

يعتبر عرض «تاء ساكنة» نتيجة لورشة عمل استمرت لعام كامل مع 12 سيدة تقدم الرعاية لأطفال ذوي

أمراض عقلية وجسدية، وأقيمت هذه الورشة بتعاون بين مستشفى العباسية للصحة النفسية في القاهرة وصندوق كامينو والمجلس الثقافي البريطاني بالقاهرة، حيث يطرح هذا العرض المصري عقبات الأمومة في المجتمع المصري كالاكتئاب والمشاكل الصحية النفسية.

حضرة حرة

«وطني ليس حقيبة.. وأنا لست مسافر.. إنني العاشق، و الأرض حبيبة".

حضرة، مصطلح إسلامي صوفي يطلق على مجالس الذكر الجماعية والتي يؤديها المسلمون المنتمون للطرق الصوفية، ويكون على رأسها شيخ عارف بالطريقة ينبه إلى كل ما من شأنه أن يشوش إمكان الوصول إلى لحظة الصفاء، سميت بذلك لأنها سبب لحضور القلب مع الله.

لكن ما سر العرض السوري الألماني "حضرة حرة" الذي عرض في سابع أيام مهرجان الصواري المسرحي الدولي للشباب؟

لم نعلم إذا ما كانت حضرتنا، حضرة صفاء أم تضرع أم تؤوه، إنها بالرغم من ذلك بلا شك حضرة لعصارة الألم الذي شكلّه تمزق الوطن السوري وشتات شعبه جراء حرب عبثية طويلة، "حضرة" وإن بدأت من الألم إلا أنها اتشحت بالإرادة والتمرد على واقع الحال، فرسمت الأمل في محياها وانتهت بإشراقة شام يشكل ركيزة راسخة في سماء عروبتنا.

خمسة أجساد تلبس اللون الأبيض، مغطاة بالكامل، أهو ابيض السلام أم الموت، أهو عنوان الأمل أم الموت لأنه رمز للكفن؟، اجساد تعاند اللون الأبيض تسعى إلى التحرر، وبمجرد تمزيقها لذاك الحاجز ترقص رقصات صاخبة وكأنها رقصة الحرية، رقصة التمرد، أجسادهم تكتب طريق آلاف السوريين الذين هربوا من دمار الحرب وهولها وتوجهوا عبر الجبال إلى دول أخرى، كلما رقصت الأجساد وتحركت بقوة تتسارع الخطى التي تعرض في شاشة خلفية لمهاجرين يحملون حقائبهم هاربين من وطن موجود باحثين عن وطن اخر.

"حضرة حرة" عمل مسرحي راقص مزج بين الرقص الصوفي التقليدي والمعاصر، جال بالمتفرج في عوالم الرقص تجسيدا للشتات فالألم، عرض بدأ بالألم وانتهى بالأمل.

صرخة ألم

في ثامن أيام مهرجان الصواري المسرحي قدمت فرقة ومضة الجزائرية عرضها المسرحي «صرخة ألم».

تتناول مسرحية «صرخة ألم» موضوعات ذات علاقة بآلام الوطن العربي، وبانسلاخ الشعوب العربية عن هويتها نحو الانسياق للحضارة الغربية، وتمّ الاشتغال في هذه المسرحية على الجسد والحركة، خاصة وأنها تحاكي الواقع العربي بطريقة الميتامسرح الصامت، وتعبر هذه الطريقة عن الصراع العربي الغربي ومقاومة التمدد الغربي.

يذكر أن هذا العرض من إخراج زكريا طقيق، وتمثيل يحيى بودوشة ورقية رماش وضرغام قاسم، وخيرة سري.

سأموت في المنفى

الليلة التاسعة من ليالي مهرجان الصواري شهدت آخر العروض المسرحية عبر عرض شرفي من مسرح القضية الفلسطينية تحت عنوان «سأموت في المنفى»، من تأليف وإخراج وتشخيص غنام غنام.

تقدم مسرحية المونودراما «سأموت في المنفى» العديد من الجوانب من السجل العائلي والشخصي الممتدة من 1920 وحتى الآن، والتي تشكل مثالاً على معاناة الفلسطينيين وتهجيرهم وتشريدهم على المعابر والحدود والمطارات المختلفة. تسرد هذه المسرحية قصص أناس عاديين ولكن لهم معاناتهم في سجل القضية الفلسطينية.

النشاط الفكري المصاحب

على جانب متصل، اختتم مؤتمر "المسرح وما بعد الإنسانية" – – الذي عقد ضمن فعاليات المهرجان – أعماله موصياً بتأسيس مركز فكري وبحثي عالمي مقره مسرح الصواري في البحرين.

جاء ذلك، بعد ان شهد المؤتمر مشاركة نخبة من الباحثين والمسرحيين والنقاد، في السادس والسابع من سبتمبر 2018، وذلك ضمن الدورة الأولى لمؤتمر الصواري المسرحي الدولي للشباب.

وأقـرّ المشاركون بعد نقاشات معمقة جرت طيلة الجلسات، بأن طرح إشكالية "المسرح وما بعد الإنسانية" هو طرح مستفز ومخاتل في نفس الوقت، يستجيب لتوصيف واقع المسرح اليوم في العالم خاصة والعالم الآخر عامة، وأن فاعليته متضائلة في المجتمعات الراهنة.

وأكدوا على أن المسرح كتعبير إنساني فريد ليس بمعزل عن التحولات الكاسحة المتجسدة في طغيان التكنولوجيا الاتصالية الحديثة، وما رافقها من تغيير انطولوجي في علاقة الإنساني بالعالم والمحيط، وأثر ذلك كله فيما ينتجه الإنسان رمزياً وعلى رأسها الفنون والآداب.

على نحو متصل، تضمنت فعاليات مهرجان الصواري المسرحي الـدولي تدشين كتاب "مخرجون من المسرح البولندي" ترجمة غريب عوض. وكتاب "مفارقة الممثل"، تأليف دينيس ديدرو، ترجمة نورا أمين. كما عقد المهرجان ورشتين الأولى بعنوان "الشبكات المسرحية" للمدربة الامريكية روبيرتا ليفيتاو، وورشة الكتابة المسرحية والدراماتورجيا للمؤلف السويسري إيريك ألتورفير. يشار إلى أن المهرجان الذي يعد أول مبادرة مسرحية أهلية للشباب انطلق في العام 1993، وهذه هي الدورة الدولية الأولى للمهرجان. وقد شهدت الدورة الدولية تكريم مجموعة من الشخصيات التي أثرت المسرح الشبابي والمستقل وهم: علي الشرقاوي، وحسين الرفاعي من مملكة البحرين، فيصل العميري من دولة الكويت، نورا أمين من جمهورية مصر العربية.

الصحـافـة كمـا نحلـــم أن تكـــون

سوسن حسن

حدث في عام ١٩٨٦، أن عبئا ثقيلا كان يجثم على ظهر الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران بعد تدني شعبيته لدى إستطلاعات الرأي، فما كان منه إلا أن استدعى صديقته القديمة، الكاتبة مارغريت دوراس لإجراء حوار صحافي يجمعهما. لا ننسى أن تلك الأخيرة تعاونت معه في حركة مقاومة الإحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية وكانت تلقبه ب "مورلاند".

كان حينها ميتران في قمة نشاطه السياسي وكانت هي تتألم بسبب قبوع زوجها في معسكرات الإعتقال النازية، فتمخضت هذه التجربة العصيبة عن ولادة رواية " الألم" التي لم تصدر إلا عام 1985. مرت السنون، انتهت الحرب، اعتلى ميتران رأس السلطة، واجتمع الصديقان مجدداً بعد عقد هذا الأخير عزمه على جذب الأصوات اليسارية القارئة لتأييد سياساته الجديدة، فدار الحوار التالي:

مارغريت: حدثني عن افريقيا.

رد عليها ميتران مبغوتا مبهوتا: عن ماذا بالتحديد في هذا الشأن؟ عن جغرافية القارة؟

مارغريت: عن حبك لها.

فرانسوا: لم تتغيري يا مارغريت. أنت تعانقين الكون دائما. أشبهك بأستاذ التاريخ عندما أوقفني في امتحان البكالوريا بعدما أوهنه التعب ولم يتبقَ الا خمس دقائق قبل وقت الإنصراف، فقال لي: حدثني عن نابليون. عدت بذاكرتي لأسوأ ما يمكن أن يحدث للمرء ! لا أعرف من أين أبدأ ! ...

وتجاذب معها أطراف الحديث في هذا الشأن، ابتعد، ثم استدار على عقبيه وعاد يسأل: سنجعل الحديث يأخذنا إذا ؟

مارغريت: هل تريد قليلا من الحلوى؟ لا؟ حسنا، سنبدأ بالسؤال الأول البسيط جداً، الصيف في باريس، هل تحب الصيف في باريس؟

تقابلا خمس مرات، تارة في الإليزيه وتارة في شقة مارغريت المتواضعة، ولم يخلُ الحوار من الأحاديث الشيقة عن حركة المقاومة، وسياسة الهجرة،علاوة على حق المهاجرين في التصويت، عن القذافي، والشرق الأوسط ومهمة رجل السياسة بشكل عام ومعنى السياسة الحقيقي.

ما يستدعي اهتمامنا بالموضوع، ليس فحوى هذا الحوار وإنما الوسيلة المستخدمة. لماذا استجدى ميتران مساعدة الروائية مارغريت دوراس عندما كان بإمكانه استدعاء أي صحافي مشهور يعمل في "ليبراسيون" أو غيرها من الجرائد ذائعة الصيت ؟

جواب هذا السؤال يتطلب أخذ الأمور من بدايتها، إذ أن ما شدّ ميتران لمارغريت دوراس لم يكن سوى عملها مع الصحافي المخضرم، ميشيل بوتل، مؤسس "الصحيفة الأخرى»، تلك الصحيفة التي وفقت في جمع أصوات الأدباء والفنانين والفلاسفة والمفكرين تحت مظلة بديلة، رافضة للتلاشي الثقافي والأخلاقي في التعامل مع قضايا العصر، فرغب ميتران التقرب من أصوات الثقافة لإسناده في محنته. ترافق اسم الصحيفة حينها مع أهم أعلام الفكرالفرنسي كجيل دولوز، وميشيل فوكو، وايرفيه غيبرت، وجان لوك غودار وجان جينيه، وراح جميع هؤلاء يحلمون بتحويل الصحافة إلى تحفة فنية تقلب الشعر إلى سياسة والسياسة الى شعر، فأنجبت صحافة مغايرة ، تغالب الموج في عملها و تستهل صفحاتها الرئيسية بحوارات مع أيقونات الأدب والفن والسياسة بطريقة مقارعة تماما للنمطية، مبلورة كلماتها حول القصص والشعر والمقالات وما يشغل الناس من قضايا، دون نسيان استقبال طليعي الكتابة واحتضان مواهبهم.

دشنت " الصحيفة الأخرى» عام 1984، لتنطلق بشكل شهري، مفتتحة أول عدد لها بهذه العبارة لبوتل: "مع قليل من الإهتزاز، ستنصتون الى أصوات تتحدث عن العام والحميمي، انها أصواتكم التي تحولت إلى حبر لا يجف ليشكل صحيفة، وهذه الصحيفة هي أحاديثكم التي نشئت بالرغم من اليأس".

لاقت الصحيفة رواجا منقطع النظير مقابل هجوم لاذع من قبل الصحافة المبتذلة التي اتهمت بوتل بملاحقة المثالية الوهمية، فوصفته بالطفل الذي ينبغي أن يكف عن التدخل في شؤون الكبار والإنصراف إلى اللعب في زاويته الضيقة فحسب. لم يكن بوتل ينتر في الأمر، بل كان يعترف بالتهمة، جاعلاً منها امتداداً لطموحه، إذ يؤمن بالمستحيل حتى يصبح مستطاعاً، ولا يكل حتى يصبح الممنوع ممكناً. كانت الصحيفة تعتبر نفسها ملحمة فكرية لا تحتجب في ضباب

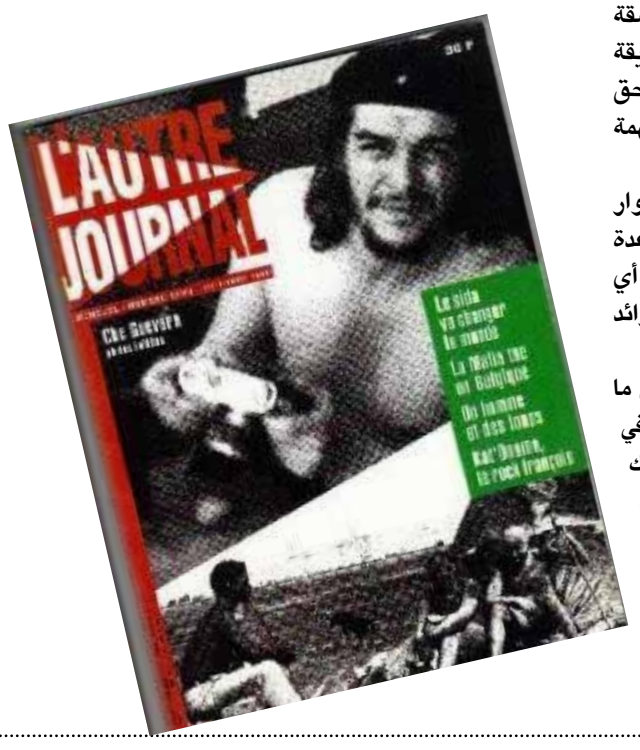

صحافة شائعة، تفند وتناقش من دون تأني، وإنما ضمن فكريغلبه التريث، متبادل وفي خدمة الجميع، حيث بدأت مشوارها بثلاثمئة وخمسة وخمسين صفحة لأن الثقافة لا حدود لها ولأن حياة الناس تستحق المناقشة بلغة شفافة وبأقلام أدباء يحملون أفكاراً مستهجنة ومستنكرة، جسورة بما يكفي لقول الحقيقة، رغم الطمر المستمر لها.

الحق يقال بأن بوتل كان منفردا في شخصه، كان الآخر، المغاير، المعارض، السائر عكس التيار، ولم يكن يشعر بالرضا، لا في النجاح ولا في الرفاهية، لإعتباره الدهر سعياً. سأله صحافي ان كان يشعر بالعزلة، فأجابه بوتل قائلا: " أشعر بأنني فريد من نوعي، ولكن يكفي أن أكتب لأتخلص من تلك العزلة"، ثم قال في مناسبة أخرى لصديقه بيير غولدمان: "أعتقد بأنني غامض وكتوّم، متقلب ولا يمكن تنبؤ أفكاري. يسبح في شيطان أخلاقي يحارب الفاشية والنازية، ولذلك أظن بأنني لن أخيب ظن نفسي أبداً».

فعلا لم يُخيّب بوتل ظن نفسه أبداً، فقد حاربت الصحيفة بموقف صلب غير مهادن سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وقيادتها لحرب الخليج التي كانت تستعروقتها، حتى أفضى ذلك الى إغلاق الصحيفة عام 1992. ردَّ بوتل على هذه النهاية التعسفية بصحيفة "المرة الأخرى" ، وبعدها بصحيفة "المستحيل" عام 2011. لم يكن بوتل صحافياً وحسب وإنما كان كاتباً وشاعراً، يتخذ من "الآخر" علامة فارقة في عناوين إصداراته، فكانت رواية "الحب الآخر"،» الكتاب الآخر» في نهايات القرن المنصرم. توفي في شهر يوليو الماضي عن عمر يناهز ال 77 عاما وبقيت في ذاكرة محبيه دعوته للتأني والتفكير قبل الشروع في الكتابة والتحليل، فالتقدمية من وجهة نظره سعي نحو المعرفة لا سباق.

ذكّرتني مبادرة ميشيل بوتل بشخص المثقف الدكتور حسن مدن الذي لم ينفك أبدا عن تقديم ما هو جديد وجاد وخاص في مقالاته اليومية، و لم يتوانى عن جمع الفنان والصحافي والمناضل والناقد والكاتب وناشر الكتابة في قالبنا هذا: "التقدمي"، التي تناقش القضايا بأدبية والأدب بجدية كل شهر. صدحت دعوات تأني الكاتب في مخيلتي حتى تواردت إلى ذهني مقولة حسن مدن الآتية: «على المبدع أن يتريث، أن يعيد النظر، ويراجع نفسه. الأدب الذي يأتي تحت ضغط الحدث هو في الغالب الأعم مرتجل، لم يؤت بتؤدة وتأمل و تفكير عميق، فيكون أقرب الى السلق السريع منه الى النضج»، وشرعت في كتابة مقال يطمح إلى التعقيب، هذا المقال الذي أضعه أمام أعينكم القارئة.

تجـــربـــة بـــرونـــو
وكـــائـــن دومـــوشيـــل

بعيدا عن المزارات السياحية الكبرى،وفي ساحة ثانوية في روما، ينتصب تمثال برونزي لرجل يحمل كتابا في يده ويرتدي زيا يجعلك لا تبصر ملامحه بشكل كاف، لكأنه يتعمد ذلك التخفي، لكي يشعل فضولك تجاهه، يتأمل صاحب التمثال المكان حوله بملامح متجهمة، تجعلك تسأل نفسك أنت يا أيها المتأمل على الزاوية المقابلة، حول الأمر الذي أراد هذا الرجل أن يهرب منه ؟ومع تجذرك في تفاصيل التمثال وصاحبه « جوردانو برونو» ، تكتشف جزءا حيوياً آخر من قلب المدينة المزدحمة، وجه داكن من تاريخ «روما» السالف، لكنه محفزٌ على التفكير في سلوك العنف بشكل عام ، وتحديدا العنف الذي تمارسه مجموعة العوام تجاه ضحية لم تكن قد تقاطعت معها بأي شكل على الجانبين السلبي أو الإيجابي.

صالحة عبيد

لعل أبرز ما يميز تمثال «جوردانو برونو» في روما، هو تقاطعه المتقن مع سيرة حياته، التي قضى جزءا كبيرا منها هاربا من سخط الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تريد إخضاعه لذات ما تعرض له العالم الفلكي والمهندس «غاليليو غاليلي»،لكي يتراجع عن أقواله فيما يتعلق بدوران الأرض حول الشمس وانتمائها لمجموعة شمسية أكبر منها وما إلى ذلك، وفي الوقت الذي تراجع فيه «غاليليو» بعد تهديدات مست حياته بتهمة الهرطقة، أصر «برونو»على رأيه متنقلا بين المدن الإيطالية ومتجاوزا إياها إلى ألمانيا وفرنسا حيث حاول أن ينجو بنفسه والفكرة معا، لينتهي أخيرا في ساحة المأساة التي ينتصب فيها تمثاله اليوم ، تلك التي أحرق فيها بعد محاكمته التعسفية، كدلالة تؤكد الآن أن الفكرة تبقى وما عداها إلى زوال،وبهذا ختم «برونو» حياته فهل انتهت تجربته؟

هناك أمرٌ يجب تأمله بدقة بالتوازي مع مصير «برونو» المأساوي، هو مشهد النهاية، كيف تجمهرالناس في تلك الساحة، كيف ساهم بعضهم ربما بالهتاف وأيد الحرق، ربما قام بعضهم بقذفه بالحجارة، دون أن يكون مدركا في آنها للأبعاد العميقة التي يكمن خلفها ذلك التصرف المتوحش،ولعله سؤال طرحه بشكل تحليلي مستفيض «بول دوموشيل» في كتابه «التضحية غير المجدية» الذي يحاول أحد فصوله تحليل إصرار العامة على تقديم ضحية قربانية لاحباطاتهم الكبرى، مشاركين في إدانتها والتشنيع بها دون أن يتوافق حجم السخط أو يتماس على الأقل مع جريمة الضحية التي يتم التنكيل بها، ولعل السؤال الذي يجب أن يطرح هنا بحسب وجهة نظر دوموشيل ، هو ليس طبيعة ذلك العف وشكله، بل طبيعة تلك الاحباطات الكامنة التي دفعت العامة لتبني الوحشية العمياء دون أدنى مراجعة فعلية لماهية التصرفات العنيفة التي يقدمون عليها، أو دون التساؤل الفعلي عن الفكرة التي يتجاوزونها ليعادوا صاحبها، وطالما بقي هذا السؤال مطروحا حول توحش العامة، بقي البحث عن آلية مرنة ومستدامة للتغيير الحقيقي التراكمي الهادئ في وعي العامة مطروحا، ودونه ستتكرر تجربة «برونو» المأساوية زمنا بعد آخر مع اختلاف آليات العنف وأشكاله.

هل أضحى العنف متغولا في المجتمعات إلى الدرجة التي تجعله صعب الاستئصال، إلى المرحلة التي تمكنه من أن يكون وحش العصر الراهن فعلا؟ نتسائل أيضا في موضع آخر مع «بول دوموشيل» الذي يتناول وضع العناصر المتفجرة تحت المجهر أمامنا، ففي تناوله مثلا لفكرة العنف ضد المجموعات المضطهدة يبدأ من مرتكب الفعل العنيف نفسه قبل الوصل للفعل أخيرا، فهل كل عنيف هو كائن خارق فعلا؟ من الصعب التمكن منه؟ ويكون من اللافت هنا تحليله لمصطلح «تفاهة الشر» الذي استخدمته «حنا ارندت» وهي تتناول العنف النازي في الحرب العالمية الثانية ليظهر أن مرتكب العنف ذاته هو ليس كائنا خارقا بالضرورة، ذكيا وداهية، بل أنه قد مجرد شخص قد يكون تافها فكريا ينصب تركيزه على أهداف آنية شخصية يحققها كترقية أو تقدير مهني أو مجتمعي يحوزه أو سلطة جديدة مثلا دون الوعي الفكري والإنساني الحقيقي بنتيجة الفعل التدميري على مصائر مجموعات كاملة على عدة مستويات، تسقط «أرندت» ومعها «دوموشيل» تحليلهما ذاك على أحد أشهر قادة النازية ومنفذي عمليات الإبادة الكبرى «أدولف إيخمان».. ويقدمان أول عناصر تفتيت العنف، بإدراك تفاهة مرتكبه.. والتأكيد على عنصر الوعي التراكمي مرة أخرى.

قد يكون الأمر هنا، أنه بدايةً من هذه النواة الأولى.. التي حلل لنا من خلالها «دوموشيل» و«أرندت» المستوى الأولي لأيدلوجية العنف، لدى المتحكم الأول، في الجموع العنيفة لاحقا ندرك شكلا من أشكال تضائل ذلك الغول – غول العنف –، حيث أننا كلما حللنا الشيء، كلما أدركنا المواضع الدقيقة لخوفنا منه، لقدرته على إضعافنا وإعاقتنا ، كلما فككناه أكثر ووضعناه تحت المجهر كاشفين عن وضاعته، إننا نحاول بذلك أن نقلب السحر على الساحر، أن نجعله يحل مكاننا، لنتضخم نحن ويصغر هو، نتبادل وإياه أدوار الهشاشة والضعف والخوف. لنجعل من فكرة عالم خال من التوحش على مستوى الفرد الإنساني، فكرة مُمكنةً إلى حد ما، مكثفين الرهان مرة بعد مرة على الوعي المعرفي التحليلي، البعيد عن الصاخب من الشعارات والمعقد من المفاهيم.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 131 ـ اكتوبر 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

أن تكتب الأدب في السجن

عند التفكير بالكتابة عن أدب السجون في البحرين، لا يستطيع أحد تجاوز الروائي والمناضل الراحل عبد اللّه علي خليفة وآخرين كثيرين من شعراء وأدباء (أحمد الشملان، قاسم حداد، عبد الحميد القائد، علي الشرقاوي وآخرون). في الموسيقى مجيد مرهون، رسّامون: (علي دويغر، خليفة اللحدان) وأيضاً نحاتون وضعوا بصماتهم على صخور معتقل جزيرة جدا آنذاك) .. ما هي ابتكاراتهم لتحقيق هذا المنجز الإبداعي أو ذاك، وكيف يواجهون الأخطار للحفاظ وتأمين ما أنجزوه حتى يخرج من الظلمات إلى النور... من السجن إلى خارجه بعيداً عن أعيّن الشرطة؟

عبد الله خليفة واحد من هؤلاء، كيف كان يكتب قصصه ورواياته ودراساته النقدية في الأدب والفكر خلف القضبان؟.. على أية ورق يكتب، في حين يمنعه السجان التزوّد بالورق وحتى بدفتر مذكرات، وبأي قلم يكتب والأقلام ممنوعة على المعتقلين وسجناء الرأي والضميرحتى لو كان قلم رصاص طوله أصبع لكتابة خواطره فترة التغييب القصري؟.. كيف كانت تُهرّب هذه الكتابات من داخل السجن إلى خارجه لتطبع على ورق مصقول وتتلاقفها الأيدي سراً خلسة عن الرقيب؟.

من الروايات والقصص التي تمّ تهريبها من السجن إلى خارجه طيلة فترة اعتقال عبدالله خليفة الذي استمرَّ ست سنوات منذ الهجمة على الوطنيين بعد حل المجلس الوطني في العام 1975 حتى أفرج عنه في العام 1981 والتي كُتِبَتْ على رقائق غلاف عُلب السجائر: روايات «اللآلئ» و«القصر والمدينة» و«الدرويش والذئاب»، وهذه الأخيرة لم تنشر بعد، إضافة إلى قصص قصيرة حوتها فيما بعد مجموعة «الرمل والياسمين».

يروي أحد رفاقه الذين عايشوه حرارة الأوضاع في السجن، كيف كانت المعاناة لتوفير قلم وأوراق، كنا لا نرمي الأكياس ولا عُلب السجائر وننقل قلم «البنسل» ـ قلم الرصاص، والاسم الحركي المتعارف عليه بيننا: «حمبوص» من زنزانة لأخرى عبر مخابئ في حمامات السجن الذي نقضي فيه حاجاتنا، نلتقط الإشارات البعيدة عن أعين الرقيب والشرطة، وأحيانا بمساعدة شرطة متعاونين ومتعاطفين مع مظلوميتنا لتأمين الورق والأقلام للمبدعين ومن بينهم الراحل الرفيق عبد الله خليفة الذي كان غزير الانتاج الإبداعي، نهم في القراءة، له عالمه الخاص، كتُوم، قليل الكلام كثير العمل والاجتهاد ويطلق النكات أحياناً، يلتقط العابر ليوظفه في رواية أو قصة.

ما أن يتم توفير بعض الأوراق وجمعها من زنزانة وأخرى حتى يقضي عبد الله عليها، وفي اليوم التالي يطلب المزيد وقلم رصاص آخر حتى أطلق عليه لقب أكبر مستهلك في السجن

عبدالله خليفة

للورق والأقلام، وأي ورق وأي أقلام، الآن فهمنا، كيف استطاع هذا المبدع والمفكر أن ينتج أكثر من أربعين مؤلفاً، بين رواية وقصة قصيرة وكتب نقدية في الأدب وأربعة أجزاء من كتابه الضخم: «النزعات المثالية في الفلسفة العربية والإسلامية»، وخلال عام من مرضه العضال لم يتوقف عن الكتابة ولديه 15 رواية لم تطبع بعد إضافة إلى 13 رواية لم ينته من كتابة كامل فصولها وبأحجام مختلفة.

أثناء المقابلات في السجن مع عبد الله خليفة يتقصد شقيقة عيسى بوضع قلم في جيبه الأمامي بشكل لافت ويتربص فرصة مغافلة الرقيب لتهريبه له.

في إحدى المقابلات جلس عيسى في مقابله وجهاً لوجه، بينما والده وشقيقته جلستا على جانبيه، الأيسر والأيمن، كانت عيناه وهو يتحدث إلينا تمعن بحركات تمويهية على القلم وأكاد أرى لعابه يسيل مثل جائع يرى أمامه وجبة دسمة يريد التهامها، يقول عيسى، في ذلك اللقاء حدث شيئاً طريفاً، حيث كان يراقبنا الضابط راشد عبد الرحمن، خرج ثوان لظرف ما لا نعرفه، أغلق الباب واراءه، فقام عبد الله بفتح جورابه ومدَّ رجله أمامي، في إشارة لوضع القلم في فتحة الجوراب، تداركت ببديهية لما كان يريد، فوضعت القلم وكان له ما أراد، أسند ظهره إلى الكرسي وعاد للحديث معنا بارتياح شديد وكأن شيئاً لم يكن.

شقيقه عيسى، لايزال يتذكر.. كان قلم حبر جاف، ماركة «باركر» من أجود أنواع الماركات آنذاك، وكان ذلك في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي.

كان عبد الله يكتب نصوصه الأدبية ورسائله التي تصلنا بقلم الرصاص، وفيما بعد يستخدم قلم الحبر الجاف، وأدركت من خلال نصوصه الأدبية الجديدة أن عملية تهريب «الباركر» في جورابه بالرجل اليسرى قد نجحت، فها هو يخط بذاك القلم الذي وضعته بيدي في جورابه..اجتاحتني فرحة كبيرة وتمنيت أن يسقط مطراً لأمشي تحته كي يُبللني.

«تفخيخ» برواية «اللألئ»

علم رفاق (ع ج س) قرب الإفراج عنه خلال أيام ففكروا كيف يهربون معه رواية "اللألئ" لعبد الله خليفة ونصوص للصحافي إبراهيم بشمي، قال له أحدهم في يوم الإفراج سنهدي لك بنطلوناً من بنطلوناتنا ذات الجودة بدل بنطلونك "الكحيان" هذا، لتقابل أهلك بهندام نظيف، تبادل معهم الابتسامات البريئة دون علمه بخططهم في تهريب "أوراق ممنوعة" من داخل السجن إلى خارجه.

قبل أيام من مقابلة إدارة السجن للإفراج عنه كانوا يخيطون الأوراق الصغيرة في البنطلون الهديّة، رزم من الأوراق، كل فصل من فصول الرواية بجانبه فصل آخر يخاط باتقان يُبعد الشبهات.

تزامن موعد الإفراج عن (ع .ج) مع الانتهاء من "تفخيخ" بنطاله بالنصوص الأدبية، أعطوه رسائل شفوية للقاء شخص ما بالبنطال ذاته كشفرة متفق عليها، وعند وصوله المنزل اكتشف تلغيم بنطاله برواية "اللآلئ" لعبد الله خليفة ونصوص بشمي.. فسلم الأمانة إلى أصحابها وكان يضحك على نفسه لعلمه متأخراً عن هدية الإفراج من رفاقه الذين غادرهم إلى فضاء الحرية وهم لازالوا خلف القضبان.

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com